

سد النهضة .. كيف تفكر إثيوبيا ؟!

مؤامرة فى منابع النيل

أحمـــد البرديسى



كتاب الجمهورية
أكتوبر ٢٠١٤



www.gombook.net.eg



سد النهضة .. كيف تفكر إثيوبيا ؟!

مؤامرة في منابع النيل

أحمد البرديسى

دار الجمهورية للصحافة
١١١ ــ ١١٥ ش رمسيس
ت : ٢٥٧٨٣٣٣٣

أكتوبر ٢٠١٤

أسعار البيع فى الخارج

سوريا	٣٠٠ ل.س
لبنان	١٢٠٠ ل.ل
الأردن	٤٫٥ دينار
الكويت	٣ دنانير
السعودية	٣٠ ريالاً
البحرين	٣ دنانير
قطر	٣٠ ريالاً
الإمارات	٣٠ درهماً
سلطنة عُمان	٣ ريالات
تونس	٦ دنانير
المغرب	٩٠ درهماً
اليمن	٩٠٠ ريال
فلسطين	٦ دولارات
لندن	٦ جك
أمريكا	١٥ دولاراً
استراليا	١٥دولاراً استرالياً
سويسرا	١٥فرنكاً سويسرياً

الاشتراك السنوى

داخل جمهورية مصر العربية

١٨٠ جنيهًا

الدول العربية ٩٠ دولاراً أمريكياً

اتحاد البريد الافريقى وأوروبا

١١٥ دولارا أمريكيًا

أمريكا وكندا

١٣٥ دولارا أمريكيًا

باقى دول العالم

١٧٥ دولارا أمريكيًا

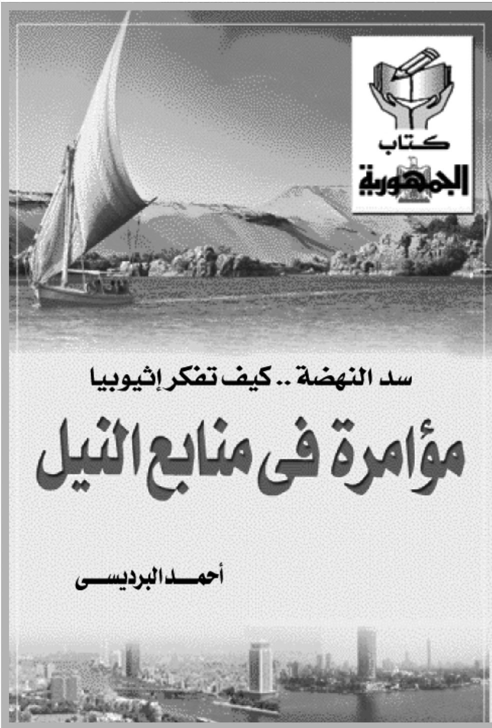
إذا وجدت أى مشكلة فى الحصول على «كتاب الجمهورية»

وإذا كان لديك أى مقترحات أو ملاحظات

فلا تتردد فى الاتصال على أرقام :

25783333 25781010

http://www.eltahrir.net



الاشراف الفنى

سيد عبد الحفيظ

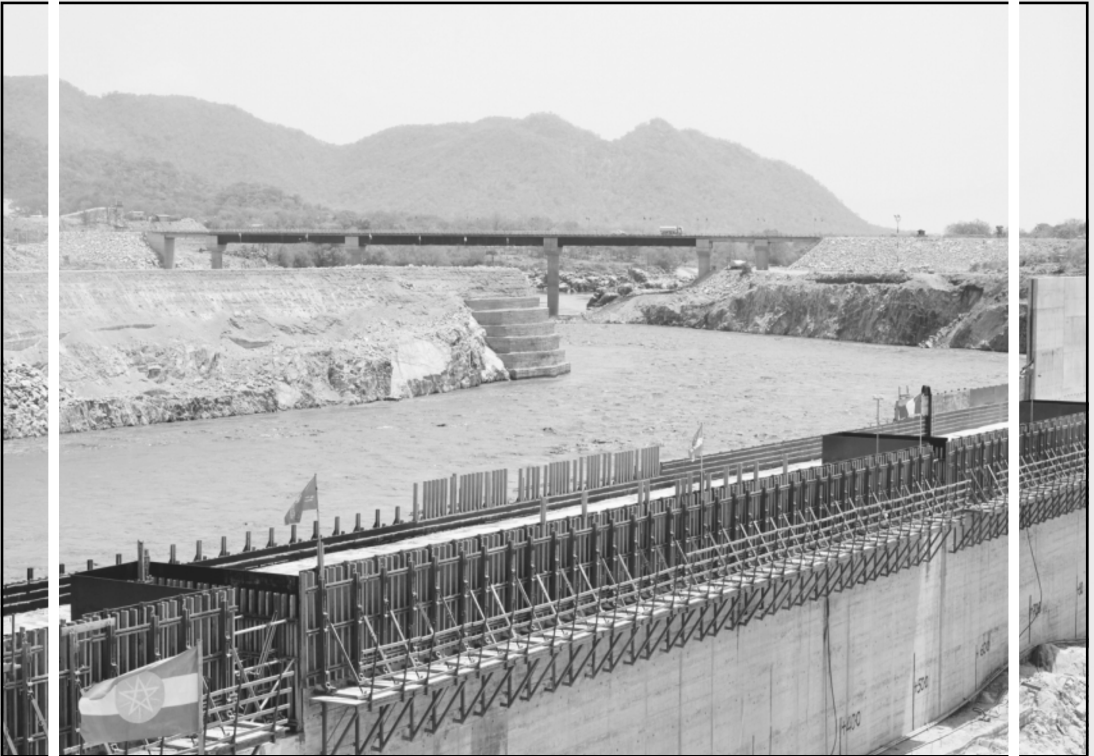
سكرتيرا التحرير

شريف فاروق

هبة راغب

سد النهضة .. كيف تفكر إثيوبيا ؟!

مؤامرة في منابع النيل



مقـــــدمة

أجمل التاريخ..
لم يأت بعد !!

كل الشعوب على الأرض.. سجينة زمانها.. أو هى سجينة الزمان والمكان.. وحين يتفاعل الإنسان مع الزمان والمكان.. نجده يصنع التاريخ ويقيم الحضارة المزدهرة.

ويفرض السؤال الكبير نفسه.. فى أوائل القرن الحادى والعشرين.. نهر النيل.. بين مصر وإثيوبيا.. إلى أين؟!.. وكيف يمكننا أن نرسم للمستقبل وجهاً جديداً مشرقاً؟!

قد تنظر كل شعوب العالم وراءها فى غضب.. لأنها ترفض ماضيها.. بما فيه ومن فيه.. ربما لأنها تخجل من هذا الماضى.. لكن المصريين ينظرون وراءهم فى نشوة.. وبإحساس غامر بالكبرياء والاعتزاز أمام منجزات الآباء والأجداد منذ فجر التاريخ.. وما زال المؤرخون وعلماء الحضارة.. يتساءلون فى دهشة.. أين؟ ومن؟ وكيف إذن!!

لقد كان نهر النيل فى حياة المصريين رمزًا للسلام والتعايش.. منذ فجر الوجود.. واكتشف المصريون مبكراً جداً.. أنه لا يمكن التعايش مع الفيضان الهائج لنهر النيل.. دون أن يسود السلام بين البشر الذين يعيشون على ضفتى النهر الخالد.

وحكاية مصر مع نهر النيل ملحمة إنسانية طويلة.. ولن تكون لها نهاية.. ما دامت الحياة فوق كوكب الأرض.. ويتوقف المؤرخون وعلماء السياسة والجغرافيا أمام قصة مصر.. فى تاريخ العالم.. فى دهشة وانبهار.. والتساؤلات الكبرى على الشفاه.. لا تجد لها إجابة جاهزة عند أحد.

وتبقى الحقيقة قائمة وشامخة.. وهى أن نهر النيل هو الذى صنع معجزة مصر.. وفرض على تاريخ الإنسانية كلها أن تكون بدايته فوق أرضها.. وإذا كان النيل هو الجزء الحيوى من جغرافية مصر فى هذا الجزء من العالم.. فيجب ألا ننسى أن الجغرافيا هى التى تصنع التاريخ.. أو هى «محور التاريخ».. كما يقول الأمريكى ليام مكفيل.. لكن د. هنرى كيسنجر يبالغ أحياناً فى قيمة الجغرافيا.. وتأثير الموقع فى الدول والشعوب.. ويقول إن الجغرافيا دائماً هى التى تقرر مصير التاريخ.. وتقرر مصير الشعوب أيضاً.

وبالحساب البدائى القديم.. قالوا.. نهر لنيل + مصر = بداية الحضارة.. وهذه هى أقدم معادلات الجغرافيا والتاريخ على الأرض.

ويرصد علماء الحضارة منذ فجر الزمن.. أن أحواض الأنهار الكبرى فى العالم القديم.. من الصين والهند فى الشرق.. إلى وادى دجلة والفرات فى بلاد الرافدين.. وحتى نهر النيل فى مصر.. كانت دائماً قصة الحضارة واحدة.. وحكاية التفوق والإبداع العقلى للإنسان.. كانت دائماً متجددة.

ولكن من الصين إلى الهند وبلاد الرافدين.. نكتشف أن الإنسان القديم.. لجأ إلى الاستقرار والحياة فى وديان الأنهار.. لتوفر أسباب الحياة والبقاء.. من ماء وزراعة.. وطعام.

لكن الممالك والإمبراطوريات القديمة.. كان البشر والمجتمعات فيها خاضعة تماماً لطغيان الملوك والأباطرة.. ومع ذلك أبدع الإنسان القديم.. وابتكر كل ألوان الحياة وأقام حضارات مبهرة.. من حوض النهر الأصفر فى الصين.. وحتى أنهار الهند وبلاد الرافدين.. ولا ينسى التاريخ أن حضارة بابل.. كانت معجزة زمانها.. ومعجزة كل زمان جاء من بعدها!

لكن نهر النيل.. الذى صنع معجزة مصر.. اختلف فى طبيعته.. وفى هويته عن كل أنهار العالم.. ومن يتصور أن نهر النيل ظل مجهول المنابع والمصادر.. حتى منتصف القرن التاسع عشر.. ومع ذلك.. تساءل أحمد شوقى فى أوائل القرن العشرين.. ووقف يسأل النهر.. من أى عهد فى القرى تتدفق؟!

لم تُعرف أين منابع النيل.. إلا فى العصر الحديث.. على أيدى الرحالة المغامرين القادمين من أوروبا مع الاستعمارالأوروبى لأفريقيا وآسيا.. وكانت مفاجأة أن يعرف المصريون أن مياه النهر الخالد.. تتدفق بقوة فى مجرى النهر الرهيب.. من مياه الأمطار التى تسقط بغزارة فوق مرتفعات إثيوبيا وأوغندا.. لتهبط بقوة مرة أخرى.. وتشق طريقها الطويل.. فى منخفضات الصحراء الواسعة.. من السودان وحتى مصر على شاطئ البحر المتوسط.

ويبدو أنه حين اختلف نهر النيل.. عن كل أنهار العالم.. اختلفت قصة الحضارة فى مصر.. عن كل حضارات العالم.. والاختلاف يصنع التفوق.. ربما عاش المصريون.. أو استسلموا لحكم الملك الإله - الفرعون - كما يقول المؤرخون.. ومنهم من وصف المصرى القديم بأنه إنسان خانع.. يستسلم لظروف البيئة.. وظروف المجتمع والسياسة.. ولكن كيف يمكن لإنسان خانع.. ومستسلم.. أن يصنع هذه المعجزة الحضارية.. التى نسميها.. مصر؟!

لقد تعامل المصريون القدماء مع الفرعون الإله.. بالكثير من التقديس والولاء.. وكان الفرعون الإله.. ديكتاتوراً بلا شك.. لأنه يحكم بأمر السماء العليا.. لكن نهر النيل بطبيعته تدخل.. وفرض إرادته.. وفرض على الفرعون الإله أن يتعامل مع رعيته بروح إنسانية غريبة على مر العصور القديمة والحديثة.

فقد فرض فيضان النهر الثائر.. على مدى ثلاثة أشهر فى كل صيف.. قوانينه.. بل فرض إرادته.. على الملك الإله وعلى الرعية..

فقد اكتشف الإنسان المصرى القديم مبكراً.. أن التغلب على فيضان النهر الغاضب.. يتطلب ضرورة أن يسود الاستقرار والسلام بين البشر

على ضفتى النهر.. وهكذا سادت روح التعاون وإنكار الذات بين الجميع.. فى مواجهة النهر.. وتحول الفرعون الإله والكهنة والأمراء والرعية إلى كيان واحد موحد.

وكان هذا هو الميلاد الحقيقى للشعب.. بتكوينه السياسى والاجتماعى الحديث.. وبفضل النيل وقوانينه الطبيعية.. اختفت فى مصر القديمة.. القبلية.. والنزعات العرقية.. والصراعات بين البشر.. وفرض نهر النيل.. إرادة السلام والتعايش بين البشر.. فعرفت مصر القديمة معنى الأمن والاستقرار.. وتلاشت إلى حد كبير .. كل أسباب ودواعى الديكتاتورية.. وحتى العبودية.. التى وُجدت فى الحضارات الأخرى القريبة من مصر.. وحتى البعيدة عنها.

كانت حياة المصرى القديم رحبة وبسيطة.. فقد ارتبط وجوده بالنهر.. لأن الماء.. هو مصدر الحياة والبقاء.. والرخاء.

وتكفلت طبيعة مصر الصحراوية بالسلام الإقليمى والأمن اللازم للحدود والوجود.. حول ضفتى النيل.. فقد أعطت الصحراء الواسعة فى شرقى النهر وغربه الحدود الواضحة لمصر.. التى يسهل الدفاع عنها.. فلم يكن الدفاع عن الحدود مشكلة خطيرة بالنسبة لملوك مصر القديمة.. بسبب الموقع المميز لمصر ولنهر النيل.. بين الصحراء الشرقية.. أو صحراء العرب.. كما كانت تسمى قديماً.. والصحراء الغربية.. وبذلك ابتعدت مصر عن طرق الهجرات البشرية والقبلية القديمة.

.. وكانت محاولات تسلل الليبيين من الغرب.. أو تسلل الآسيويين من الشرق.. من القضايا قليلة الخطر.. على الأقل نسبياً.. وهذا ما كتب للحضارة المصرية القديمة طول البقاء على مدى آلاف السنين.

كانت مصر بلداً مغلقاً من الجنوب.. حيث لم يكن هناك شىء سوى الصحراء على جانبى النهر.. وفى الشمال.. كان البحر الأبيض المتوسط.. حداً فاصلاً بين مصر والعالم الخارجى.. وعلى مدى أربعة آلاف سنة تقريباً لم تتعرض مصر للغزو على الإطلاق.

وهكذا.. أعطى نهر النيل لمصر المياه الغزيرة.. وهى العمود الفقرى للحياة والوجود.. واكتشف المصريون الملاحة النهرية والبحرية مبكراً

جداً.. وتحول مجرى النيل إلى طريق آمن للمواصلات.. يربط جنوب مصر بشمالها.. وكانت الزوارق المصنوعة من البوص وأشجار البردى.. بدائية.. لكنها كانت تنقل الناس والبضائع بنعومة وسلاسة من مكان لآخر بقوة الرياح.

وهكذا.. أمكن لشمس الحضارة أن تشرق فوق أرض مصر.. وكانت الجغرافيا سخية جداً مع مصر.

ونعود للسؤال الكبير.. فى أوائل القرن الجديد.. نهرالنيل.. بين مصر وإثيوبيا.. إلى أين؟!

فقد أثبتت تجربة التاريخ الطويل فى مصر.. أن نهر النيل هو صانع معجزة مصر والمصريين فى هذا الجزء من العالم.. لكنه أيضاً.. كان صانعاً للسلام والأمن فى ربوع مصر القديمة والحديثة.. ويجب أن يبقى صانعاً للسلام والتعايش بين مصر وإثيوبيا.. ولكن كيف؟!

هذا هو السؤال الصعب الذى سوف يجيب عنه الزمن القريب.. القريب جداً.. خلال المفاوضات بين مصر وإثيوبيا.. حول سد النهضة.. فى منابع النيل العليا.

> لم تكن مصر مملكة العالم.. لكنها كانت «مملكة السماء» على الأرض.. فقد استسلم المصريون لكل ما هو مقدس وإلهى بمفهوم الزمن القديم.. وقد التزم المجتمع الفرعونى القديم بكل ما هو مقدس.. فى كل نواحى الحياة.. وسادت القيم الأخلاقية النبيلة بين المصريين.. وتراجعت الجريمة.. لأن روح التعاون بين البشر التى فرضها النهر.. جعلت الفرد فى خدمة المجتمع مبكراً جداً.. وقبل كل النظريات الاجتماعية الحديثة.. بل إن علماء الاجتماع وضعوا الكثير من نظرياتهم.. من واقع تجربة الحياة فى مصر القديمة.. التجربة العملية للحياة فى مصر القديمة.. تحولت إلى نظريات فى علم الاجتماع الحديث.

حقاً.. كان الفرد فى خدمة المجتمع.. ومع ذلك توفرت للمصرى القديم مساحة واسعة جداً للاستمتاع بالحياة إلى أقصى مدى.. وكان المصرى القديم يتعطش دائماً للثراء والمتعة فى حياته.. وهذا ما لم نعرفه من

قبل.. ولم نتصور أن نهر النيل ملأ حياة المصريين القدماء بكل ألوان المتعة والبهجة فى الحياة.. كانوا هم السعداء فوق كوكب الأرض.. كانت لديهم متعة العمل المنظم فى جميع المجالات.. خاصة فى الزراعة والحصاد.. ومتعة الثراء.. ومتعة الحياة ذاتها.

ويقول عالم المصريات الفرنسى إلكسندر موريه: كان طعم الحياة حلواً فى أفواه وعيون المصريين القدماء.. ولهذا أبدعوا هذه الحضارة.. بالثراء.. اكتسبوا المعرفة والعلم.. وعرفوا تكنولوجيا الإنشاء والتعمير.. كما فى مشروعات الأهرام العملاقة.

.. كانت الدوافع والعواطف الأخلاقية.. تفرض على المصرى القديم أن يسعى «للعمل الطيب».. عملاً بما تأمر به الآلهة.

وعلى الرغم من أن العلم والمعرفة.. اختلطا بالسحر.. فى مصر القديمة.. فإن الأهرامات والمعابد التى تسحر الدنيا بروعتها حتى اليوم تؤكد أن المصرى القديم كان أبرع مهندسى الإنشاء والعمارة على مر التاريخ.

والأمل أن يبقى النيل.. بين مصر وإثيوبيا.. شرياناً للسلام.. كما كان دائماً شريان الحياة والوجود والسلام فى مصر القديمة.. وسوف ننتظر.. لنرى.. كما تقول الحكمة الدبلوماسية الحديثة.. فلا مجال للصراع والنزاع بين الدول.. التى تشترك.. فى أرض.. أو نهر.. أو بحر.. وهذا ما جعل الدبلوماسيين فى العصر الحديث.. يؤكدون دائماً ضرورة التعايش بين الدول فى إطار من حسن الجوار... وعدم المساس بالمصالح.. أو الإضرار بها... وأجمل التاريخ.. غداً.. ربما لأنه لم يأت بعد.

أحمد البرديسى



مصر تحت حصار
أزمات الثورة.. وأزمات المياه!

- سد النهضة.. مشروع للتنمية.. أم مؤامرة لنهب حصة مصر؟!
- التاريخ لن ينسى أن الكنيسة والنيل.. أقدم ما يربط مصر وإثيوبيا
- من قال إن مصر هبة النيل.. نسى أن يعترف بأن النيل.. هبة الحبشة!!
- هل حقاً أن أديس أبابا تريد تكرار تجربة «سد أتاتورك» فى منابع النيل؟
- السياسة والدبلوماسية هى الطريق للتفاوض مع شركاء النهر
- صراع المياه القادم.. سيكون مثل الانفجار العظيم



تعيش مصر فى هذه الأيام تحت حصار المخاطر والتهديدات من كل جانب وكل اتجاه، فما زالت تداعيات وموجات الثورة المتوالية منذ يناير ٢٠١١، وحتى يونيو ٢٠١٣، تعوق حركة مصر الحرة نحو التمية وصنع التقدم، وربما قلنا إن مصر تراوح مكانها، ما بين الديمقراطية، بتطلعاتها، وحتى بأوهامها، وبين الأمن القومى، وما يواجهه من تحديات ومخاطر فى الداخل والخارج.

ويبدو أن المصريين عاشوا منذ فجر الوجود، وهم يتصورون أن المياه التى يأتى بها نهر النيل، ليست إلا حقيقة من حقائق الكون، مثل شروق الشمس أو غروبها، ومثل دوران الأرض حول نفسها، وحتى سنوات قليلة مضت كنا نتصور أن نصيب مصر من مياه النيل ثابت لا يقبل التغيير، ولا يمكن أن يتعرض للخطر.

واستغرقتنا الثورة بصراعاتها وموجاتها المتوالية ،ولم نتصور مطلقاً أن أزلية مياه النيل يمكن أن تتحول إلى أوهام، خاصة إذا لم يتنبه المصريون للمخاطر القادمة من أقصى جنوب النيل، وتفرض الأسئلة الكبرى نفسها، هل يمكن أن تستغرقنا الثورة بصراعاتها وتقلباتها السريعة، وتترك شريان الحياة الوحيد لدينا، وهو مياه النيل يتسرب من بين أيدينا وتضيع حقوقنا أو تهدر؟!

إن نهر النيل لم يتجه إلى مصر منذ فجر التاريخ، وحتى اليوم بتوجيه، أو أوامر من أحد، لأنها يد القدر العظيم التى جعلت مياه النيل الخالد تنبع من مرتفعات إثيوبيا وأوغندا فى الجنوب، وتشق طريقها الطويل عبر الصحراء شمالاً، حتى مصر على شواطئ البحر المتوسط.

كما أن الأمطار الغزيرة الموسمية التى تهبط على مرتفعات إثيوبيا وأوغندا ليست من صنع بشر، ولا يد لأحد فيها، سوى أنها الخريطة الكونية للمطر التى تصنعها وترسمها يد القدر.

ومنذ مصر الفرعونية، كنا ننظر بدهشة كبيرة تجاه النهر العظيم، ومواسم الفيضان والشح التى يمر بها، وما فيها من مخاطر، وكنا نتساءل باستمرار: «من أى عهد فى القرى يتدفق هذا النهر؟!».

واليوم أصبحنا فى مواجهة مباشرة، مع المعرفة بحقيقة أن النهر ينبع من مرتفعات إثيوبيا وأوغندا، وأن دول المنابع ترى أن لها حقوقاً فى اقتسام مياه النيل معنا، لا يجب أن تضيع!!

ربما يداهمنا إحساس بالصدمة لا شك فيه، لأن المخططات الصاخبة القادمة من إثيوبيا، تتناقض تماماً مع ما عشنا معه وعليه من حقيقة أن حقوقنا فى مياه النيل أزلية، وغير قابلة للتغيير، ولا يمكن أن تتعرض للخطر.

لكن المخاطر التى تتعرض لها حقوقنا الطبيعية فى مياه النيل أصبحت داهمة أمام عيوننا، ويمكن أن تنال ما عشنا عليه منذ فجر التاريخ.

إن الخطر الذى تتعرض له حقوق مصر والمصريين فى مياه النيل يتحول الآن إثيوبيا إلى خطط ومشروعات كبرى لبناء سدود ومحطات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه، ويبدو أن سد الألفية، أو سد النهضة، ليس إلا واحداً من هذه المشروعات بالغة الخطر فى منابع النيل الرئيسية.

وفى هذا الكتاب الذى صدر فى نوفمبر الماضى فى لندن وواشنطن فى وقت واحد تحت عنوان «اقتسام مياه النيل» ينقلنا المؤلف سيف العزيز ميلاس إلى حقائق الصراع على مياه النيل، أو ما يطلق عليه هو اسم مصر وإثيوبيا وجيوبوليتيكا المياه - أو دعنا نقول: مصر وإثيوبيا والجغرافيا السياسية للمياه.

كيف تفكر أديس أبابا؟!

ومن البداية لا بد أن نقول إن هذا المؤلف ينحاز تماماً إلى جانب وجهة النظر الإثيوبية، ورغم ما فى هذا الانحياز من مغالطات، وحتى أكاذيب، فإنه يتيح لنا الفرصة للاطلاع على حقائق ما يجرى فى أديس أبابا، وكيف يفكرون فى إثيوبيا؟! وهنا من الواجب علينا أن نضع الخطوط الفاصلة بين ما يمكن أن نقول إنه أطماع إثيوبيا فى مياه النيل، وما يمكن أن يكون لإثيوبيا من حقوق فى

المياه لمشروعات الزراعة وتوليد الكهرباء، وهل حقاً أن ما يسمى بمشروع سد النهضة ليس إلا مؤامرة إثيوبية لنهب حقوق مصر المشروعة بحكم قوانين الوجود فى مياه النيل؟!

ربما كانت إثيوبيا تتغول علينا بمشروعاتها فى أعالى النيل، بما جعل الصحف الإسرائيلية الكبرى تقول: إن مصر دولة حكم عليها القدر بإهدار حقوقها فى مياه النيل، من الواضح أن إسرائيل تعبث بأصابعها فى أمن مصر المائى، وهى ليست بعيدة عن التواطؤ مع إثيوبيا.

ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم بالأبحاث والخطط والمشروعات لدعم أطماع إثيوبيا القديمة فى مياه النيل، بل إن صحف أديس أبابا تتحدث عن مخططات قديمة لإثيوبيا لتحويل مجرى مياه النيل إلى البحر الأحمر، بدلاً عن الاتجاه شمالاً نحو مصر، وقد فكر ملوك وأباطرة إثيوبيا القدامى فى ذلك وراودتهم هذه الأفكار من جديد فى القرن التاسع عشر حين وصلت جيوش الخديو إسماعيل إلى ميناء مصوع وأسمرة داخل إثيوبيا وعلى البحر الأحمر.

أخطر القضايا

وهنا لا بد من البحث والتدقيق بعمق فى أزمة مياه النيل، لأنها أخطر قضايا الأمن القومى فى عصرنا الحديث كله، وربما كان فى واشنطن وإسرائيل من يحاولون دفع مصر للانشغال بأزمات الثورة فى الداخل، وأزمات المياه مع إثيوبيا فى الجنوب، لتبقى بعيداً عن صراعات الشرق الأوسط، حتى تنفرد إسرائيل بالشعب الفلسطينى، تلتهم أرضه وحقوقه فى مرحلة فارقة من القرن الحادى والعشرين.

وفى أحاديث الصراحة والمصارحة، ونحن نحاول فهم حقائق ما يجرى من مشروعات وخطط، وحتى مؤامرات ضدنا فى أعالى النيل، لابد أن نعترف أن الأزمة مع إثيوبيا لا يمكن تسويتها إلا بالدبلوماسية التفاوضية التى لا مجال فيها للملل والضيق، أو فقدان الأعصاب والتطرف، ولا يفوتنا مطلقاً أن مصر وإثيوبيا من الدول الأساسية فى أفريقيا منذ فجر التاريخ، كما أن ملكة الفراعنة حتشبسوت قامت بأول زيارة دولة فى التاريخ فى سفينة شراعية ملكية وتوغلت فى مياه البحر الأحمر، حتى وصلت إلى بلاد بونت وهى مملكة إثيوبيا القديمة.

ومنذ بدايات المسيحية الأولى وَحَّدَ المذهب الأرثوذوكسى القديم بين الكنيستين المصرية بالإسكندرية والإثيوبية فى أديس أبابا وكان بابا مصر، هو بابا الإسكندرية وسائر أفريقيا فى إشارة إلى إثيوبيا.

ليس أمامنا سوى السياسة وفنون الدبلوماسية والآفاق الواسعة للتنمية المشتركة فى مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل كلها، وفى هذا المجال يمكن أن تستعيد مصر دورها القيادى الرائد فى أفريقيا والعالم العربى.

نموذج نهر الراين

وكما يقولون، إننا لن نخترع العجلة من جديد، لأن المشروعات المائية المشتركة بين دول حوض نهر الراين فى أوروبا بقيادة ألمانيا هى النموذج العملى المثالى للتعاون الإقليمى فى شرقى أفريقيا.

ولا بد أن يكون واضحاً هنا أن نموذج تركيا، التى انفردت بإقامة سد أتاتورك فوق منابع نهر الفرات غير قابل للتكرار، لأنه أدى فى النهاية إلى ضياع حقوق سوريا والعراق فى مياه النهر الوحيد الذى يمر بأراضيهما منذ فجر التاريخ وفى النهاية ضاع العراق بالغزو الأمريكى، وتضيع سوريا هذه الأيام بمؤامرات الحرب الأهلية.

ويبدأ هذا المؤلف الغامض الذى يبدو من اسمه أنه مسلم «سيف العزيز ميلاس» حديثه فى الكتاب بالإشارة إلى حكمة قديمة تقول: «إن من يتحكم فى النيل، يتحكم فى مصر أو من يفرض سيطرته على النيل، يفرض سيطرته على مصر».

ويذكر أن حكام مصر من الإنجليز قد أدركوا هذه الحكمة القديمة جيداً، وحفظوها عن ظهر قلب منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولذلك جعلوا من مصالح مصر، مصالحهم لأن مخططاتهم ونواياهم كانت تشير إلى أنهم يريدون البقاء فى مصر، وكان حكام مصر فى مختلف العصور يراودهم حلم السيطرة على النيل والتحكم فى مياهه، بدلاً من الخضوع لسيطرته أو الخضوع لسيطرة الآخرين عليهم من خلاله!!

الحياة فى قلب الصحراء

وربما كان هذا هو النتاج الطبيعى والسيكولوجى للحياة فى قلب الصحراء الشاسعة بلا ماء، حيث لا يوجد فى مصر بعيداً عن مجرى النيل سوى عدد محدود جداً من الواحات المتناثرة فى الصحراء، قليلة الماء، قليلة السكان.

وفى عام ١٩٢٩، كانت مصر مملكة خاضعة للاستعمار والاحتلال البريطانى الذى فرض حمايته عليها، نظراً للأهمية البالغة لموقع مصر الجغرافى، وبسبب قناة السويس، وهى شريان مائى يربط بين البحرين المتوسط والأحمر، وهى مفتاح الطريق إلى الهند، أعظم ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار، أو درة التاج البريطانى، كما كانوا يقولون.

وكانت سلطة الاحتلال البريطانى تدرك أيضاً قيمة مصر الاستراتيجية، بسبب أراضيها الخصبة الغنية التى تصلح فيها زراعة القطن طويل التيلة، الذى كانت تفضله مصانع الغزل والنسيج فى بريطانيا، وكانت صناعة الغزل صناعة استراتيجية فى بريطانيا، حتى وقت قريب جداً.

وحين تصاعدت حركة المقاومة الوطنية فى مصر ضد الاحتلال البريطانى، لجأت سلطات الاستعمار البريطانى لسياسة التهدئة تجاه المصريين من خلال توقيع معاهدة ١٩٢٩، بين مصر وبريطانيا، بهدف إعطاء مصر الأولوية فى السيطرة على مياه نهر النيل، ويقولون فى إثيوبيا إن الاتفاقية تقضى بحرمان دول منابع النيل من بناء أى سدود أو مشروعات لاستغلال مياه النيل إلا بموافقة مصر، وهذه الدول هى السودان وأوغندا وكينيا وتنجانيقا، وكانت كلها، إما مستعمرات، أو ممتلكات بريطانية.

دول المنابع

ويقولون فى أديس أبابا: إنه لم يتم مطلقاً استشارة دول منابع النيل حول مصير ثرواتهم الطبيعية من المياه، التى تهبط على أراضيهم فى موسم الأمطار الاستوائية فى صيف كل عام.

ويبدو أن أكوام الادعاءات فى إثيوبيا، عالية جداً مثل مرتفعات هضبة الحبشة، حيث يقولون أيضاً إن دول المنابع رفضت الاعتراف بالمعاهدات الاستعمارية فور حصولها على الاستقلال، مع أن مصر هى التى وقفت إلى جانب دول أفريقيا شرقاً وغرباً حتى نالت استقلالها، لكن إثيوبيا لم تتردد حالياً فى إثارة الخلافات بين مصر وأشقائها الأفارقة من دول حوض النيل، لأن إثيوبيا لديها خطط، وربما مخططات أو حتى مؤامرات للانفراد بالهيمنة على مياه النيل!!

الانفجار العظيم

ويقول مؤلف الكتاب سيف العزيز ميلاس: إن العالم يتداول حالياً التقارير حول الصراع على مياه النيل من القاهرة إلى الخرطوم، وحتى كمبالا وأديس أبابا، لكن الأزمات الأكبر والأخطر تبدو قادمة وربما تحولت إلى ما يشبه الانفجار العظيم الذى حدث عند نشأة الأرض والكون كله!!

إن خريطة النيل فى أفريقيا والعالم، تشير إلى أننا أمام نهر طويل ومعقد جداً، حيث يوجد له فرعان مختلفان تماماً، هما أولاً النيل الأبيض، الذى ينبع من المرتفعات الاستوائية فى بوروندى التى منها تتدفق المياه إلى بحيرة فيكتوريا، ومرتفعات أوغندا حتى جنوب السودان، وهنا تتبخر المياه ويضيع أكثر من النصف، ثم تعبر عاصمة السودان ـ الخرطوم، وعند الطرف الشمالى للمدينة يلتقى النيل الأبيض بالفرع الثانى الرهيب القادم من مرتفعات هضبة الحبشة فى إثيوبيا وبحيرة تانا.

ويبدو النيل الأبيض، نهراً هادئاً، بطئ الحركة وتيار المياه فيه مستأنس، فى رحلة العبور الطويل من بحيرة فيكتوريا وحتى جنوب السودان، وحين تصل مياه النيل الأبيض إلى مدينة الخرطوم يضيع نصفها فى هذا النهر الذى قليلاً ما يميل للغضب والفيضان!!

النيل الأزرق

قصة النيل الأزرق القادم من بحيرة تانا ومرتفعات الحبشة تختلف تماماً، لأنه هو المصدر الرئيسى لمعظم المياه التى تجرى فى نهر النيل، أو بالتحديد هو يغذى النيل بـ٨٦٪ مما يجرى فيه من مياه.

وفى موسم المطر الاستوائى الكثيف فوق مرتفعات هضبة الحبشة أو إثيوبيا تصل مياه النيل الأزرق إلى مدينة الخرطوم فى فيضان غاضب واسع ورهيب، ليتشكل بعد ذلك المجرى الرئيسى للنيل الذى يتجه شمالاً حتى دلتا النيل ومصب النهر على البحر الأبيض المتوسط.

ومنذ فجر التاريخ والوجود، كان الفيضان السنوى للنيل يملأ أراضى الدلتا المستوية فى شمال مصر بالمياه الحمراء الغنية بالغرين، وهو الذرات البركانية الكثيفة التى تجرفها مياه الأمطار الغزيرة من فوق هضبة إثيوبيا حتى تصل إلى مصر، لتصنع أجود الأراضى الخصبة فى العالم وسط صحراء مصر الشاسعة..

هبة النيل

وحين تتراجع وتنحسر مياه الفيضان يقوم المصريون بزراعة محاصيلهم، كان هذا هو أصل الزراعة فى مصر وتسجل صفحات التاريخ أن الزراعة اختراع فرعونى، وهى الأساس الذى قامت عليه حضارات مصر القديمة، منذ الأزل القديم وحتى اليوم.

وهذه الحقيقة جعلت الفيلسوف والمؤرخ الإغريقى القديم هيرودوت يقول: «إن مصر، هبة النيل».

وهذا توصيف قديم ودقيق لحقيقة جغرافية وحضارية قديمة، رغم أن بعض البرديات الفرعونية تؤكد أن هيرودوت نقل وسجل مثلاً شعبياً رائجاً فى مصر الفرعونية، لأن المصريين القدماء كانوا يعبدون النهر العظيم، «جابى» صانع الحياة المزهرة، ويعترفون فى إثيوبيا بأنه بدون النيل تتحول مصر إلى صحراء شاسعة بلا ماء، لا يوجد فيها سوى واحات متناثرة قليلة السكان، وليس دولة كبرى يزيد تعداد سكانها علي ٨٥ مليون نسمة.

ويقولون فى أديس أبابا: إن هيرودوت سجل حقيقة حين قال: إن مصر، هبة النيل، لكنه نسى حقيقة أخرى وهى أن نهر النيل نفسه «هبة إثيوبيا»!

أكاذيب ومغالطات

يقول سيف العزيز ميلاس: إن نهر النيل له أهمية كبرى بالنسبة لمصر، فهى المستفيد الأكبر من مياه النهر، يليها السودان، ويشير إلى أن مصر والسودان يدعيان معاً الحق المطلق فى استغلال مياه النيل!!

بالطبع هناك مغالطات كبرى فى أحاديث إثيوبيا حول انفراد مصر بالهيمنة على نهر النيل، لأن الحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد منذ قديم الزمن أن الزراعة كانت تقوم فى مصر على الرى من مياه النيل، وربما كانت الزراعة المنظمة بالرى اختراعاً فرعونياً خالصاً منذ فجر التاريخ، فى حين قامت الزراعة فى إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا على مياه المطر، وتحاول دول حوض النيل فى هذه الأيام إعادة اكتشاف ما عرفه الفراعنة منذ فجر الوجود، وهى الزراعة بالرى، وقد اندفع الفراعنة للزراعة بالرى، وباختراع النظم المعقدة للرى والصرف، حسب الحاجة لندرة الأمطار فى مصر، فى حين كانت إثيوبيا وأوغندا وحتى السودان، لا يشعرون بالحاجة للزراعة بالرى، لأن الأمطار

الغزيرة تلبى احتياجاتهم وأكثر. يقولون فى إثيوبيا حالياً: إن مصر والسودان يتبعان استراتيجية محددة تستهدف احتكار مياه النيل، مع استبعاد دول المنابع وحرمانها مما يطلقون عليه حالياً حقوقاً طبيعية من مياه تسقطها الأمطار فوق أراضيهم وداخل حدودهم.

وتدعى إثيوبيا أيضاً أن مصر والسودان تقيمان ادعاءاتهما فى الحق فى احتكار مياه النيل، على أساس الحقوق التاريخية والسبق فى استغلال مياه النيل العظيم منذ فجر التاريخ.

وتدعى إثيوبيا اليوم، أيضاً، أن مصر تنفرد بـ٧٥٪ من مياه النيل، مقابل ٢٥٪ من المياه من نصيب السودان، وبذلك لا يبقى شىء لإثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى، وهذه كلها أكاذيب، تفندها الدبلوماسية والعمل السياسى الناضج، لأن مصر قوية بما يكفى لجعل كلمتها مسموعة جيداً فى أديس أبابا وفى مؤسسات القانون الدولي المختلفة.

معسكر الرفض تقوده إثيوبيا

ترفض إثيوبيا الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩، باعتبارها اتفاقية دولية يحميها القانون الدولى، وبناءً على ذلك تعلن رفضها لاتفاقية اقتسام مياه النيل، باعتبارها اتفاقية لا يمكن أن تلتزم بها دول منابع النهر الطويل، وتؤكد أديس أبابا أنه لا يوجد ما يمكن من خلاله إجبار إثيوبيا على السماح لمياه النيل بالتدفق بحرية من أراضيها فى أقصى الجنوب، حتى دول المصب فى الشمال البعيد، السودان ومصر.

وتتجه دول منابع النيل بقيادة إثيوبيا إلى رفض الاعتراف بحقوق مصر الجغرافية والتاريخية فى مياه النيل، باعتبارها خيالاً من أساطير الماضى!!

حق السبق

وتقول إثيوبيا أيضاً: إن حق السبق فى استغلال مياه النيل يعطى لمصر فقط الحق فى الحصول على الكميات التى كانت تحصل عليها من المياه قبل بناء سد أسوان العالى.

لأن لرئيس جمال عبدالناصر أقام هذا السد فى أجواء الحرب الباردة وضد إرادة دول منابع النيل التى اعترضت على بناء السد وسجلت احتجاجات على بنائه.

ويبدو أن اثيوبيا لم تعد تصغى لما تقوله مصر، بأن المصريين بحاجة لمياه النيل من أجل البقاء، وتوفير أسباب العيش لعشرات الملايين من أبناء شعب مصر.

ويقولون اليوم فى أديس أبابا: إن لإثيوبيا حقوقاً ونصيباً فى مياه النيل لا بد أن تحصل عليه، بدعوى منع المجاعات كثيرة التكرار لديهم ومن أجل الحد من الفقر.

وتسعى إثيوبيا بكل قوة إلى دفع دول منابع النيل، خاصة أوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندى والكونغو الديمقراطية، إلى تأييد سياساتها المائية الجديدة، فى إطار مبادرة الاتفاقية المشهورة لدول حوض النيل التى ترفض مصر التوقيع عليها، لأنها تنطوى على تهديدات بالغة الخطر لحقوقها فى مياه النيل.

مخاطر سد النهضة

وتدعى إثيوبيا أحياناً أن سد النهضة يستهدف توليد الكهرباء فقط، وأنها لن تستخدم خزانات المياه الموجودة خلفه فى الزراعة والرى، رغم أن السعة التخزينية المعلنة له تزيد على ٦٢ مليار متر مكعب من المياه السنوية، وهناك تقديرات جديدة تشير إلى قدرة السد على تخزين ما يزيد على ١٢٠ مليار متر مكعب من المياه.

ويقولون فى إثيوبيا أيضاً: إنه بعد عشر سنوات من التفاوض مع مصر حول الاقتسام العادل لمياه النيل، رفضت مصر التوقيع على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل.

والحقيقة أنه لا يمكن لمصر التوقيع على اتفاقية تقوم على مبادئ ترفضها مصر من الأساس، لأن مصر ترفض دعاوى وأكاذيب الاستغلال المتكافئ والعادل لمياه النيل، لأن ذلك يهضم حقوق مصر فى مياه النهر، كما أن الاتفاقية تنص على عدم الإضرار الجسيم بحقوق الآخرين، مع أنها تستهدف فى الأساس الإضرار بحقوق مصر.

إن قضية مياه النيل وحقوق مصر فيها أكبر وأخطر من أن تتركها لخبراء المياه وحدهم، وربما حان الوقت لتشكيل لجنة قومية عليا تضم خبراء الرى والدبلوماسية والسياسة والقانون الدولى، لخوض طريق التفاوض الطويل مع إثيوبيا، وهم فى أديس أبابا يدركون عناصر القوة الشاملة لدى مصر، سواء قوة

مصر الناعمة فى أفريقيا والعالم العربى، وحتى قوتها الصلبة. والدفاع عن الحقوق لا يحتاج للإقناع بالقوة، وإن كانت حاجتنا أكبر إلى قوة الإقناع، والقصة طويلة مع هذا الكتاب الذى يشبه الصدمة، لأننا لا ندرى كيف صدر فى لندن وجرى توزيعه سريعاً فى أمريكا فور صدوره منذ أسابيع، حان الوقت كى نفهم جيداً كيف تفكر إثيوبيا، رغم أن الفجوة تبدو واسعة جداً بيننا وبينهم، والإحساس بالخطر يوقظ العقول ويلهم بالأفكار، ويجعلنا نعرف كيف نستبعد المخاوف، أم أن أديس أبابا ترفض مشاركة مصر فى بناء وإدارة سد النهضة.



السؤال الكبير..
من الذى يملك نهر النيل؟!

- سدود أعالى النيل.. أفكار أمريكية سابقة التجهيز منذ الستينيات!!
- لحظة الحسم قادمة.. حين يغلق سد النهضة بواباته على مياه النيل الأزرق
- رحلة فى أعماق العقل الإثيوبى لكشف الخطط والمؤامرات
- لماذا تستبعد أديس أبابا احتمالات لجوء مصر للحرب؟!
- الخديو إسماعيل اتجه للتوسع جنوباً لاحتلال أراضى حوض النيل بالكامل
- بدون النيل يتحول البشر وكل شىء فى مصر إلى كائنات معرضة للانقراض!!



بدأت إثيوبيا فى إقامة ما أطلقت عليه اسم «سد النهضة العظيم» على النيل الأزرق، على بعد ٢٥ كيلو متراً من الحدود مع السودان، ويتصورون فى أديس أبابا أن هذا السد من شأنه أن يصنع تاريخاً جديداً لهذا النهر العظيم، لأنه سوف يثير الغضب والجدل والتساؤلات الكبرى، ليبقى التساؤل الأكبر بلا إجابة، من الذى يملك نهر النيل، ومياه النيل؟!

ولا يشعر الخبراء حول العالم بالدهشة أمام المعركة الدائرة بين دول حوض النيل حالياً، بالسياسة والدبلوماسية، لأن نهر النيل هو الوحيد فى العالم تقريباً الذى يخترق صحارى شمال إفريقيا بامتداد أربعة آلاف ميل، حتى يصب فى البحر المتوسط فى أقصى شمال مصر، والعجيب أن يثور الصراع حول اقتسام مياه هذا النهر الذى دارت حوله الأساطير كثيراً، رغم أنه نهر بخيل، وشحيح بثروته المائية، التى لا تكفى دول حوض النيل.

وتؤكد تقديرات خبراء المياه أن حجم المياه فى مجرى النيل قد انخفض من ٨٤ مليار متر مكعب إلى ٧٢ مليار متر مكعب فقط، وذلك خلال الفترة من ١٩٠٠ وحتى ١٩٥٩، ويقال إن حصيلة المياه فى النهر الخالد قد انخفضت مرة أخرى بين عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧ إلى ٤٢ مليار متر مكعب سنوياً.

وقد بلغت حصيلة المياه فى نهر النيل الحد الأقصى لها فى ١٩١٦، حين بلغ حجم ما فى مجراه من مياه نحو ١٢٠ مليار متر مكعب.

لقد اتجهت إثيوبيا منذ التسعينيات إلى إقامة سلسلة من السدود العملاقة

على منابع النيل، فى نهر عطبرة وبحيرة تانا، وعلى النيل الأزرق، باستثمارات باهظة تفوق الإمكانيات المادية لدولة مثل إثيوبيا، وتزيد تكاليف سد النهضة العظيم وحده على خمسة مليارات دولار.

ويعترفون فى أديس أبابا بأنه من حق مصر أن تشعر بالقلق البالغ، وربما بالانزعاج التام، لأن أحداً فى العالم لا يمكنه أن يعلم ماذا قد يحدث إذا انفردت إثيوبيا بالتحكم فى مياه النيل؟!

سدود أعالى النيل.. أفكار أمريكية

سابقة التجهيز منذ الستينيات!!

لقد تصورت مصر فى الخمسينيات أن مشروع السد العالى فى أسوان يكفيها للتحكم فى النيل، وتجنب مخاطر الفيضان الرهيب صيفاً، وتجنب مخاطر انخفاض منسوب المياه شتاء.

إن مشروع سد النهضة فى إثيوبيا يثير من التساؤلات، أكثر مما يقدم من إجابات، وربما تساءلنا، ماذا يمكن أن يحدث حين يتم ملء الخزان الهائل خلف سد النهضة بالمياه؟!

وما هو رد فعل مصر المحتمل حين ينخفض منسوب المياه التى تصل إليها بنسبة ٢٥٪ سنوياً، وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية؟!

وماذا يمكن أن يحدث بعد ملء الخزان بالمياه، وحين تسقط المياه فوق هضاب إثيوبيا، ومن الذى سوف يحصل على المياه أولاً، إثيوبيا دولة المنابع، أم مصر دولة المصب النهائى؟!

التمويل الغائب

لقد تراجعت مؤسسات التمويل الدولية، ورفضت تمويل هذا المشروع الإثيوبى الرهيب بالقروض والمنح، ورفض البنك الدولى، وبنك الاستثمار الأوروبى، المساهمة فى تمويل المشروع، وأخيراً تراجع بنك التصدير والاستيراد الصينى عن المساهمة فى تمويل المشروع بسبب ما تبديه مصر من احتجاجات واعتراضات على المشروع المثير للجدل قبل الإنشاء، والمثير للأزمات عند الإنشاء وبعده.

ورغم ادعاءات إثيوبيا بأنها قادرة على تمويل المشروع بمواردها الذاتية، فإن التمويل يبقى عقبة فى تنفيذ المشروع، الذى تخطط إثيوبيا للانتهاء منه فى ٢٠١٥ و٢٠٢٥، حسب الموارد والتمويل.

وفى هذا الكتاب «اقتسام النيل» للمؤلف الإثيوبى سيف العزيز ميلاس نكتشف أننا أمام ورقة تقدير موقف تفصيلية، وليس مجرد كتاب عادى.

يحاول المؤلف، وهو خبير سابق بمنظمات الأمم المتحدة الفرعية العاملة فى أفريقيا، أن يجيب عن السؤال الحائر فى أديس أبابا: هل حقاً يمكن أن تلجأ مصر إلى الصراع والحرب، إذا انفردت إثيوبيا بالقرار فى إقامة مشروعات، أو سدود كبرى فى منابع وأعالى النيل، كما هدد بذلك الرئيس الراحل السادات فى ١٩٧٩.

مخطط دقيق

ويبدو أن إثيوبيا تسير وفق مخطط دقيق، غريب على الفكر الأفريقى الحديث، وقد بدأت الفكرة الأولى فى مشروعات المياه بأعالى النيل بمبادرة أمريكية، حين ردت الولايات المتحدة على سياسات عبدالناصر الرامية إلى إنشاء السد العالى فى أسوان بتمويل سوفييتى، بتقديم منحة مالية كبيرة لإثيوبيا لدراسة ما يمكن إقامته من مشروعات مائية فى منابع النيل، والهدف هو إحباط مشروع عبدالناصر لبناء السد العالى.

وقدمت إدارة الرئيس الأمريكى أيزنهاور لإثيوبيا الأموال والخبراء الأمريكيين لدراسة ما يمكن إقامته من مشروعات فى أعالى النيل، للتأثير على حصة مصر من المياه، وعلى مدى سنوات طويلة فى الخمسينيات والستينيات أنجز الخبراء الأمريكيون دراساتهم المطولة ووضعوها فى أكثر من سبعين مجلداً ضخماً!!

أفكار سابقة التجهيز

وفى دورة جديدة للزمن، وبداية جديدة للتاريخ، حان اليوم وقت إقامة المشروعات الإثيوبية فى أعالى النيل، بأفكار أمريكية سابقة التجهيز.

ويقولون فى أديس أبابا: إن هذا ما قاله لهم الخبراء الأمريكيون فى الخمسينيات والستينيات، إن مشروعات السدود الإثيوبية فى منابع النيل سوف تثير سؤالاً مهماً مثل أهمية المياه ذاتها، وهو: من الذى يملك النيل، مصر

عبدالناصر من خلال مشروع السد العالى فى أسوان، أم إثيوبيا من خلال مشروعات أعالى النيل؟!

ويؤكدون أن لحظة الحسم النهائية والتاريخية سوف تأتى حتماً، حين يغلق سد النهضة العظيم بواباته على مياه النيل الأزرق فى عام ٢٠١٥ و٢٠٢٥!!!

ويشير التخطيط السياسى والاستراتيجى فى أديس أبابا إلى أن إثيوبيا فى هذه اللحظة سيكون لديها الفرصة والقدرة لادعاء نصيبها فى مياه النيل، وبدعم كامل من دول المنابع، ويقولون إنه فى هذه اللحظة سوف تتحول ادعاءات مصر والسودان فى مياه النيل إلى مجرد افتراضات فارغة، وفى إطار هذا التاريخ الصعب، قد يكون الصراع والعنف وارداً، لكن فى كل الأحوال ستكون هناك دائماً حلول جيدة، قابلة للتطبيق العملى من خلال الدبلوماسية والزعامة، هذا ما يتحدثون عنه فى أديس أبابا!!

على ورق البردى

وقد سجل الشاعر الفرعونى القديم حبه العظيم لنهر النيل فى قصيدة على أوراق البردى، حين قال له، أهلاً بك أيها النيل الذى ينبع من الأرض، ويأتى إلينا ليحفظ مصر، لتبقى على قيد الحياة!!

يعترفون فى إثيوبيا بأن نهر النيل هو حياة مصر بلا شك، وبدون مياه النيل تستحيل الحياة، ويمكن أن يتحول البشر والكائنات الحية كلها فى مصر إلى كائنات معرضة للانقراض، إذا غابت واختفت مياه النيل.

ويعترفون فى أديس أبابا بأن نهر النيل هو شريان الحياة الوحيد لدى مصر، فى حين أن إثيوبيا لديها من مياه المطر ماء يفوق احتياجاتها، وظل النيل دائماً مصدراً مهملاً بالنسبة لهم، لكنها تقلبات العصر، ومتغيرات الزمن التى يمكن أن تجعل من المياه، السبب الرئيسى للحروب والصراعات فى القرن الحادى والعشرين.

وربما كان هذا الكتاب فرصة نادرة ندخل من خلاله إلى حقائق الفكر والمخططات الإثيوبية تجاه النيل ومصر، وربما قلنا إن هذا الكتاب (اقتسام مياه النيل) يعطينا الفرصة للاطلاع على ما يجرى داخل العقل الإثيوبى تجاه مصر، وتجاه النيل، والمياه التى تجرى فيه.

احتكار النهر

يقول المؤلف سيف العزيز ميلاس: إن مصر حاولت على مدى أكثر من نصف قرن مضى أن تنفرد دائماً باحتكار مياه النيل، انطلاقاً من إحساس دائم لا يفارق المصريين، بانعدام الأمن المائى.

من هذا المنطلق، صدرت من القاهرة تهديدات بالحرب، إذا ما أقدمت دول منابع النيل علي إقامة أى مشروعات مائية كبرى فى أعالى النيل، دون موافقة مصر.

ورغم ذلك، فإنهم يعترفون فى أديس أبابا بأنه لم تتردد فى القاهرة مطلقاً أى نوايا للحرب، لكن التهديد بالحرب كان يستهدف أساساً ردع مؤسسات التمويل الدولية، ومنعها من تقديم المنح والقروض اللازمة لتمويل مشروعات المياه الإثيوبية فى أعالى النيل، خاصة أن إثيوبيا ومعها كل دول منابع النيل، لا تستطيع وحدها تمويل مثل هذه المشروعات العملاقة.

لكن فى الوقت الراهن، حدث أو حدثت، تغييرات هائلة، خاصة فى الفكر والعقل الإثيوبى، خاصة فى عصر رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوى، وتتمسك إثيوبيا حالياً بما تتصور أنه حق من حقوقها فى مياه النيل داخل أراضيها وحدودها، خاصة أن أزمة التمويل، لم تعد قائمة، أو على الأقل نقص التمويل لم يعد مشكلة مزمنة تعوق المشروعات الكبرى.

أما بالنسبة لتهديدات مصر بالحرب، فإنهم فى أديس أبابا يعترفون بأن مصر لم تنو مطلقاً تنفيذ مثل هذه التهديدات، وكانت مصر على وعى كامل بما يمكن أن يحدث فى المستقبل، حين وقعت اتفاقية تقسيم المياه مع السودان فى ١٩٥٩، واتفقت الدولتان على أنه قد يأتى يوم لا يكون أمامهما اختيار سوى اقتسام مياه النيل مع دول المنابع فى قلب أفريقيا.

النيل نجاشى

وحسب تقديرات الموقف فى أديس أبابا، فإن قضايا الحرب والسلام الخاصة بالسيطرة على مياه النيل تعنى أساساً دول الحوض الشرقى، وهى إثيوبيا والسودان ومصر، ببساطة لأن ٨٦٪ من المياه التى تصل إلى السودان ومصر تأتى من مصدر واحد هو مرتفعات هضبة الحبشة، وذات يوم تغنى موسيقار الأجيال محمد عبدالوهاب بأن «النيل نجاشى» من شعر أمير الشعراء أحمد شوقى.

وتدرك الدول الثلاث، إثيوبيا والسودان ومصر، أنه ليس بمقدور أى منهم تحمل تكاليف الصراع المسلح والحرب، وحسب تقديرات الموقف فى أديس أبابا، فإن هذه القاعدة تنطبق أساساً على مصر، رغم أنها أكبر قوة عسكرية فى حوض النيل.

وطبقاً للحسابات التقديرية الجديدة فى إثيوبيا، هناك أسباب عديدة تجعل مصر تستبعد خيارات الحرب والنزاع المسلح لفرض هيمنتها على مياه النيل.

حقائق الجغرافيا

هناك حقائق تفرضها الجغرافيا، وهى دائماً حقائق غير قابلة للتغيير، وربما كانت الحقيقة الأولى تؤكد أن مصر ستبقى دائماً دولة المصب النهائى للنيل، فى حين ستبقى إثيوبيا إلى الأبد أهم دول المنبع التى توفر المياه، التى تعتمد عليها مصر، ليس فقط من أجل مشروعات التنمية والتقدم، ولكن أيضاً من أجل وجودها ووجود أبناء شعبها، وهذه الحقيقة وحدها كافية لتنفى كل مخاطر وحسابات واحتمالات اللجوء للحرب.

وهناك حقيقة ثانية تؤكد أن مصر لا يمكنها التحكم والسيطرة على مياه النيل، إلا إذا فرضت سيطرتها الكاملة على إثيوبيا، وتؤكد سجلات التاريخ القديم والحديث أن إثيوبيا مثل أفغانستان يمكن لأى قوة غازية أن تجرب حظوظها، لكن الحقيقة تفرض نفسها دائماً، لأن أى محاولة للسيطرة على دولة مرتفعات وهضام مثل إثيوبيا محكوم عليها بالفشل!! وربما أدت إلى كارثة.

ولذلك فإنهم يشعرون بالطمأنينة تجاه نوايا مصر فى أديس أبابا، ويعترفون بأن جدول أعمال الأمن القومى فى مصر لا يتضمن أى خطط لحرب ضد إثيوبيا من أجل مياه النيل، ربما لأن مصر تدرك صعوبة النزاعات المسلحة ومخاطر الحروب.

فى هذا الإطار، يدور الفكر الإثيوبى حول اعتبار أن سد النهضة ومشروعات السدود الأخرى في منابع النيل من شأنها أن تجعل المياه أمراً مستحيلاً، وربما أمراً لا يمكن أن يتخيله أو يفكر فيه أحد.

إن الحديث عن استغلال إثيوبيا لمياه النيل، يشير إلى حقيقة موقع مصر، باعتبارها أكبر قوة عسكرية فى دول حوض النيل، كما أنها أكثر دول حوض النيل ثراء، وهى بالمعايير الاقتصادية الدولية، تعتبر دولة متوسطة الدخل.

جدل قديم وعقيم

ويشيرون إلى الأحاديث التى تدور حول مشروعات السدود والمياه فى أعالى النيل باعتبارها أمراً يهدد أمن وبقاء مصر، ومن المحتم أن تؤدى لحرب، ويقولون إن هذا هو الجدل القديم والعقيم، الذى يتردد فى مصر منذ أن انتهت من بناء السد العالى فى أسوان عام ١٩٧٠، ويؤكدون أن هذا النوع من التهديدات يشير إلى رغبة مصر الدائمة فى فرض سيطرتها الكاملة على مياه النيل.

ومع ذلك فإنه لا يوجد تهديد حقيقى لأمن مصر المائى، كما أن جاهزية مصر للحرب من أجل مياه النيل سوف تقل، إذا أدركنا الحجم المحدود من المياه الذى تسعى دول المنابع لاستغلاله، والاستفادة منه الآن، وفى المستقبل المنظور.

إن السيطرة والتحكم فى مياه النيل كانت من أحلام مصر الكبرى منذ فجر الوجود والتاريخ، لأن مصر لا يوجد لديها مصدر آخر دائم للمياه، كما أن مياه النيل تنبع وتنساب من خارج أراضيها.

ويقلبون فى صفحات الماضى البعيد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حين أقام الخديو إسماعيل استراتيجية فى مصر، على أساس التوسع جنوباً، بهدف وضع منطقة حوض النيل بالكامل تحت سيطرة مصر، ولم يكن هذا غريباً، لأن النيل يلعب دوراً محورياً فى وجود مصر وفى حياة المصريين، وللنيل حضوره الطاغى فى ثقافة مصر فى كل العصور وتراثها الحضارى كله، بل وفى سياسات مصر الداخلية، وفى التطلعات الوطنية للمصريين..

وحين تمكن الرئيس جمال عبدالناصر من بناء السد العالى فى أسوان، فإنه بذلك نجح فى السيطرة على النيل وفى تحقيق الحلم القديم الأثير لدى المصريين، منذ عصر الفراعنة.

وكان لهذا المشروع العظيم دوره فى صنع شخصية عبدالناصر الأسطورة، باعتباره بطل مصر القومى.

وفى مختلف العصور، كان النيل هو جوهر الشخصية المصرية، وبعد ذلك أصبح السد العالى رمزاً للهوية الوطنية المصرية، ورمزاً لقدرة مصر على التحدى وفرض الإرادة، ويعترف الخبراء حول العالم بأن السد العالى هو أكبر المشروعات الإنشائية فى القرن العشرين كله، وهو يتفوق بذلك على سد نهر الأمازون فى البرازيل.

هبة السوفييت

ومن الطبيعى أن يكون لمثل هذا المشروع العملاق عائده الاقتصادى الهائل، وقد استفادت مصر من السد العالى بوسائل عديدة، منها التحكم فى الفيضان السنوى لمياه النيل، التى كانت تفيض بقوة وعنف على الضفتين مما يؤدى إلى غرق مئات القرى والمدن فى الصعيد والدلتا، كما أقامت مصر على السد أكبر محطة هيدروليكية فى مصر وأفريقيا لتوليد الكهرباء، مما ساعد مصر على تنفيذ العديد من مشروعات التنمية، التى نجحت من خلالها فى تنويع مواردها الاقتصادية، وتوسعت فى المشروعات الزراعية إلى أقصى حد، وأقامت مشروعات صناعية عملاقة جعلت منها، كما قلنا من قبل، دولة متوسطة الدخل، بالمقاييس العالمية.

وتمكنت مصر من بناء السد العالى فى مرحلة فارقة من صراعات الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتى السابق، وفى قمة الصراعات الإقليمية فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل.

ويقولون فى أديس أبابا: إن مصر هبة النيل، والنيل هبة إثيوبيا، والمعادلة الثالثة هى أن السد العالى، هبة سوفييتية لمصر.

وكان قادة الكرملين فى موسكو يتصورون أن مصر يمكن أن تكون شريكاً استراتيجياً للاتحاد السوفييتى السابق يمتاز بأنه يطل على قناة السويس، التى تربط الغرب الأوروبى بمنابع البترول فى الخليج العربى، وحتى المحيط الهندى.

ما قبل السد العالى

ويتوقفون أمام مشروع السد العالى باستفاضة، والحقيقة أنهم يريدون العودة بحصة مصر فى مياه النيل إلى ما كانت عليه قبل بناء السد العالى، فى حين أننا نؤكد دائماً أن حصة مصر حددتها اتفاقية ١٩٢٩ بـ ٥٥ مليار متر مكعب من المياه، وهى اتفاقية سبقت السد العالى، وسبقت التخطيط للسد العالى بعشرات السنين.

وقد اكتمل مشروع السد العالى فى ١٩٧٠، فى وقت كانت مصر تعتمد فيه تماماً على السوفييت لمساعدتها فى إعادة بناء قواتها المسلحة بعد الحرب «الكارثية» مع إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧.

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ قامت مصر - السادات بتغيير تحالفاتها وانحازت فجأة إلى جانب الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتى السابق، وبعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، انفتحت الأبواب واسعة أمام مصر للحصول على المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الهائلة من الولايات المتحدة وأوروبا.

أكاذيب و مغالطات

ويبدو أن القراءة الإثيوبية لحقبة مصر- السادات تفصيلية، ويؤكدون أن السلام مع إسرائيل أتاح لمصر التوغل بعمق داخل أروقة البنك الدولى، أكبر ممول لمشروعات المياه فى العالم، وقد أتيحت لمصر الفرصة لوضع كبار الخبراء لديها فى المراكز الاستراتيجية الحساسة فى دوائر صنع القرار داخل البنك.

وامتد نفوذ مصر إلى داخل برامج الإنماء التابعة للأمم المتحدة، وفى الوكالات الدولية الأخرى المتخصصة فى تمويل مشروعات المياه العابرة للحدود.

وتردد الأكاذيب والمغالطات، وأحياناً الادعاءات الباطلة فى أديس أبابا، ويقولون إن الرئيسين السادات ومبارك كانا يدعيان دائماً أن نهر النيل ملك مصر !!

وقالوا إن السادات كان يقصد إثيوبيا بتهديداته، حين قال فى عام ١٩٧٩: إن الحرب القادمة ستكون من أجل المياه، لكن إثيوبيا ودول منابع النيل الأخرى لم يكن لديها فى السبعينيات الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات السدود والكهرباء فى أعالى النيل وفى منابعه الأصلية، ولكن تهديدات السادات كانت تستهدف منع موسسات التمويل الدولية من إتاحة المنح المالية والقروض لمشروعات المياه، لأن ذلك يؤدى للحرب مباشرة.

وفى أديس أبابا من يشعرون بالندم، لأن إثيوبيا فى عصر النظام الشيوعى الذى أقامه منجستو هيلا ماريم، قد انحازت للجانب الخطأ فى الحرب الباردة، ووقفت إلى جانب السوفييت ضد الأمريكيين، ولا يدركون أن تغيير مصر لتحالفاتها هو الذى قلب موازين القوى العالمية، وأتاح لأمريكا فرصة النصر فى الحرب الباردة، كما يعترف خبراء الاستراتيجية فى مراكز صنع القرار الأمريكى فى واشنطن.

وهناك حقيقة أخرى تجد دائماً من ينساها، ويقولون: إن دول أعالى النيل الفقيرة لم يكن فى الماضى لديها أدنى اهتمام بمياه النيل، وظلت على هذا

الوضع حتى وقت قريب جداً، ويقول الأثيوبيون إن بعض هذه الدول لم يكن لديها الحد الأدنى من الوعى بأن لها حقوقاً فى مياه النيل، التى تنبع من أراضيها، قبل أن تشق طريقها الطويل حتى تصل إلى السودان ومصر مما يدل على أن إثيوبيا هى التى قامت بتغذية هذا الوعى الزائف لدى دول حوض النيل فى كينيا وتنزانيا والكونغو وبوروندى وأوغندا.

بل إنهم يعترفون بأن دول منابع النيل كانت تقبل بحق مصر فى مياه النيل، باعتباره حقاً مشروعاً لا يقبل الشك أو الجدل.

خطة إثيوبيا بوضوح

وهناك من يدعى فى إثيوبيا أن مشروع سد النهضة يستهدف أساساً إنهاء هيمنة مصر على مياه النيل التى ترسخت طويلاً منذ توقيع اتفاقية ١٩٢٩ مع دولة الاستعمار الأولى فى أفريقيا، وهى بريطانيا.

ويقولون أيضاً إن إثيوبيا وجدت البدائل لتمويل مشروعات المياه، خاصة سد النهضة العظيم، ويتصورون أن مصر تعرضت لصدمة كبير حين قام رئيس الوزراء السابق ميليس زيناوى بافتتاح سد تيكيز على نهر عطبرة، ومشروع سد بيليز على بحيرة «تانا» العملاقة فى عام ٢٠٠٩، ولا شك فى أن بحيرة تانا هى أكبر خزان للمياه العذبة فوق كوكب الأرض.

وكان إطلاق مشروع سد الألفية صدمة أكبر لمصر، لكنها مع ذلك لم تتجه إلى التهديد بالحرب، أو التلويح بتفوقها العسكرى، بل لجأت للتشاور والتصالح والتوافق مع إثيوبيا.

ويقولون أيضاً، وما أكثر ما يقولون، إن مصر تفضل أن تنفرد بالسيطرة المطلقة على مياه النيل..

لكنها قد تجد نفسها فى النهاية مضطرة للتفاوض حول حصتها من مياه النيل مع دول المنابع التى تحولت إلى معسكر تقوده إثيوبيا، فيه من المؤامرات والمخططات ما يستهدف نهب حصة مصر من مياه النيل، والقصة طويلة لمخطط إثيوبيا لاقتسام مياه النيل مع مصر.

ويبقى السؤال مفتوحاً، هل يمكن للدبلوماسية أن تصنع المعجزات، بالتوصل إلى توافق مع إثيوبيا لا يضر بحصة مصر فى مياه النيل، حتي لو أقيم سد النهضة!!



الاقتسام العادل لمياه النيل يعنى الخصم من حصة مصر!

- مفاجأة: فيضان النهر الخالد يعادل ١٥٪ فقط من مياه الأمازون!!
- تعداد سكان مصر تضاعف ٣ مرات منذ بناء السد العالى وحتى اليوم
- الأمريكيون وراء كل مشروعات السدود فى الحبشة منذ ١٩٢٧ حتى ١٩٥٦
- أديس أبابا ترفض الاحتكام للقانون الدولى لأنه يعترف بحقوق مصر!!
- خزان سد النهضة يزيل الغابات ويهدد بحدوث زلازل وبراكين
- هل حقاً أن مصر تسرق النيل من «بستان المياه» فى الحبشة؟!



اهتزت مصر بعنف على مدى ثلاث سنوات من الثورة، بموجاتها المتوالية، وتقلباتها الحادة، تذوقت مصر طعم الأزمات الكبرى، بما لديها من تعداد سكانى هائل، ونقص رهيب فى مصادر المياه، مع إحساس متصاعد بانعدام الأمن المائى والغذائى.

اليوم يبدو مصير مصر، الدولة والشعب، معلقاً بمصير نهر النيل وما يجرى فيه من مياه، ربما أكثر مما يرتبط مصير مصر بمستقبل الثورة، وحتى الدستور والانتخابات، رغم الأهمية البالغة للدستور فى التأسيس للدولة العصرية الحديثة.

لقد اعتمد وجود مصر الجغرافى والسياسى، منذ فجر التاريخ، على نهر النيل، وارتبط تاريخ مصر، وارتبطت هويتها الوطنية، بكل ما فيها من حقائق وحتى أساطير بوجود هذا النهر العظيم.

وفيما تواجه مصر عواصف الثورة فى لحظات حاسمة من تاريخها، تجرى أحداث أخرى فى أقصى الجنوب فيما وراء الحدود، وبالتحديد فى منابع النيل عند مرتفعات الحبشة، حيث يجرى تنفيذ مشروعات ومخططات تثير التوتر السياسى والدبلوماسى بين مصر وإثيوبيا بصفة خاصة، ويرجع السبب الرئيسى للتوتر إلى سد النهضة الذى تقوم إثيوبيا حالياً ببنائه على النيل الأزرق، الذى يزود نهر النيل فى مصر بـ ٨٦٪ مما فى مجراه من مياه.

وقد أثار هذا السد مشاعر القلق البالغة فى القاهرة، لأن مصر بتعداد

سكانها الذى يقترب من التسعين مليوناً، تشعر بالخوف وتتحسب لمخاطر نقص حصتها من المياه المقررة فى الاتفاقية الموقعة مع السودان فى ١٩٥٩ بـ ٥,٥٥٪ مليار متر مكعب من المياه.

اليوم تدعى إثيوبيا أن حصة مصر من المياه قبل السد العالى لم تكن تزيد على ٣٠ مليار متر مكعب فقط من المياه.

ويشهد العالم، ويسجل التاريخ أيضاً، أن النقص الحاد فى المواد الغذائية فى مصر كان من الأسباب الأساسية للثورة التى أسقطت الرئيس السابق حسنى مبارك، وكان النقص فى القمح والحبوب أحد الأسباب الرئيسية للأزمة والثورة.

ولا أحد يدرى لماذا وكيف تحول الخبز ورغيف العيش فى مصر إلى مكون أساسى لثقافة الغذاء وتقاليده فى مصر، ويبدو أن للخبز مكاناً مقدساً فوق كل مائدة للطعام فى بيوت الأغنياء والفقراء فى مصر، بلا استثناء واحد!!

ولم يكن مثيراً للدهشة أن ترتفع الصيحات التى تطالب بسقوط مبارك فى ثورة يناير ٢٠١١، تحت شعار غاضب يطالب بالعيش - الخبز - والحرية والعدالة الاجتماعية.

وما زالت مصر هى ثانى أكبر مستورد للقمح بعد الصين فى العالم كله، ولذلك يفرض السؤال نفسه بعنف فى القاهرة: ماذا يمكن أن يحدث فى مصر، إذا تقلصت حصتها من مياه النيل، أو إذا تعرضت لخطر النقص؟!

العدل الزائف

وفى هذا الكتاب «اقتسام النيل»، يطالب المؤلف الإثيوبى «سيف العزيز ميلاس» بضرورة الاقتسام العادل لمياه النيل، وهو تعبير دبلوماسى يعنى ببساطة أن التوزيع العادل لمياه النيل لا يمكن أن يحدث إلا على حساب حصة مصر من المياه، وبالخصم من حصتها التاريخية من المياه!! وهذا هو جوهر الأزمة المتفاقمة والمتصاعدة والسبب الرئيسى فيها.

وهنا قد نتذكر أن النيل بطبيعته وتكوينه هو أطول أنهار العالم، لكنه ليس أكثر أنهار العالم كرماً وسخاء فى المياه، لأن موسم الفيضان فى النيل قليل الإنتاجية مقارنة بالأنهار الأخرى فى العالم، الأقصر منه طولاً، وحتى الأقل منه حجماً، يكفى أن نعلم أن الحصيلة النهائية لمياه الفيضان فى النيل تعادل ١٥٪ فقط من حصيلة الفيضان فى نهر الأمازون فى البرازيل.

ويعترف العالم كله بأن مصر قد اعتمدت فى وجودها وبقاء أبناء شعبها على مياه نهر النيل، وليست هذه مجرد حكايات رومانسية ترويها قصص التاريخ، أو تتحدث عنها حقائق الجغرافيا.

وقد كان التحكم فى مياه النيل من المشروعات الحيوية التى ارتبطت بقصة النهضة والتحديث فى مصر، بالذات منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، ولذلك لم يكن مثيراً للدهشة أن يتضاعف تعداد السكان فى مصر ثلاث مرات منذ افتتاح مشروع السد العالى العظيم فى أسوان وحتى اليوم.

السد والخزان

الآن تسعى إثيوبيا للحصول على جزء من مياه النيل تحت دعاوى التوزيع العادل لمياه النيل، وتحت دعاوى الحاجة الماسة لاستغلال المياه ومساقط المياه فى الزراعة والرى وتوليد الكهرباء.

ورغم أن الاتفاقيات القديمة حول مياه النيل تنص على أنه «لا يجوز لإثيوبيا المساس بمنابع النيل وإقامة أى مشروعات فيها دون العودة لمصر والحصول على موافقتها، فإن إثيوبيا انطلقت مؤخراً فى بناء سد النهضة العظيم فى المنطقة الحيوية التى تهبط فيها مياه النيل الأزرق فى طريقها من مرتفعات الحبشة إلى السودان ومصر، وهو سد هائل يمكنه حجز مياه النيل الأزرق، ويتيح أيضاً القدرة لإثيوبيا لإقامة محطة هيدروليكية كبرى لتوليد الكهرباء بطاقة تزيد على ٦٠٠٠ ميجاوات.

وحاولت إثيوبيا التقليل من التأثير السلبى لسد النهضة على حصة مصر من المياه، بادعاء أنه فور ملء الخزان بالمياه، سوف يتم فتح بوابات السد بأقصى طاقاتها للسماح للمياه بالعودة إلى المجرى الطبيعى للنيل حتى تصل إلى أسوان ومصر، دولة المصب النهائى.

وهنا نصل إلى مربط الفرس، وأصل الأزمة وجوهرها، لأن مصر ترفض هذا الموقف بقوة، فى حين تتذرع إثيوبيا بجميع الأسباب وتتمسك بموقفها، فى حين أن عملية ملء خزان سد النهضة بالمياه، يمكن أن تستغرق ثلاثة أعوام على الأقل، ستتعرض فيها حصة مصر من المياه لنقص حاد قد يزيد على ٢٥٪ على الأقل.

ليس هذا فقط، بل إن المياه المخزنة وراء السد سوف تتعرض لعوامل البخر، مما يؤثر مرة أخرى على كمية المياه المتجهة لمصر.

كما أن السد يهدد بالوقف التام لذرات الغرين الكثيفة القادمة من هضاب إثيوبيا، وهى السماد الطبيعى لتجديد التربة فى صعيد ودلتا مصر.

ويبدو واضحاً أن إثيوبيا تسعى لاستغلال موقعها الجغرافى فى منابع النيل لممارسة الضغط على الثروة المائية لجيرانها، خاصة فى مصر.

كما أن خزان المياه المخطط إقامته خلف السد يمكن أن يحتجز كميات هائلة من المياه.. تفوق حصيلة النهر فى أقصى مواسم الفيضان.

أصعب الأسئلة

وهنا يتساءل الخبراء فى مصر والعالم.. ماذا يمكن أن تفعله إثيوبيا فى مواسم الجفاف ونقص الأمطار.. حيث سيكون بإمكانها التلاعب بكميات المياه المنصرفة لدول المصب فى السودان ومصر؟!!

وماذا يمكن أن تفعل إثيوبيا فى مواسم الجفاف الشديد، والعالم كله يعيش فى عصر التغيرات المناخية المذهلة؟!

ويعترف الخبراء حول العالم.. بأن مصر من حقها أن تتساءل وترفض.. لأن إثيوبيا لديها مشكلات نقص فى الغذاء وانهيار فى البنية الأساسية الزراعية.. لكنها تريد فى النهاية أن تقوم بحل مشكلاتها على حساب حصة مصر من المياه.. وبالخصم الحاد منها!!

ويبدو أن إثيوبيا بادرت بالبدء فى بناء سد النهضة دون القيام بالدراسات الجادة المطلوبة لمعرفة التأثيرات السلبية لهذا السد على البيئة.. فمن المؤكد أن تؤدى بحيرة المياه الهائلة خلف السد إلى ضياع مساحات واسعة وهائلة من الغابات الإثيوبية، بكل ما ينطوى عليه ذلك من تأثير خطير.. أقل ما فيها أن تضطر إثيوبيا إلى ترحيل عشرات الآلاف من قبائل وسكان المنطقة إلى أماكن أخرى.

مساوئ السد ومخاطره

لكن الأخطر من ضياع الغابات وانسحابها فى مواجهة زحف مياه الخزان الهائل خلف السد، هو التغييرات الجيولوجية الخطيرة التى يمكن أن تحدث فى المنطقة التى يقام فوقها السد، وهى منطقة فوالق أرضية نشطة، يمكن أن تهدد

السد، خاصة أن كميات المياه الرهيبة فى خزان السد سوف تشكل عبئاً رهيباً وثقيلاً على التربة.. مما يهدد بحدوث الزلازل والبراكين فى منطقة السد والبحيرة.. كما حدث فى سد الصين العظيم عام ٢٠٠٨.

وبصرف النظر عن كل ادعاءات إثيوبيا، فإن حجم مياه الفيضان فى النيل الأزرق سوف ينخفض بكل تأكيد بعد بناء السد، المثير للأسئلة والأزمات، لأن إثيوبيا سوف تنفرد بهذا السد بالهيمنة والتحكم فى مياه النيل المتجهة لدولة المصب النهائى، وهى مصر، وهو فى ذلك لا يختلف عن سد أتاتورك الذى أقامته تركيا فى منابع نهر الفرات، الذى جفت شرايينه فى سوريا والعراق.

وقد اقترحت مصر مؤخراً فى مفاوضات الخرطوم أن تلتزم إثيوبيا بوثيقة مبادئ تنص على ضرورة احترام الأخيرة للأمن المائى لمصر والسودان، ورفضت إثيوبيا حتى مجرد مناقشة الوثيقة المصرية، بدعوى أنها تتناقض مع الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل والتى وقعت عليها ست دول بقيادة إثيوبيا.

إلى أين تذهب إثيوبيا؟!

تدعى إثيوبيا، أو بالأحرى تتصور أن مصر سوف تضطر فى النهاية إلى توقيع الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل، التى تدعو إلى الاقتسام والتوزيع العادل لمياه النيل، لأن مصر لن يكون أمامها أى بديل آخر، وتبالغ إثيوبيا فى التعنت، وتقول إن هذه الاتفاقية سوف يتم تنفيذها بمشاركة مصر أو بدونها!!

وقد بدأت الصحافة العالمية تتنبه وتدرك حقيقة المخاطر التى تنطوى على انفراد إثيوبيا ببناء سد النهضة على منابع النيل، وذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠، إن مصر وجيرانها العطشى فى نزاع خطير حول مياه النيل!!

إن هذا الكتاب «اقتسام النيل» ينقلنا إلى جوهر العقل والفكر الإثيوبى فيما يتعلق بنهر النيل ومياه النيل، وهم يرون أن لهم حقوقاً مشروعة فى مياه تهبط بالمطر فوق أراضيهم فى هضاب ومرتفعات الحبشة، لكن إثيوبيا تتجاوز كل حدود المنطق والجغرافيا، حيث تتنكر لحقوق مصر فى مياه النيل، بزعم أن مصر تدعى فى المصب النهائى للنهر أنها تملك مياه النيل، أو تنفرد بملكية المياه، أو على الأقل لها الأولوية والسبق التاريخى فى استغلال مياه النيل فى

الرى والزراعة منذ سبعة آلاف عام وحتى اليوم.. وهذا هو العمر المفترض لتاريخ حضارة الفراعنة القديمة (الأكثر تقدماً).

ويقولون فى إثيوبيا إن مصر بفضل مياه النيل وبفضل السد العالى أصبحت أكثر دول حوض النيل تقدماً.. وهى تحصل على معظم حصاد النهر من المياه.. لكن هذا الوضع لا بد من أن يتغير.

وتبالغ إثيوبيا فى إدعاءاتها، وتقول: لم يعد بإمكانها القبول بأن مصر هى التى تملك مياه النيل.. ويقولون حالياً فى أديس أبابا إن مصر أصبحت الآن مثل شخص ما يقوم بسرقة ثمار الفاكهة من بستان شخص آخر لا يقيم سوراً حول حديقته، وقد بدأت إثيوبيا الآن تقيم سوراً حول حديقتها، هو سد النهضة العظيم الذى ترى فيه إثيوبيا أنه بداية كل تقدم وتنمية فى البلاد.

ومع ذلك تعترف إثيوبيا بأن مصر ظلت، على مدى آلاف السنين، هى المستفيد الأكبر من مياه النيل، وأن الزراعة المصرية اعتمدت على الرى من مياه النهر منذ فجر التاريخ.. بل يمكن أن يقال إن الزراعة بالرى هى اختراع مصرى قديم، منذ تكونت دلتا النيل فى أقصى شمال مصر حيث توجد أجود الأراضى الزراعية فى العالم وأكثرها خصوبة على الإطلاق.

وهنا لابد أن نعترف بأن مصر تواجه أزمة حقيقية مع جيران فقراء فى أفريقيا يتصورون أن مصر قامت بأكبر عملية سرقة للمياه فى التاريخ.. ولا يوجد اسم لدول حوض النيل، سوى أنه حوض الفقراء، لأن إثيوبيا، ودول حوض النيل العشر الأخرى، يعترفون جميعاً بأن لديهم مواسم غزيرة للمطر الاستوائى فى صيف كل عام، لكن هذه الأمطار الموسمية غير منتظمة، كما أن المياه التى تتساقط فوق هضاب الحبشة مثلاً تجرف معها التربة الخصبة بكميات هائلة، تؤدى إلى تدهور التربة الزراعية، سواء إذا جاء المطر غزيراً، فتجرف التربة، أو إذا جاء المطر قليلاً.. فيقل الماء وتتراجع خصوبة التربة، وفى مواسم الجفاف الطويلة تتفاقم أزمات الغذاء والفقر فى إثيوبيا، وفى دول حوض النيل الأخرى، لدرجات خطيرة للغاية تعرض حياة الأطفال بالذات للخطر.

الأزمة وأبعادها

تبدو الأزمة فى دول حوض النيل، وبالذات فى إثيوبيا، معقدة للغاية، لأن أزمات الأمن الغذائى والمائى تتفاقم، فى حين ترتفع معدلات الزيادة السكانية

بصورة غير مسبوقة، حيث يزداد البشر ويرتفع الطلب على الغذاء فى حين تنحسر مساحة الأراضى الزراعية باستمرار وتتراجع جودتها وخصوبتها

ولم تعد الزراعة بالمطر مجدية، أو كافية لتوفير احتياجات أكثر من ٨٠ مليوناً من سكان إثيوبيا، من الغذاء والطعام، ولذلك عرفت إثيوبيا معنى المجاعات وكوارث المجاعات خلال عام أسود طويل فى ١٩٨٤، وما زال انعدام الأمن الغذائى هو الأزمة الكبري التى تواجه إثيوبيا ومعها دول حوض النيل.

الأزمة فى إثيوبيا.. ثورة فى مصر

وهنا لا بد أن نقول إننا قد نعترف بوجود أزمة فى أمن إثيوبيا الغذائى، لكن مصر ليست بعيدة، أو ليست خالية من هذه الأزمة التى كانت سبباً رئيسياً فى اندلاع الثورة من يناير ٢٠١١، وحتى يونيو ٢٠١٣.

لكن الرؤى تضيق فى إثيوبيا، حين يتصورون أن استراتيجية مصر تقوم أساساً على ضرورة فرض السيطرة على إثيوبيا، أو تحييدها على الأقل، مع أنه لم يحدث على مر التاريخ أن حاولت مصر السيطرة على إثيوبيا، أو على أى دولة أخرى من جيرانها فى إفريقيا، ودول حوض النيل بمصر بطبيعتها دولة سلام، وتحب أن تكون صانعة للسلام، خاصة فى أفريقيا، ومع جيرانها فى دول حوض النيل.

ويبدو أن صانع القرار فى أديس أبابا يتجه إلى اتخاذ مواقف عدائية من مصر، فيها الكثير من الحقد الذى يصل إلى حد الكراهية أحياناً، فقد ادعت صحيفة أديس تربيون، ذات يوم، أن مصر ترفض أن تتخلى عن طموحاتها التوسعية، وادعت أن مصر ترى فى جيران الجنوب منطقة مفتوحة لبسط النفوذ والسيطرة، ومنع قيام أى قوة فى المنطقة يمكن أن يكون لديها المقدرة على تحدى الهيمنة المصرية، وهنا يمكننا ضبط كيف تتسلل الأفكار الإسرائيلية إلى العقل والفكر السياسى فى إثيوبيا، خاصة بعد أن صدر كتاب فى جامعة تل أبيب عام ١٩٩٤ تحت عنوان «الصليب والنهر» أكد فيه مؤلفه الإسرائيلى أن مصر تقف ضد أى مشروعات للتنمية والتقدم فى حوض النيل!!

حسابات خاطئة ودعاية سامة

وتتردد فى أديس أبابا حسابات سياسية مغلوطة، يتصورون فيها أن مصر لا تشعر بالارتياح إلا حين تكون إثيوبيا ضعيفة وعاجزة، فى حين أنها تشعر بالقلق

البـالغ حـين تكون إثيـوبيـا على العكس قـوية ومـزدهرة وتلعب دوراً قـيـادياً فى المنطقـة، ويتحـدثون عن سنوات المجـاعـات والجـفـاف فى إثيـوبيا حين تراجـعت الأمطار وانعدمت المياه وانعدم معها الحق فى الحياة لسكان مناطق كثيرة فى إثيـوبيا، فـى أقـاليم مشـهورة، مـثل أمـهرة وأمـروميـا والمناطق الجنوبيـة وإقليم تجراى.

فى المقابل يتحدثون عن مياه بحيرة تانا، والنيل الأزرق، التى تصنع الفيضان السنوى للنيل الذى جعل من مصر هبة النيل، ويقولون إن دلتا النيل الخصبة كان يمكن أن تكون منطقة صحراوية غير قابلة لسكنى البشر والدواب، لولا مياه الفيضان القادمة من بحيرة تانا عبر النيل الأزرق، ويمكن أن يقال حقاً إن مصر ظلت على مـدى آلاف السنين تعـيش على مـيـاه النيل الأزرق، شـريان الحـيـاة للحضارة المصرية منذ فجر التاريخ.

نهر و١١ دولة

ويقـولون، بكل الحسـابات فإن النيل يبقـى نهرا واحـدا لإحدى عشـرة دولة، وليس دولتـين فـقط مصـر والسـودان، وقد لجـأت إثيوبيا مـبكراً جـداً للولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الخبرة الفنية والمساعدات اللازمة لمشروعات الميـاه فـى منابع النيل، وكـانت التـجـربة الأولى مع إحـدى الشـركـات الهندسـيـة الأمريكية فى نيويورك عام ١٩٢٧، وقدم خبراء هذه الشركة الأمريكية دراسات الجـدوى اللازمة لبناء سلسلة من السـدود الكبـرى فى منابع النيل، ولكن حـالت الضائقة المالية والغزو الإيطالى بقيادة موسولينى دون تنفيذ هذه المشروعات.

دراسات أمريكية

وحدث مرة أخرى أن حصلت إثيوبيا على منحة مساعدات أمريكية، بعد قيام الرئيس عبدالناصر فى ١٩٥٦ بتأميم شـركة قناة السـويس، وخلال فـترة طويلة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٤ وضع الخبراء الأمريكيون الدراسات اللازمة لإقامة أربعة سدود كبرى كانت كافية لتخزين ٥١ مليار متر مكعب من المياه، وللمرة الثانية فشلت إثيوبيا فى تنفيذ المشروعات المائية الكبرى بسبب نقص التمويل.

ويعـتـرفـون فى أديس أبابا بأنه لو تمكنت إثيـوبيـا فـعـلاً من إقـامـة هذه المشـروعـات الكبـرى لانعدم الفـيضـان السنوى للنيل الأزرق، ولتوقف الفـيضـان

تماماً تقريباً فى مصر، ومن قبلها السودان بحكم الموقع الجغرافى، والحقيقة أن إثيوبيا كانت تفكر، ومعها الولايات المتحدة، فى هذه المشروعات السوداء حتى أواخر الخمسينيات، رغم أن إثيوبيا كانت حتى هذا التاريخ من الدول المصدرة للغذاء، لكن الأوضاع الغذائية فى إثيوبيا تدهورت فى السبعينيات، وترفض إثيوبيا حتى الاحتكام للقانون الدولى، وتقول إنه مملوء بالهراء والمغالطات، وترفض الاعتراف بحقوق مصر فى المياه، وتطلق على حقوق مصر محاولة من القاهرة للسيطرة على مياه النيل باسم القانون الدولى.

ولذلك تتنكر إثيوبيا للقانون الدولى لأنه يعترف بحقوق مصر فى المياه، وتشير إلى أن اليونيسكو تقول إنه لا يوجد قانون دولى ينظم إدارة مصادر المياه واتفاقيات المياه، وحتى لو وُجدَ القانون الدولى للمياه، فإنه لا توجد منظمة دولية للإشراف على تنفيذه، وَحين ينعدم القانون، كما يقولون فى أديس ابابا، ينعدم الحق فى المياه، ويكون صعباً الاعتراف بحق مصر القانونى فى المياه، ولا يوجد قانون يحكم مياه النيل، إلى هذه الأبعاد الخطيرة تبدأ أزمة مياه النيل بين مصر وإثيوبيا وهم فى النهاية يريدون الهبوط بحصة مصر من مياه النيل من ٥٥ مليار متر مكعب حسب اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان إلى ٣٠ مليار متر مكعب فقط هى حصة مصر قبل بناء السد العالى، أو هذه هى الادعاءات الإثيوبية الخطيرة.. الأزمة عميقة وتستحق الدراسة العميقة.



هل خلق الله مصر..
لتسرق مياه النيل من إثيوبيا؟!

- سد النهضة.. مشروع خطير لفرض السيادة الإثيوبية الكاملة على النهر الخالد
- أديس أبابا: مصر لم تعد تملك النيل.. والمصريون اليوم ليسوا فراعنة
- لماذا.. لا تعترف الحبشة بحقوق مصر التاريخية فى المياه؟!
- اتفاقية ١٩٢٩ كانت منحة بريطانية لمصر.. ولم تعد قائمة!
- السد العالى أتاح لمصر الانفراد بالسيطرة على النيل
- مصر الأقوى عسكرياً.. لكنها الأضعف فى الأمن المائى



ربما كان إقرار الدستور الجديد بأغلبية كاسحة بداية لخروج مصر الكبير من مستنقع الأزمات، إلى الآفاق الواسعة للتنمية والتقدم فى القرن الجديد.

فقد أصبحت قضية مياه النيل من كبري القضايا الشائكة فى حياتنا، ليس فقط لأنها تتعلق بمستقبل كل مشروعات التنمية فى مصر، ولكن أيضاً لأنها ارتبطت دائماً بقصة وجود مصر الجغرافى والتاريخى فى هذا الجزء من العالم.

وهناك من يتصورون، فى بعض دول منابع النيل، أن مصر بعد الثورة أصبحت تعانى حالة ضعف اقتصادى مزمنة، وهى تواجه التقلبات الحادة والانفجارات المدوية لحدث الثورة الرهيب، منذ يناير ٢٠١١، وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ويوجد فى أديس أبابا حالياً من يرون أن الأزمات الحادة، التى تعانى منها مصر حالياً، أدت إلى الوقف التام لحركة التنمية ومشروعاتها الزراعية والصناعية، وحتى السياحية، وفى ظل هذه الأوضاع أصبحت مصر مجرد دولة من دول حوض النيل، ليس لديها القدرة على المبادرة بالفعل، أو حتى القيام بأى رد فعل.

وهناك من ينسى أو يتناسى حقيقة أن المصريين بالتمرد والثورة قد رفضوا الاستسلام لديكتاتورية الفساد السياسى والاقتصادى قبل الثورة، بما يؤكد أننا قادرون على مواجهة جميع التحديات الداخلية والخارجية مهما تكن، ومع ذلك فإن مصر لا تريد التورط فى أى أزمة أو صراع، خاصة حول مياه النيل،

انطلاقاً من الإدراك بأن حقائق الجغرافيا فى حوض النيل، مثل حقائق الجغرافيا فى أى مكان آخر على الأرض، غير قابلة للتغيير، وهذا يعنى أن إثيوبيا سوف تبقى دولة جارة فى منابع النيل، كما أن مصر تريد أن تبقى دولة جارة وصديقة فى المصب النهائى للنهر الخالد.

وقد شقت مياه النيل طريقها إلى صحراء مصر منذ فجر الوجود فوق كوكب الأرض، بلا أوامر أو تخطيط، أو حتى دعوة من أحد، لكنها حقائق الوجود، وحركة المياه الطبيعية التى عرفت طريقها إلى مصر، كما يعرف الطفل الرضيع طريقه إلى صدر أمه.

ويبدو من قراءة الخريطة المناخية لأعالى النيل، أن احتمالات توفر المياه بكميات كافية لاحتياجات مصر ودول حوض النيل تبدو ضئيلة، ويفرض الواقع الجغرافى على دول حول النيل، وبالذات على إثيوبيا ومصر، ضرورة التعاون المشترك بصورة واسعة لإقامة سلسلة من المشروعات المائية المشتركة، بما يؤدى للاستغلال الأقصى لمياه الفيضان سنوياً.

ولسوء الحظ أنه لم يعد بإمكاننا الاعتماد على النيات الطيبة لإثيوبيا، التى ترفض أن تشترك معها مصر فى بناء سد النهضة، أو أى مشروعات أخرى، ما لم توقع مصر على اتفاقية جديدة لإعادة تقسيم مياه النيل، وبالطبع ترفض مصر الإذعان لأى مطالب، أو شروط إثيوبية تنطوى على الخصم من حصة مصر من المياه المقررة على السودان فى اتفاقية ١٩٥٩، قبل عام واحد من بناء سد أسوان العظيم تحت قيادة جمال عبدالناصر.

وفى هذا الكتاب «اقتسام النيل»، لمؤلفه الإثيوبى سيف العزيز ميلاس، نكتشف بوضوح الحسابات التى على أساسها بدأت إثيوبيا فى بناء سلسلة من السدود الخطيرة فى منابع النيل بهضبة الحبشة، ويعتبر سد النهضة العظيم أكبر هذه السدود، وأكثرها خطورة على الإطلاق.

ويبدو أنهم فى أديس أبابا يرون فى كل مطالب واحتياجات مصر من المياه مجرد إدعاءات، وأحياناً أكاذيب ومناورات، لا تستهدف سوى استمرار هيمنة مصر على مياه النيل وعلى دول حوض النيل.

ورغم أن الواقع الجغرافى لمصر، وسط صحارى شمال إفريقيا، واضح ولا يقبل الزيف، فإنهم يقولون فى أديس أبابا إن مصر تدعى أنها تعتمد اعتماداً تاماً على مياه النيل فى توفير أسباب الوجود والبقاء لأبناء شعبها، كما أن مياه

النيل توفر لمصر ٩٧٪ من احتياجاتها من المياه الضرورية لمشروعات التنمية والتقدم.

سرقة المياه

وهناك فى إثيوبيا من يتهمون مصر حتى بسرقة مياه النيل، ويرفضون القبول بحقيقة أن مصر لها الأولوية الاستراتيجية فى مياه النيل، ويقولون إن مصر تركز سياستها الخارجية دائماً على ضرورة فرض سيطرتها الكاملة على مياه وفيضان النيل، ومن الطبيعى أن تحرص مصر على استمرار وبقاء الوضع الراهن فى تقسيم مياه النيل، لأن مصر فازت على مدى أكثر من ٢٠٠ سنة مضت بنصيب الأسد فى حصة تقسيم المياه.

ومنذ فجر التاريخ، كانت مصر تنظر من الزاوية الاستراتيجية إلى أن احتمالات سيطرة الآخرين على فيضان النيل يمكن أن تنطوى على مخاطر جسيمة تهدد أمن مصر، وكان هذا من العوامل الأساسية التى جعلت مصر ترفض أى مشروعات للمياه فى أعالى ومنابع النيل، ولذلك نصت اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا العظمى على ألا يقام أى مشروع للمياه فى منابع النيل دون موافقة مصر.

ولا شك أن مصر تتعرض حالياً فى إثيوبيا لحملة كراهية، تصل أحياناً إلى حد اتهام مصر بالعنصرية، والادعاء بأن مصر تميل إلى المبالغة فى تقدير إمكانياتها وقدراتها، مع التقليل من شأن وقدرات جيرانها فى الجنوب، خاصة إثيوبيا، التى تتطلع للقيام بدور إقليمى محوري فى منطقة القرن الإفريقى وفى شرقى إفريقيا، وقد جعلت إثيوبيا من اسم سد النهضة رمزاً لكل تطلعاتها فى الصعود والنهضة والتقدم.

وفى هذا الإطار تطلب إثيوبيا من مصراليوم إعادة النظر فى موقفها، وإعادة تقدير الموقف برمته، فى رؤية شاملة لمصالح مصر ومصالح واحتياجات إثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى، وذلك على أساس أن مصالح مصر على المدى البعيد قد تكون فى السعى للتعاون وتحقيق التوافق بين دول حوض النيل، بدلاً من التركيز على الهيمنة والمواجهة والتلويح بمخاطر الصراع.

مصر، فى حسابات إثيوبيا

وتبنى إثيوبيا حساباتها وتقديراتها للموقف على أساس أن مصر تسعى للهيمنة على مياه النيل، رغم أنها تفتقر للقدرة على الحفاظ على هذه الهيمنة،

كما أن التهديدات بالحرب والمواجهة يمكن أن تؤدى بمصر للسير فى الاتجاه المضاد حتى لمصالحها على المدى البعيد.

وتوجه إثيوبيا الاتهام لمصر مباشرة، وتقول إنها سعت دائماً لفرض هيمنتها على النيل، وعلى نهر النيل الأزرق بالتحديد لأنه المصدر الوحيد لـ٨٦٪ من المياه التى تجرى فى مصر، ويقولون إن مصر حرصت دائماً على أن تكون قوية بما يكفى، إما لفرض الهيمنة على إثيوبيا ذاتها، مع خلق الظروف الإقليمية التى تجعل إثيوبيا فى حالة عجز دائم، وانعدام قدرتها على إقامة أى مشروعات مائية فى منابع النيل.

ويقولون فى أديس أبابا: إن المعادلة القائمة لتقسيم مياه النيل غير قابلة للاستمرار، بدعوى أن لإثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى الحق فى الاستغلال الكامل لثرواتهم الطبيعية من المياه بلا قيود.

ويقولون: إن مصر بقيادة جمال عبدالناصر انفردت ببناء السد العالى دون التشاور مع أديس أبابا، مما أتاح لها فى النهاية السيطرة على معظم مياه النيل والانفراد باستغلالها فى مشروعات الزراعة الواسعة، والتوسع الزراعى فى المشروع الفرعونى الهائل المعروف باسم توشكى!!

الخصم باسم العدل

وظهرت ورقة تقدير موقف فى أديس أبابا فى ١٩٩٧، أكدت أن انعدام العدل والمساواة الفادح فى تقسيم مياه النيل لا يمكن أن يستمر، وأشارت الورقة إلى أن الظروف والشروط التى كانت تحرم إثيوبيا من اللجوء للزراعة بالرى على نطاق واسع قد انتهت، خاصة أن مصر كانت تلوح دائماً باللجوء للحرب، انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن النفس، مما كان يمثل ضغطاً رهيباً على مؤسسات التمويل الدولية، خاصة البنك الدولى، الذى كان يرفض دائماً تقديم القروض لإثيوبيا لتمويل مشروعاتها المائية فى منابع النيل، أسفل هضبة الحبشة.

ويبدو أن إثيوبيا قد ذهبت فى تقديراتها وحساباتها للموقف إلى آفاق بعيدة، ويضربون المثل بما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، حين نشبت أزمة «نهر ريو العظيم» على الحدود المشتركة بين البلدين، حيث ينبع هذا النهر من داخل الأراضى الأمريكية، وفى النهاية يشكل مجرى النهر جزءاً من الحدود الفاصلة بين البلدين.

مبدأ هارمون الخطير

وقد قدم المدعى العام الأمريكى فى ذلك الوقت - جودسون هارمون - التوصيف الذى رأته واشنطن قانونياً من وجهة نظرها، وقال هارمون إن أمريكا لها السيادة الكاملة على النهر الذى ينبع من داخل أراضيها، ولا يوجد ما يفرض على أمريكا ضرورة اقتسام مياهه مع جارتها فى الجنوب، المكسيك، وبالطبع لجأت إثيوبيا للتلويح بمبدأ هارمون هذا فى مناقشات واجتماعات دول حوض النيل مع مصر!!

ورغم أن مبدأ هارمون غير معترف به، وغير ملزم فى مجالات قانون المياه الدولى، فإن إثيوبيا تطرح هذا المبدأ أمامنا فى الأزمة التى اصطنعتها حول مياه النيل مع مصر، كما أن أمريكا فرضت قوانين القوة وحقائقها فى الصراع مع المكسيك على مياه نهر ريو العظيم، ويبدو أن هناك من تفوته فى أديس أبابا أن إثيوبيا ليست الولايات المتحدة، ومصر ليست المكسيك!!

وتلوح إثيوبيا بورقة أخرى ويشيرون إلى سد أتاتورك الذى أقامته تركيا بقيادة سليمان ديميريل، على منابع نهر الفرات فى مرتفعات هضبة الأناضول، مما أدى فى النهاية إلى ما يشبه الجفاف فى شرايين نهر الفرات الممتدة من سوريا وحتى بغداد - الرشيد.

ويرددون ما قاله ديميريل فى ذلك الوقت، إنه ليس من حق سوريا والعراق ادعاء الحق فى مياه تركيا، كما أن تركيا لا يمكنها ادعاء الحق فيما لديهم من بترول!!

وفى هذا المجال تساءل خبير المياه الهولندى لويجنيديك، أنه لو تم تطبيق مبدأ هارمون وديميريل على مياه النيل، فلابد أن نتساءل أولاً، لماذا خلق الله مصر؟! إن مصر لا تستطيع أن تحصل على المياه إلا من مصدر واحد خارج حدودها، ولا يوجد مكان آخر يمكن أن تحصل منه مصر على المياه إلا من إثيوبيا، لكنهم رغم كل ذلك يعترفون بأن مصر قوة مركزية لا يمكن تجاهلها فى أى صراع على مياه النيل.

حكاياتنا المفروضة فى أديس

وترفض إثيوبيا الحكاية المصرية لمياه النيل، كما ترويها القاهرة، وكما تتردد على ألسنة المصريين، المسئولين والصحفيين والرأى العام، ويرفضون فى أديس

أبابا بشدة الالتزام بما تسميه مصر، حقوقها التاريخية فى مياه النيل، كما ترفض الاعتراف بحق مصر فى المياه من مواقع السبق فى استخدام مياه النيل فى الرى والزراعة وبناء المدن منذ فجر التاريخ، ويقولون إن هذه الحكايات والادعاءات المصرية لا تستهدف سوى تبرير هيمنة مصر، واحتكارها لكل مياه النيل.

ومرة أخرى، ترفض إثيوبيا الرواية المصرية التى تؤكد أن المصريين القدماء كانوا أول من استخدم النيل، وأن هذا السبق فى الاستخدام أعطى لمصر نوعاً من حقوق الملكية فى مياه النيل.

المصريون اليوم ليسوا فراعنة

يقول سيف العزيز ميلاس، فى هذا الكتاب: إن المصريين ليس لديهم أى دليل يؤكد ما يقولون، كما أنه لا يوجد دليل يؤكد أن سكان مصر الحاليين هم الورثة الحقيقيون للفراعنة والمصريين القدماء الذين استخدموا مياه النيل منذ سبعة آلاف عام فى الرى والزراعة، ببساطة لأن الفراعنة القدامى لم يكونوا بكل تأكيد من العرب، ومن قال إن سكان مصر الحاليين هم ورثة الفراعنة، وهم يقولون إنهم عرب.

وطبقاً للرواية المصرية - كما يقول ميلاس - فإن نهر النيل من البداية للنهاية، هو ملكية مصرية، وإنه لا يمكن لأى طرف المساس بالنيل ومنابع النيل دون موافقة مصر.

ومع ذلك يعترف المؤلف بأن لكل شعب ودولة الأساطير والملاحم التاريخية الخاصة بها، لكن حين تمتد هذه الأساطير إلى منابع المياه بعيداً عن الحدود، فلابد أن تختلف القضية.

فمن الواضح أن سكان دلتا النيل وصعيد مصر قد نجحوا على مدى آلاف السنين فى زراعة المحاصيل اعتمادا على الرى بمياه النيل.

وقد اعتمد المصريون القدماء على الفيضان السنوى لمياه النيل القادمة من «مجاهل» مرتفعات الحبشة، ومعه الغرين السماد الطبيعى الذى غمر صحراء مصر، وجعل من الدلتا أجود الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم كله، وفى كل هذه القصة الجغرافية الطويلة كان النيل الأزرق القادم من إثيوبيا هو مصدر الفيضان، والسبب الرئيسى الذى جعل من مصر قوة سكانية كبرى بكل المعايير القديمة والحديثة.

ومع ذلك هناك من يدعى فى إثيوبيا أن كل ذلك لا يعنى أن المصريين كانوا الشعب الوحيد المستفيد من مياه النيل، وربما يمكن الاعتراف بأن المصريين القدماء كانوا فى أنسب موقع جغرافى صالح لاستغلال مياه النيل، خاصة فى أراضى الدلتا، والسهل المنبسط والسوى، حتى ما وراء الأفق.

وعلى هذا الأساس ترفض إثيوبيا الاعتراف بأى حقوق لمصر فى ملكية مياه النيل، بل وترفض أيضاً الاعتراف بأن للمصريين حقوقاً خاصة فى مياه النيل!!

القانون الغائب

وهذا يأخذنا للواقع والإطار القانونى لمياه النيل باعتبار أن نهر النيل من الأنهار الدولية العابرة للحدود، ومن البداية تؤكد إثيوبيا أنه لا توجد وثائق دولية تنظم عملية اقتسام مياه النيل.

وبالأحرى، ترفض إثيوبيا الاعتراف بأى اتفاقيات تنظم اقتسام المياه فى حوض النيل، إذ تقول إن الاتفاقية الأولى الموقعة بين مصر وبريطانيا فى ١٩٢٩، جرت فى عهد الاستعمار الأوروبى لإفريقيا، وفى وقت كانت فيه مصر خاضعة للحماية البريطانية، وكانت إثيوبيا تواجه الغزو الإيطالى بقيادة موسولينى، وكانت دول أخرى فى حوض النيل، مثل كينيا وأوغندا وتنجانيقا، من ممتلكات التاج البريطانى شرقى إفريقيا، وقد وقعت دولة الاحتلال البريطانى هذه الاتفاقية باسم دول وشعوب لم تتم استشارتها فى الاتفاقية، بل ربما لم تعلم شعوب هذه الدول بنصوص الاتفاقية التى أعطت لمصر حق الاعتراض - الفيتو - على أى مشروعات مائية تقام فى أعالى النيل دون موافقتها، كما أن بريطانيا انحازت بشكل فادح إلى جانب مصر، وأعطت لها الحق فى الانفراد بأكثر من ٤٨ مليار متر مكعب من المياه سنوياً.

وفى هذا الوقت ربطت بريطانيا مصالحها، بمصالح مصر، واقتنعت بأن من يتحكم فى مياه النيل، يتحكم فى مصر، كما أن بريطانيا استهدفت من وراء هذه الاتفاقية تهدئة زعماء مصر وقادتها السياسيين بعد ثورة ١٩١٩، وكانوا جميعاً يشعرون بالضيق لاستمرار الاحتلال البريطانى لبلادهم.

منحة بريطانية لمصر

ويقولون فى أديس أبابا: إن اتفاقية ١٩٢٩ كانت بمثابة تنازل سياسى كبير أعطته بريطانيا لمصر، بشرط استمرار مصر فى التعاون مع بريطانيا والارتباط بالاحتلال البريطانى، خاصة أن مصر - بقناة السويس - كانت محطة محورية فى الطريق البحرى المؤدى للهند، درة التاج البريطانى فى جنوب آسيا.

وتصل المبالغات الإثيوبية لدرجة اعتبار أن اتفاقية ١٩٢٩ لم تكن سوى منحة من بريطانيا لمصر، ويمكن الآن وقف هذه المنحة، بعد أن تغيرت الظروف!!

ويتهمون مصر بأنها تتفاوض مع إثيوبيا مثل لاعب محترف، حيث تحاول مصر التأكيد على أن لها حقوقًا مكتسبة فى مياه النيل، تعطيها الحق فى السيطرة والتحكم فى مياه النيل، ولو من خلال لغة التهديد والإرهاب والتخويف.

فلم يتردد وزير الرى المصرى الأسبق الدكتور محمود أبوزيد فى تأكيد أن أى انتهاك لاتفاقية ١٩٢٩ يعتبر عملاً من أعمال الحرب، وقد انتهت مفاوضات عنتيبى فى أوغندا بهذا التصريح.

وتدعى إثيوبيا أن اتفاقية ١٩٢٩ غير ملزمة لها، أولاً باعتبارها لم تكن خاضعة للاحتلال البريطانى، كما أن كل دول إفريقيا لا تعترف بأى اتفاقية جرت تحت الاحتلال سوى الاتفاقيات التى رسمت خرائط الحدود الفاصلة بين الدول.

وعلى هذا الأساس، تؤكد إثيوبيا أنه لا يوجد إطار قانوني يحكم مياه النيل، لأن اتفاقية ١٩٢٩ سقطت بسقوط الاحتلال البريطانى.

التراجع البريطانى

ويشيرون فى أديس أبابا لتصريحات صدرت عن وزارة الخارجية البريطانية، بالتحديد فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٩، بعد سنوات قليلة من أزمة السويس بين مصر عبدالناصر - وبريطانيا، حيث صدر بيان فى لندن يؤكد أن المملكة المتحدة - بريطانيا - ترحب بأى تسوية مبكرة لمسألة مياه النيل، وهو ما يعنى أن بريطانيا لم تعد تعترف باتفاقية ١٩٢٩ مع مصر، وبهذا يؤكدون فى إثيوبيا أن اتفاقية ١٩٢٩ لم يعد لها وجود، ومعها لم يعد لمصر حق التفتيش والاعتراض على مشروعات المياه فى منابع النيل، ويقولون إن هذه الاتفاقية انتقصت من سيادة دول حوض النيل على المياه التى تنبع من داخل أراضيهم.

أما بالنسبة لاتفاقية تقسيم مياه النيل التى وقعها الرئيس جمال عبدالناصر مع قادة السودان فى ١٩٥٩، فإنها لم تكن سوى مناورة كبرى من عبدالناصر، الذى تعمد اقتسام مياه النهر مع السودان، بعيداً عن إثيوبيا، التى لم تكن شريكاً فى الاتفاقية ولم تتم حتى استشارتها فى الاتفاقية، وهذا يعنى أن هذه الاتفاقية ربما تبقى سارية المفعول، لكن بين مصر والسودان فقط، لكنها غير ملزمة لإثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى.

فشل على مدى الأجيال

ويذكر سيف العزيز ميلاس أن ثلاثة أجيال من قادة وزعماء إثيوبيا فشلوا فى محاولاتهم فى الحصول على قروض من البنك الدولى والبنك الإفريقى للتنمية، لتمويل ما تريد إثيوبيا إقامته من مشروعات مائية كبرى على منابع النيل ومساقط المياه أسفل هضبة الحبشة، بسبب ضغوط مصر السياسية، وتهديداتها الدائمة باللجوء للحرب، إذا تعرضت حصتها فى مياه النيل لأى نقص أو خطر، وقد انصاعت مؤسسات التمويل الدولية دائماً لتهديدات مصر، ورفضت تقديم أى منح أو قروض لإثيوبيا تساعدها فى تمويل مشروعات المياه بأعالى النيل.

وفى تقديراتهم للموقف مع مصر، يؤكدون أنه سواء كانت تهديدات مصر واقعية أم لا، فإنها أسهمت فى النهاية فى خدمة استراتيجية مصر، وفى حرمان إثيوبيا من إقامة أى سدود، أو محطات هيدروليكية لتوليد الكهرباء.

ويتحدثون عن الرئيس جمال عبدالناصر بالكثير من المرارة، ويقولون إن البنك الدولى رفض أيضاً تقديم قرض لمصر لتمويل بناء السد العالى، لكن عبدالناصر نجح فى الحصول على دعم الاتحاد السوفييتى المالى والهندسى لبناء السد العالى فى أسوان، مما أتاح لمصر القدرة على الانفراد بالسيطرة الكاملة على مياه النيل، ويفوتهم فى إثيوبيا أن مياه النيل قبل بناء السد، كانت تصب فى البحر المتوسط، دون أن يستفيد منها أى طرف، سوى حقول السردين الطبيعية أمام شواطئ الدلتا فى رشيد ودمياط.

وتقول الإحصاءات الإثيوبية باستمرار إن مصر لم تكن تحصل قبل السد سوى على ٣٠ مليار متر مكعب فقط، لكن حصة مصر ارتفعت بعد بناء السد إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه، وهو ما ترفضه إثيوبيا اليوم، ومعها دول حوض النيل الست الموقعة على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، وهى

الاتفاقية التى تنادى بإعادة تقسيم مياه النيل الشحيحة بأسلوب عادل، وهو ما يعنى ببساطة ضرورة استسلام مصر للأمر الواقع، والإذعان لخصم كبير ينتقص من حصتها التاريخية فى المياه.

تهديدات ومناورات السادات

ويتحدثون دائماً عما صدر من الرئيس السادات فى ١٩٧٩، من تهديدات بالحرب، إذا أقيمت أى مشروعات على منابع النيل تهدد مصالح مصر وحصتها من المياه، ويقولون إن تهديدات السادات كانت مقصودة لردع إثيوبيا بقيادة الزعيم الشيوعى منجستو هيلاريام، الذى كان حليفاً للسوفييت، وكان السادات فى ذلك الوقت فى حرب سياسية مفتوحة مع السوفييت وحلفائهم فى إفريقيا، بعد أن قام بتغيير تحالفاته بلعبة سياسية بهلوانية، انحاز خلالها للولايات المتحدة ضد السوفييت.

لكنهم يعترفون، أو حسب تقديراتهم، يرون أنه من غير المحتمل أن تلجأ مصر بتنفيذ تهديداتها وتلجأ للحرب والصراع المسلح مع إثيوبيا، أولاً على اعتبار أنه لا توجد حدود مشتركة بين مصر وإثيوبيا، وربما يكون صعباً على مصر حشد قوات عسكرية كبيرة بعيداً عن حدودها بآلاف الأميال، ورغم أن تسريبات ويكيليكيس ذكرت أن مصر طلبت من السودان الموافقة على إقامة قاعدة جوية لها على الحدود مع إثيوبيا، فإنهم فى أديس أبابا يستبعدون احتمالات لجوء مصر للحرب، ويؤكدون أن مصر لن تلجأ للحرب، إلا إذا كان البديل للحرب هو كارثة مؤكدة تحرم مصر تماماً من مياه النيل.

الحرب المستبعدة

ومع ذلك، فإن احتمالات لجوء مصر للحرب لتأكيد هيمنتها الكاملة على مياه النيل تبدو بعيدة لأسباب أخرى، لأن مصر تعرف جيداً أن الحرب ليست مغامرة سهلة، وما إن تبدأ سوف تتحول إلى صراع طويل وممتد، بما يهدد مصالح مصر الوطنية الأساسية على المدى البعيد.

صحيح أن مصر قد لا يكون لها وجود سياسى وإنسانى إذا توقف فيضان النيل، لكن هناك مفردات أخرى لابد من النظر إليها بعين الاعتبار، صحيح أن مصر أقوى دولة فى حوض النيل، بالمقاييس العسكرية والاقتصادية، لكنها فى

المقابل أضعف دول حوض النيل بمقاييس الأمن المائى، وبلا شك فإن اعتبارات الأمن المائى بعيدة المدى هي التى تمنع مصر على المدى البعيد من اللجوء لاستخدام القوة.

ويطالبون مصر اليوم بالقبول بالحقائق الجديدة القائمة على الأرض، وهى أن من حق كل دول حوض النيل استخدام مياه النيل التى تنبع من أراضيها بلا حدود أو قيود، وهناك من يطالبون مصر، فى واشنطن وأوروبا، بالقبول بالحقائق الجديدة، وتعديل وتدقيق أوضاعها حسب الواقع المائى الجديد فى حوض النيل.

حسابات خاطئة

من المؤكد أن حسابات تقدير الموقف فى إثيوبيا تنطوى على الكثير من الأكاذيب والمغالطات، ولا يخلو الأمر من أطماع واضحة فى حصة مصر من مياه النيل، باسم محاربة الفقر ومواجهة مخاطر المجاعات، كما أن انفراد إثيوبيا بالسيطرة على مياه النيل ومنابعه تتناقض مع كل مبادئ التعايش السلمى والتعاون بين الدول، التى تجمع بينها مياه مشتركة.. ويبقى السؤال مفتوحاً: إلى أين يمكن أن تذهب إثيوبيا فى حساباتها الخاطئة فى ملف مياه النيل؟! القصة خطيرة، وطويلة، وتتطلب حسابات مصرية جديدة ودقيقة.



أسرار «المشروع إكس»..

- أديس أبابا تعمدت البدء فى سد النهضة ومصر فى لحظة ضعف أثناء ثورة ٢٠١١
- استراتيجية زيناوى كانت تستهدف تغيير لعبة المياه فى حوض النيل
- ٤,٧ مليار دولار تكاليف المشروع.. أى حجم الموازنة العامة لدولة إثيوبيا
- هيلا سيلاسى وأيزنهاور معاً ضد مشروع السد العالى!
- البعثة الأمريكية الغامضة خططت لعشرين مشروعاً فى منابع النهر الخالد
- ميلاس: إثيوبيا تعرضت لمعاناة كبرى.. لتبقى مصر هبة النيل!!



أصبحت مصر الآن تحت حصار المؤامرات من كل مكان، وربما فى كل مكان، فهناك المؤامرات الداخلية الإرهابية، ومؤامرات إقليمية ممتدة من منابع النيل فى الجنوب، وحتى شرقى البحر المتوسط فى الشمال، وهناك مؤامرات عالمية فى واشنطن ولندن، وقد تختلف مصادر المؤامرات، قد تختلف أدوار القائمين بها، لكن مهما تختلفت الأدوار، فإن الأهداف تبقى واحدة، لا تتغير، وهى ضرورة ترويض مصر، بشتى الوسائل والأسلحة، حتى تستسلم تماماً وتقبل بالخضوع التام داخل القفص الحديدى للهيمنة الأمريكية - الأوروبية من الآن وحتى نهاية القرن الحادى والعشرين علي الأقل.

ليست مصادفة، أن تتعمد إثيوبيا البدء فى إنشاء ما تسميه بـ «سد النهضة العظيم» فى أبريل ٢٠١١، أى بعد أقل من ثلاثة أشهر فقط من الانفجار الثورى العظيم فى يناير ٢٠١١، ولا يخفى خبراء المياه فى العالم دهشتهم البالغة من السلوك الذى اتبعته إثيوبيا فى إنشاء هذا السد الأزمة، لأنهم يؤكدون بكل وضوح أن إثيوبيا انتهزت فرصة انشغال مصر بأحداث الثورة، لتبدأ فى إنشاء هذا السد ويعترف الخبراء حول العالم بأن إثيوبيا تريد أن تفرض إرادتها وسيطرتها الكاملة على نهر النيل، لتؤكد أنها دولة المنبع والأولى بالتحكم فى مياه النيل، ويتساءل الخبراء: هل حقاً سد النهضة العظيم، مشروع للتنمية، أم مشروع للحرب والصراع؟!

فقد احتفظت إثيوبيا بمشروع السد سراً على مدى سنوات طويلة، وكانت تطلق عليه فى مرحلة التخطيط اسم «المشروع إكس»، ثم أطلقت عليه عند وضع حجر الأساس اسم مشروع الألفية، لكنها عادت وأطلقت عليه اسم سد النهضة العظيم، الذى يجسد تطلعات إثيوبيا فى النهوض والتقدم. وقد بدأت إثيوبيا فى التخطيط لبناء السد بناء على الدراسات التى قامت بها بعثة فنية أمريكية خلال الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤، بمنحة جاءت بقرار من الرئيس الأمريكى الأسبق دوايت أيزنهاور، وذلك رداً على قرار جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس ولجوئه للسوفييت لبناء السد العالى فى أسوان، وكانت جريمة عبدالناصر الكبرى فى المفهوم الأمريكى، هى رفضه دخول مصر عضواً فى حلف بغداد، ورفضه إقامة قواعد عسكرية أمريكية فوق الأراضى المصرية، وقد تعمدت إثيوبيا أن يبقى مشروع سد النهضة سراً لا يعرفه أحد إلا قبل شهر واحد من قيام رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوى بوضع حجر الأساس لبناء السد، الذى سوف يبلغ ارتفاعه ١٥٠ متراً وسوف يمتد بطول ١٨٠٠ متر على النيل الأزرق أسفل هضبة الحبشة، وسوف يؤدى بناء السد إلى اختفاء مساحات شاسعة من غابات إثيوبيا سوف تمتد إلى مساحة ١٦٨٠ كيلومترا مربعا، سوف تنغمر بمياه الخزان الهائل خلف السد، ويقول الخبراء: إن سعة هذا الخزان الهائل تبلغ ضعف طاقة بحيرة تانا فى إثيوبيا مرتين، رغم أن بحيرة تانا تعتبر أكبر بحيرة للمياه العذبة فوق كوكب الأرض.

والمثير للدهشة أن تلجأ إثيوبيا لبناء هذا السد الهائل رغم أن تكاليفه، ٤,٧ مليار دولار، تعادل حجم الموازنة السنوية الشاملة لدولة وحكومة إثيوبيا!! أى أن هذا المشروع يستهلك كل ما لدى حكومة إثيوبيا من أموال، بما يؤدى إلى إهمال مشروعات تنموية أخرى ذات جدوى أكبر فى علاج مشكلات الفقر ونقص الطاقة فى إثيوبيا.

اللعبة الإقليمية

ويقول سيف العزيز ميلاس فى كتابه «اقتسام النيل»: إن مصر تمتعت طويلاً بالحق فى الجزء والنصيب الأكبر من مياه النيل، لكن «اللعبة الإقليمية للمياه فى

حوض النيل» قد تغيرت مرة واحدة وللأبد، ويؤكد المؤلف الإثيوبى أن سد النهضة العظيم من شأنه أن يفرض أمراً واقعاً جديداً فى إقليم حوض النيل، لأن التقسيم الراهن لحصص المياه بين دول حوض النيل يميل لصالح مصر بصورة صارخة، لم تعد مقبولة فى إثيوبيا، وطبعاً ومن ورائها كينيا وتنزانيا وأوغندا، وهى دول البحيرات الاستوائية، التى تسهم أيضاً فى تغذية نهر النيل العظيم بالمياه.

وبكل الحسابات، لن تتمكن إثيوبيا من بناء السد قبل عام ٢٠١٧، إذا أمكن لها تدبير التمويل اللازم لاستكمال البناء، كما أن خزان المياه الرهيب خلف السد، لن يمتلىء بالمياه قبل مرور سبع سنوات أخرى- عجاف - سوف ينخفض خلالها منسوب المياه المتجهة إلى مصر فى أقصى الشمال بنسبة ٢٥٪ على الأقل، وقد أحجمت مؤسسات التمويل الدولية، خاصة البنك الدولى وصندوق النقد، عن تقديم المنح والقروض اللازمة لبناء السد، خوفاً من الاحتمالات الكبرى لنشوب الصراعات والنزاعات وحروب المياه بسبب الأزمات المائية الكبرى التى سوف تترتب على بناء السد، خصوصاً بالنسبة لمصر، باعتبارها دولة المصب النهائى التى تعتمد على نهر النيل فى توفير٩٧٪ من احتياجاتها من المياه.

وقد وقعت حكومة إثيوبيا عقد تنفيذ المشروع مع شركة سالين الإيطالية، ومن المنطقى أن يترتب على إنشاء هذا السد الرهيب، أسفل هضبة الحبشة، أن تنخفض كفاءة السد العالى وتقل طاقته التخزينية للمياه، كما سوف تنخفض قدرة محطة توربينات السد على توليد الكهرباء، وكان هذا هو الهدف الأثير لدى صانع القرار الأمريكى فى الخمسينيات، حين أوفد أيزنهاور بعثة الخبراء الأمريكيين إلى إثيوبيا، وهكذا بدأ مشروع السد الإثيوبى فى الظهور بدعم أمريكى خفى أو ظاهر، وخرجت حكومة إثيوبيا علينا بهذا المشروع من بين ملفات الخمسينيات والستينيات، لتكون بداية لصراعات من نوع جديد، صراعات المياه وأزماتها.

تحالف مضاد لمصر

وتسعى إثيوبيا حالياً بوضوح إلى إقامة ما يشبه التحالف بين دول حوض النيل،

بقيادة إثيوبيا، وهو تحالف غريب يحظى بدعم أمريكى وإسرائيلى غير معلن، لكن هذا التحالف أعلن عن نفسه فى الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل، وهى اتفاقية تقوم أساساً على مبدأ براق يدعو إلى التوزيع العادل لمياه النيل، وهو ما يعنى الخصم الحاد من حصة مصر التاريخية من مياه النيل، التى تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً، ويعترفون اليوم فى إثيوبيا بكل وضوح أنه بعد أن بدأ الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى إقامة مشروعه الطموح لبناء السد العالى، بعد أزمة السويس ١٩٥٦، قام الإمبراطور هيلا سيلاسى بالاتصال بالأمريكيين وطلب من الرئيس أيزنهاور المساعدة الفنية فى دراسة حوض نهر النيل الأزرق لإقامة المشروعات المائية المناسبة، وتلاقت الأهداف الأمريكية والإثيوبية، واتفقت ضد مصر، ضد مشروع جمال عبدالناصر لبناء السد العالى فى أسوان، وبالفعل وضعت البعثة الهندسية الأمريكية مخططات لإقامة أكثر من ٢٠ مشروعاً للرى والزراعة، مع إقامة محطات هيدروليكية كبرى لتوليد الكهرباء.

ولذلك قال خبير شئون النيل الأمريكى جون وتربيرى فى ١٩٩٧: إن الاعلان عن الدراسات الهندسية الأمريكية لمشروعات المياه فى منابع النيل بإثيوبيا كانت مصدر قلق وانزعاج بالغ فى القاهرة، لأنها كانت الطلقات الكاشفة التى من خلالها أثبت الأمريكيون ومعهم إثيوبيا، أن مصر يمكنها أن تقيم السد العالى بتمويل من السوفييت، لكن إثيوبيا فى النهاية تنفرد بأن لديها مياه مصر!!

وقد ساد التوتر بين مصر وإثيوبيا خلال حقبة الرئيس السادات، ومن بعده فى الثمانينيات فى عصر حسنى مبارك، وكثيراً ما جرى تبادل التهديدات بين القاهرة وأديس أبابا، أحياناً بغضب مكتوم، ولكن فى أجواء من التوتر لا تخفى على أحد.

ولا شك أن إثيوبيا حين لجأت لبناء سد النهضة بعد أسابيع من اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ فى مصر، لم تكن تتحرك انطلاقاً من نوايا طيبة تجاه مصر، لأنها انفردت بالتصرف والفعل، فى وقت تصورت فيه أن مصر تعانى فى معمعة الثورة من لحظة ضعف، وهذا خطأ فى الحسابات الإثيوبية، لا شك فيه.

حدود القوة

وطبقاً لتقديرات الموقف فى أديس أبابا، فإنه توجد حدود قصوى لقوة مصر الاقتصادية والعسكرية، وتبقى قدرة مصر على الحشد العسكرى الهائل بعيداً عن حدودها بآلاف الأميال محدودة للغاية، من هذا المنطلق يستبعدون احتمالات لجوء مصر للحرب، لكنهم لا يستبعدون احتمالات قيام مصر باستغلال نفوذها لإثارة الاضطرابات والقلاقل داخل إثيوبيا، كما حدث حين وقفت مصر إلى جانب سكان إريتريا حتى حصلوا على استقلالهم، وانفصلوا عن دولة إثيوبيا، وتتعرض مصر للاتهام بأنها تقدم الدعم للجماعات والقبائل الانفصالية فى شمال إثيوبيا، على الحدود مع الصومال.

قبل وبعد السد

ويبدو أن مصر، سواء تمكنت إثيوبيا من استكمال سد النهضة أم لا، سوف تضطر إلى إقامة محطات ضخمة لتحلية مياه البحر، ولا يمكن إقامة مثل هذه المحطات الكبرى بجدوى اقتصادية معقولة دون الاعتماد على محطات نووية لتوليد الكهرباء، وإذا كانت مصر تعانى من نقص حاد وفقر فى موارد المياه قبل سد النهضة، فماذا يا ترى سيكون عليه الموقف لو تم بناء هذا السد الأزمة؟!

الأسئلة كثيرة، لكن تعداد سكان مصر الحالى الذى يقترب من ٩٠ مليون نسمة، يمكن أن يتجاوز حاجز ١٢٠ مليون نسمة من الآن وحتى عام ٢٠٢٥، يبدو أن الأزمة حادة ودراسات الجدوى ودراسات المشروعات يجب أن تكون جاهزة، وهذا ينقلنا إلى جوهر القضية الشائكة بين مصر وإثيوبيا.

يقول الخبراء إن نصف سكان العالم تقريباً يقيمون فى ٢٦١ منطقة من مناطق مساقط المياه الطبيعية حول العالم، وهذه المناطق تعادل أكثر من ٥٠٪ من مساحة اليابس على ظهر كوكب الأرض، وقد جرت محاولات عديدة لوضع الاتفاقيات والمعاهدات اللازمة لتنظيم وتقسيم مصادر المياه المشتركة بين الدول، وكانت هذه الاتفاقيات هى الأساس لصياغة القانون الدولى للمياه، لكن إثيوبيا تتنكر اليوم بعنف لكل الاتفاقيات التى تم وضعها منذ ١٩٢٩ وحتى

١٩٥٩ لتنظيم وتقسيم مياه النيل، ولذلك نجدها تدعى اليوم أن نهر النيل يبدو استثناء بين كل أنهار العالم العابرة للحدود، لأنه لا توجد اتفاقية شاملة للتحكم وتنظيم عملية استغلال وتقسيم المياه بين دول حوض النيل، ولم تعد إثيوبيا تخفى أطماعها فى حصة مصر فى مياه النيل، وتطالب بما تسميه التوزيع العادل لحصص المياه فى حوض النيل، وهو تعبير دبلوماسى ليس له سوى معنى واحد، هو الخصم الحاد من حصة مصر المقررة فى الاتفاقية الموقعة مع السودان فى ١٩٥٩.

بالطبع ترفض إثيوبيا ومعها دول حوض النيل الاعتراف بهذه الاتفاقية بدعوى أولاً أنها ملزمة فقط لمصر والسودان. وثانياً أن الاتفاقية تعطى لدولتى المصب - مصر والسودان - الحق المطلق فى اقتسام مياه الفيضان بالكامل فيما بينهما، مع استبعاد إثيوبيا ودول المنابع الأخرى، وتقول إثيوبيا إن مصر، ومعها السودان لا يمكنهما التحكم، أو السيطرة، إلا على المياه التى تعبر الحدود إلى داخل أراضيهما.

ومن هذا المنطلق ترفض إثيوبيا الوضع القائم فى تقسيم مياه النيل، أى أنها ترفض أن تنفرد مصر بالحصول على حصة من المياه مقدارها ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وتؤكد أن الوضع القائم غير مقبول، ولم يعد قابلاً للاستمرار، خاصة بعد الانتهاء من بناء سد النهضة.

المبادرة

ومرة أخرى يتهمون مصر باحتكار استغلال مياه النيل لصالحها، ويقولون فى أديس أبابا إنهم اضطروا إلى إطلاق المبادرة الإطارية لاتفاقية التعاون فى حوض النيل، بهدف تعزيز الاتصال والتواصل بين دول حوض النيل من أجل تحقيق الاندماج والشراكة الاقتصادية والتعاون فى مجالات الزراعة والرى، واقامة المحطات الهيدروليكية لتوليد الكهرباء.

وتشمل المبادرة، التى رفضتها مصر أيضاً، تحقيق الحد الأقصى لاستغلال مياه النيل، من أجل تحقيق الهدف النهائى، وهو تحقيق الاقتسام العملى العادل للمياه بين دول حوض النيل، وكلها تعبيرات دبلوماسية لا تعنى سوى الخصم الصريح

من حصة مصر من المياه، والجور عليها، وقد رفضت مصر توقيع هذه الاتفاقية لأنها تنطوى على مخطط واضح لاختصار حصة مصر من المياه، وتخفيضها بشكل حاد، لا يتناسب مع تاريخ فيضان النيل السنوى فى مصر منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

مياه للبيع والشراء

ومارست إثيوبيا ضغوطاً كبرى على دول حوض النيل فى كينيا وتنزانيا وأوغندا، حتى وافقت على الانفراد بتوقيع هذه الاتفاقية بدون مصر فى مايو ٢٠١٠، وما زالت الفجوة هائلة فى المواقف بين إثيوبيا ومصر، وقد تم طرح العديد من المبادرات والمقترحات لتقريب المواقف، وكان من بين المقترحات اقتراح بتحديد سعر للحقوق فى المياه، حتى تنطلق وتنساب المياه إلى حيث يجرى استغلالها الاستغلال الأمثل، على أن يتم تعويض دول حوض النيل الأخرى أصحاب المصالح، وفى هذا المجال جرى اقتراح بتشكيل آلية لدول حوض النيل بما يعطى لمصر وإثيوبيا والسودان القدرة على شراء وبيع حقوق المياه فيما بينها، على أن يكون ذلك جزءاً من المكونات الأساسية لاتفاق شامل لدول حوض النيل، وليس هناك معنى لكل هذه المقترحات سوى أنه يوجد فى إثيوبيا حالياً من يريدون أن يجعلوا مصر تدفع المال ثمناً لما تحصل عليه من مياه النيل.

النيل ومعناه

ويبدو أن نهر النيل، الذى تنظر إليه مصر باعتباره مصدر المياه والحياة لعشرات الملايين من المصريين، يعنى شيئاً آخر تماماً لصانع القرار فى إثيوبيا فقد ارتفعت أكوام الاتهامات الموجهة لمصر فى أديس أبابا، حتى فاقت مرتفعات الحبشة، حيث يقولون إن هيرودوت قال إن مصر هبة النيل، كان على حق تماماً، لكن إثيوبيا دفعت ثمناً باهظاً لهذه الهبة التى تحققت لمصر وسكانها منذ فجر التاريخ وحتى اليوم، وقد انعكست معاناة إثيوبيا فى الدماء التى سالت فى الاضطرابات والمجاعات خلال سنوات القحط والجفاف الطويلة، ولا أحد يدرى ماذا يمكن أن يحدث فى دول حوض النيل فى ظل المتغيرات المناخية وتأثيراتها على مواسم الأمطار الاستوائية؟!

ويقولون بوضوح: إن إثيوبيا تتعرض للحرمان من مياه تنزل بالمطر الكثيف فوق أراضيها، هذه هى أكبر أخطار مصر من المنظور الإثيوبى!!
وترفض إثيوبيا الاقتناع بأن مياه النيل تعتبر بالنسبة لمصر قضية أمن قومى، بل ويرفضون حجة مصر الرافضة للخصم من حصتها من المياه التى يجرى استغلالها بالكامل فى مشروعات الزراعة والرى وتوفير مياه الشرب لآلاف المدن والقرى المصرية بامتداد الصعيد والدلتا.

الميثاق الدولى المفروض

وترفض إثيوبيا أيضاً القبول بأن حصة مصر من المياه يجب أن تكون الأكبر، لأن النيل هو المصدر الوحيد للمياه فى مصر، فى حين أن إثيوبيا من أغنى دول إفريقيا بالمطر، ولم تعرف إثيوبيا حتى اليوم سوى الرى بالمطر والزراعة بالمطر، وترفض إثيوبيا حتى الاعتراف بميثاق الأمم المتحدة الخاص بمجارى المياه العابرة للحدود الصادر فى ١٩٩٧، والذى يؤكد صحة موقف مصر، وأن التقسيم العادل للمياه لا يعنى بالضرورة تقسيم حصص المياه بصورة متساوية.
وقد ظهر التناقض فى المواقف بوضوح بين إثيوبيا ومصر فى مؤتمر المياه لحوض النيل، الذى انعقد فى عام ٢٠٠٢، فقد تقدمت مصر بورقة للمؤتمر، ركزت فيها على ضرورة التعاون فى مجالات الأبحاث والمعلومات الخاصة بمشكلات المياه، مع الاشتراك فى تنفيذ المشروعات فى حوض النيل، وتدعى إثيوبيا أن الورقة المصرية تحدثت عن المصالح المشتركة للتنمية المتكاملة فى حوض النيل، لكن فى مجالات ليس من بينها «التوزيع العادل لحصص مياه النيل» فى المنظور الإثيوبى!
ولذلك ردت إثيوبيا بورقة ركزت فيها على ضرورة إجراء الحوار الهادف للتوصل إلى «التوزيع العادل للمياه»، أى الخصم الواضح، وربما «الجائر» من حصة مصر فى المياه.

ملفات شائكة

وهناك ملف آخر شائك، وهو الملف بدول البحيرات الاستوائية، وهى بالتحديد كينيا وتنزانيا وأوغندا، التى يبدو أن عدوى الأطماع الإثيوبية فى مياه النيل قد

انتقلت إليها أيضاً، وهم يرفضون اليوم أيضاً اتفاقية ١٩٥٩ التى وقعتها بريطانيا - دولة الاحتلال - باسم هذه الدول مع مصر.

وفى النهاية تبنى إثيوبيا حساباتها وتقديراتها للموقف مع مصر، على أساس استبعاد احتمالات لجوء مصر للحرب من أجل مياه النيل، ويبدو أن المسألة فى إثيوبيا أصبحت تتجاوز حسابات السياسة والحرب، حيث تؤكد أنها تمكنت من بناء وافتتاح مشروع السد الكبير على نهر بيليز، ولم تقع حرب، أو لم تنفذ مصر تهديداً بالحرب، رغم أنها تردد دائماً أن مياه النيل بالنسبة لها خط أحمر لا يمكن تجاوزه، ويبدو أنه فى أديس أبابا الآن من يحاولون استفزاز مصر، أو اختبار مدى قوة إرادتها فى حماية مصالحها المائية، ويقولون فى أديس أبابا: إن رئيس الوزراء ميليس زيناوى قام بافتتاح مشروع السد فى احتفال كبير، ولم تحدث الحرب.. ولم تنفذ مصر تهديداتها بالحرب، رغم أنها كانت تحاول إقناع المؤسسات العالمية بأنها سوف تلجأ للحرب لحماية حقوقها التاريخية فى مياه النيل.

ويقول سيف العزيز ميلاس، فى كتابه: إن مشروع سد النهضة الكبير لا تخفى فيه إثيوبيا رغبتها فى كسر استراتيجية مصر، التى تستهدف الانفراد بغرض الهيمنة المصرية على مياه النيل، وعلى دول حوض النيل، وللمرة الثانية تقوم إثيوبيا ببناء مشروع سد تيكيز على أحد فروع نهر عطبرة المغذى للنيل الأزرق، وللمرة الثانية لم تنفذ مصر تهديداتها بالحرب من أجل المياه، ورغم أنه توجد حالياً مخططات ومشروعات كبرى لبناء السدود فى تنزانيا وأوغندا على منابع المياه فى بحيرة فيكتوريا، فإن حسابات مصر يجب أن تكون أعمق وأبعد مدى من محاولات الاستفزاز باللجوء للعمل العسكرى، خاصة أن العالم كله لديه اقتناع كامل بأن مصر الدولة والشعب يمكن أن تفقد كيانها ووجود أبناء شعبها إذا تعرضت لحرمان حقيقى من مياه النيل، فقد كانت مصر وحضارة مصر هبة من هبات النيل الغالية منذ فجر التاريخ، ومياه النيل هى اليوم أيضاً مستقبل مصر، وترفض إثيوبيا أن تنتهى القصة، كما سوف نرى.



حوض النيل..
بين سُحب الحرب وآفاق التنمية !

- إثيوبيا تريد خصم ١٨ مليار متر مكعب من حصة مصر من المياه!!
- هل يمكن أن تقوم سوق حرة للمياه بين إثيوبيا ومصر والسودان؟!
- زيناوى قبل وفاته: مصر سوف تضطر للاستسلام فى النهاية!!
- بريطانيا تواطأت مع مصر لسرقة المياه فى اتفاقية ١٩٢٩
- فى تقديرات زيناوى: مصر لن تسيطر على مياه النيل إلا باحتلال مرتفعات الحبشة



يبدو أن مصر تختلف تماماً عن كل بلاد الدنيا، وهذا واضح تماماً فى طبيعة النشأة والوجود الجغرافى لمصر فى هذا الجزء من العالم. فقد كانت الحكمة الشائعة على ألسنة سكان طيبة القديمة فى العصور الفرعونية المتعاقبة تؤكد دائماً أن «مصر بلد مكتسب وهى هبة النيل» وهذا يعنى أن مصر اكتسبت وجودها الجغرافى والسكانى بفضل مياه النيل. وقد سجل الفيلسوف والمؤرخ الإغريقى هيرودوت هذه الحقيقة حتى لا ينساها التاريخ.

ورغم أن نهر النيل كان هو شريان الحضارة الأبدى فوق أرض مصر، فإن منابعه ظلت مجهولة طويلاً، حتى بدأ عصر الاستعمار الأوروبى الحديث.

ويقول الرحالة الإنجليزى «ألان مورهيد» فى كتابه «النيل الأزرق»: إن المياه تتدفق فى هدوء تام فى مجرى نهر النيل الأزرق فى شمال مرتفعات إثيوبيا، لا توجد شلالات تعوق حركة المياه، بل لا يوجد ما يشير إلى وجود فيضان للمياه، ببساطة لأن المياه تتحرك بهدوء ونعومة لتبدأ الرحلة الطويلة من مرتفعات إثيوبيا فى أقصى الجنوب، وحتى البحر المتوسط فى أقصى شمال مصر، إنها رحلة طويلة تمتد لمسافة تصل إلى ثلاثة آلاف ميل.

ويقول: إن المياه تخرج من خليج فى الطرف الجنوبى لبحيرة تانا المشهورة، لتتدفع فى هدوء نحو نهر النيل الأزرق.. ويسجل الرحالة الإنجليزى فى كتابه أنه حتى منتصف القرن التاسع عشر لم تكن هناك أى قرى أو مراكز سكانية صغيرة فى هذا المكان حول بحيرة تانا ومنابع النيل الأزرق لم يكن هناك سوى أعداد قليلة من صيادى السمك، يسبحون فوق سطح الماء فى زوارق بدائية من عيدان وأوراق البردى.

لم يكن فى هذه المكان أى إشارة، أو علامة، تدل على وجود حضارة إنسانية سابقة أو حاضرة.. لا يوجد فى هذا المكان شئ سوى الصمت المطبق، ولا يوجد ما يقطع هذا الصمت سوى حركة القردة وهى تقفز، بين الصخور، ولذلك ليس غريباً أن يشعر الرحالة الغريب عند منابع النيل على بحيرة تانا، أنه لا يوجد أمامه سوى الاستسلام التام للعزلة والوحدة الشاملة، لولا أنه اكتشف فجأة أن سكان المنطقة من الإثيوبيين يحدقون بوجوههم السمراء من وراء الشجر.. ويتابعون حركات الرحالة القريب بكل دقة.

ويروى الرحالة الإنجليزى مورهيد.. قصة رحلة قام بها فوق مياه بحيرة تانا، حيث فوجئ بعد نصف ساعة فقط بوجود أديرة لرهبان إثيوبيا الأقباط، كلها تبدو عليها ملامح العصور الوسطى، حيث يقيم فيها الرهبان والقساوسة وهم يحملون الصلبان فى أيديهم.. ومن حولهم فوق الجدران.. تظهر صور لنساء من القديسات بوجوه بيضاء، بل إن كل شئ على جدران الكنائس يبدو أبيض الوجه، لا يوجد شئ أسود هنا سوى وجه الشيطان!!

أقباط مصر وأقباط إثيوبيا

ما الذى حدث وتغير بين أقباط مصر وأقباط إثيوبيا فى العصر الحديث؟! كيف يوحِّد النيل بيننا منذ فجر الوجود، ونختلف اليوم حول النيل، وبسبب ما يجرى فى النيل من مياه؟! وكيف يقول العالم عنا أقباط مصر وأقباط إثيوبيا، أى كيف يوحِّد بيننا الدين وتفرقنا السياسة وحصص المياه.

لا شك فى أن توقيع الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل فى غياب مصر يشكل نقطة تحول تاريخية كبرى فى تاريخ نهر النيل، وفى تاريخ العلاقات بين مصر وإثيوبيا.

من الطبيعى أن تشعر مصر بالخطر، وهى ترى إثيوبيا تقود دول منابع النيل فى صراع من نوع جديد مع مصر بشأن اقتسام مياه النيل، أو إعادة توزيع مياه النيل بصورة عادلة، كما يدعون!!

لم تعد إثيوبيا تخفى أطماعاً فى حصة مصر التاريخية من مياه النيل، وهى تتهم مصر صراحة بأنها تفرض هيمنتها على دول حوض النيل.. وتريد احتكار مياه النيل لصالحها إلى الأبد.

وتؤكد إثيوبيا دائماً أن انفراد دول منابع النيل بتوقيع الاتفاقية الإطارية، قد

أوضح لمصر أن الوضع القائم فى حوض النيل لم يعد مقبولاً، ولا يمكن أن يستمر، وكان من الطريف أن ترفض مصر ومعها السودان التوقيع على هذه الاتفاقية التى لا تعترف بمطالب مصر، خاصة الاعتراف بأمن مصر المائى، لأن نهر النيل هو شريان الحياة الوحيد لمصر، الدولة والشعب، فى حين أن إثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى غنية بمصادر المياه الكثيرة، خاصة فى مواسم المطر.

ولم يرد أى ذكر فى الاتفاقية لحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل.. وهو ما ترفض إثيوبيا حالياً الاعتراف به.. وتقول إن بقاء الوضع الراهن يعنى انفراد مصر بالحصول على ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً، أى ٧٥٪ من حجم فيضان النيل.

السيادة على النهر

وحتى الآن فشلت كل جولات المفاوضات بين دول حوض النيل لتسوية الخلافات الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بانفراد إثيوبيا بإقامة مشروع سد النهضة الكبير دون التشاور مع مصر، وطبعاً دون موافقة مصر، ويبدو واضحاً أن إثيوبيا تريد تطبيق مبدأ «هارمون» الأمريكى على مصر، وهو المدعى العام الأمريكى، الذى قدم فتوى قانونية تفيد أنه يحق للولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس حق السيادة الكاملة على مياه نهر ريو الكبير الذى يجرى على الحدود بين أمريكا والمكسيك ما دام هذا النهر ينبع من داخل الأراضى الأمريكية، وما دامت مياه النيل تنبع من داخل إثيوبيا، فإنه يحق لإثيوبيا ممارسة السيادة الكاملة على ما هو داخل أراضيها من مياه.. وبالتالى ليس من حق مصر الاعتراض على سد النهضة الكبير، بدعوى أن إثيوبيا لجأت لبناء السد فى إطار ممارسة حقوق السيادة على أراضيها، وما يجرى فيها من مياه.

سرقة المياه!

وبناءً على ذلك ترفض إثيوبيا الاعتراف بالاتفاقيات القديمة لتقسيم مياه النيل، خاصة اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا، والتى نصت على أنه لا يجوز لدول منابع النيل إقامة أى مشروعات مائية دون الحصول على موافقة مصر.

وتدعى إثيوبيا اليوم أن اتفاقية ١٩٢٩ كانت نوعاً من التواطؤ بين بريطانيا ـ دولة الاحتلال ـ ومصر بهدف سرقة مياه النيل، وسرقة حقوق دول المنابع فى مياه النيل!!

ويقول سيف العزيز ميلاس فى كتابه «اقتسام النيل»: إن الوضع القائم بين مصر وإثيوبيا بشأن مياه النيل لم يعد له وجود منذ اللحظة التى افتتح فيها ميليس زيناوى رئيس وزراء إثيوبيا الراحل «سد تيكيز» على بحيرة تانا، وبعد أسبوع تم توقيع الاتفاقية الإطارية لتوزيع مياه النيل بصورة عادلة.. وهو ما يعنى الخصم الجائر من حصة مصر التاريخية فى مياه النيل.

ويقولون فى أديس أبابا إننا نعرف أن الصدمة كانت قاسية فى القاهرة، لأن مصر تشعر بأن استراتيجية احتكار مياه النيل إلى الأبد قد انهارت تماماً ولم يعد لها وجود، ففى الماضى كانت إثيوبيا تتعرض لكوارث الجفاف و التصحر والمجاعات.. دون أن تهتز شعرة فى مصر.. وكانت الحكمة الشائعة فى القاهرة هى أنه إذا كانت إثيوبيا ودول المنابع الأخرى عاجزة عن توفير الطعام لشعوبها.. فهذه مشكلتهم، ما دامت هذه الدول لا تجرؤ على المساس بحصة مصر التاريخية من المياه.

إثيوبيا تتحدى

ويقول سيف العزيز ميلاس: صراحة أن إثيوبيا اليوم تتحدى استراتيجية مصر، وترفض احتكار مصر لمياه النيل، خاصة بعد أن قررت إثيوبيا ودول المنابع الأخرى استغلال ما لديهم من مصادر للمياه.

وتبددت أجواء الثقة بين دول حوض النيل، لم تعد مصر تثق فى نوايا إثيوبيا، ولا فى دوافعها للانفراد ببناء سد النهضة، لكن إثيوبيا أيضاً تتهم مصر بالتلويح بالحرب، والتهديد بالصراع المسلح على مياه النيل.

لكن إثيوبيا تهدد اليوم بأنه إذا لم توافق مصر على توقيع الاتفاقية الإطارية لحوض النيل.. فإنها ومعها دول حوض النيل الأخرى سوف يقومون بالمزيد من المشروعات المائية والسدود التى ستؤدى فى النهاية إلى خفض حاد فى حصة مصر من المياه!!

وذات يوم أدلى ميليس زيناوى رئيس وزراء إثيوبيا بتصريحات خطيرة لقناة التليفزيون «العربية» أنه لا يوجد أمام مصر سوى البحث عن تسوية دبلوماسية للأزمة، بالموافقة على الاقتسام العادل والمتساوى لمياه النيل.. وأضاف لم يعد مقبولاً أن نسمح لمصر بالجلوس فوق أيدينا ونحن نأكل!

هكذا لم تعد إثيوبيا تعترف بحقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل ولا بحقوق

مصر التاريخية، ولم يعد أمام مصر سوى القبول بالاقتسام والتوزيع العادل لحصص المياه.. أى لا بد أن تتنازل مصر عن حصتها التاريخية، أو بالأحرى عن جزء كبير منها.

تبادل الاتهامات

وقد أصبح الرأى العام فى إثيوبيا مشحوناً ضد مصر بصورة خطيرة، وتوجه الصحافة فى أديس أبابا اتهامات لمصر بأنها تمنع مؤسسات التمويل الدولية من تقديم المنح والقروض لإثيوبيا لبناء سلسلة السدود الخطيرة التى تريدها فى منابع النيل الأزرق.

وحين ذكرت صحافة القاهرة أنه من الطبيعى أن ترفض مصر توقيع الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، لأن هذه الاتفاقية تبدو مثل حكم قد صدر بالإعدام ضد مصر وشعبها، نفت إثيوبيا ذلك بشدة وادعت أن الاتفاقية تكسر احتكار مصر لمياه النيل فقط لا غير.. ببساطة لأن احتكار مصر لمياه النيل كان حكماً بالفقر صدر من مصر ضد الملايين من أبناء دول وشعوب حوض النيل، كما أن انفراد مصر بالجزء الأكبر من مياه النيل ليس إلا حكماً بالإعدام ضد من يتعرضون لكوارث الجفاف والتصحر والمجاعات.

وتطالب إثيوبيا اليوم بوضوح بإعادة التفاوض حول حصة مصر فى مياه حوض النيل.

زيناوى يرفض التراجع

وقد أكد ميليس زيناوى، قبل وفاته، أن إثيوبيا لا تنوى التراجع عن الاتفاقية الجديدة لإعادة اقتسام وتوزيع مياه النيل بصورة عادلة، ولم يتردد فى أن يطالب مصر بتقديم تنازلات لإثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى، وأعلنها زيناوى صريحة.. وقال إن مياه النيل ليست ملكاً لمصر.. ولا يوجد حل للأزمة سوى التوصل إلى تسوية تفاوضية يكسب فيها الجميع من خلال الدبلوماسية والحلول السياسية.

ومع ذلك فإنهم يعترفون فى أديس أبابا بأن مصر لم توجه تهديدات مباشرة لإثيوبيا بالحرب والصراع المسلح، لكن التهديدات كانت دائماً غير مباشرة، وهى عبارة عن رسائل سياسية موجهة للبنك الدولى، ومؤسسات التمويل الدولية

الأخرى، بهدف الضغط عليها ومنعها من تقديم القروض لإثيوبيا لبناء السدود، ومشروعات المياه على الفروع المغذية للنيل الأزرق وبحيرة تانا.

وقد حاولت إثيوبيا بناء سد بيليز على بحيرة تانا منذ ١٩٨٨، لكنها فشلت، خاصة بعد أن رفض بنك التنمية الإفريقى تقديم قرض قيمته ٩٥ مليون دولار لتمويل بناء السد.. وذلك بسبب ضغوط وتهديدات مصر بالحرب، وفى النهاية تمكنت إثيوبيا من بناء السد بقروض من الصين.

أين تذهب مصر؟!

أما مشروع سد تيكيز على نهر عطبرة، قد تكلف ٣٥٦ مليون دولار ـ بقرض صينى أيضاً ـ وما زالت لدى إثيوبيا خطط ومشروعات لإقامة مجموعة من المشروعات الهيدروليكية لتوليد الكهرباء والطاقة من مساقط المياه فى مرتفعات الحبشة، ومن الآن لا تنوى إثيوبيا الحصول على موافقة مسبقة من مصر على هذه المشروعات، أى أن سد النهضة الكبير ليس أول المشروعات التى تنفرد بها إثيوبيا دون إخطار مصر.. وليس آخر المشروعات.

وتدعى إثيوبيا أنها تمارس حقوق السيادة الطبيعية على ما لديها من مصادر المياه الموجودة داخل أراضيها.. فى تطبيق عملى «لمبدأ هارمون».

وتنوى دول منابع النيل الأخرى، خاصة كينيا وتنزانيا وأوغندا، بناء سلسلة من السدود مثل إثيوبيا، فأين تذهب مصر؟!

وذكرت صحيفة التايمز البريطانية مؤخراً، أن سحب الحرب تلوح فى الأفق لأن دول المنابع تطالب بجزء من مياه النيل!!

وأشارت الصحيفة إلى أن مصر تهدد باتخاذ إجراءات قانونية لأنها ترفض أن تضحى، أو تتنازل، عن قطرة واحدة من حصتها التاريخية فى مياه النيل، وذكرت الصحيفة أنه حين افتتح ميليس زيناوى سد تيكيز، اتضح أن سيطرة مصر على مياه النيل تتعرض للانحسار، رغم أن هذا النهر هو شريان الحياة الوحيد لمصر وشعبها.

الخطط القديمة

ويبدو أن الخطط والمشروعات التى وضعها خبراء المياه فى البعثة الأمريكية، فى الستينيات، بدأت الآن فى الظهور والخروج إلى النور فى صراحة بالغة، ومن

هذه الخطط توجد مشروعات لبناء أربعة سدود كبرى على النيل الأزرق، الذى يزود نهر النيل فى مصر بـ ٨٦٪ مما يجرى فيه من مياه، منها مشروع سد «باكو أمبو» فى ولاية أوروبيا وسوف يرتفع السد إلى ٢٨٥ متراً، وذلك بهدف توليد أكثر من ألفى ميجاوات من الكهرباء، وهناك أيضاً مشروع سد ميندايا بارتفاع ٢٠٠ متر، وقد تم توقيع عقود بناء كل هذه السدود فى مارس ٢٠١٠ بين الحكومة الإثيوبية وعدد من الشركات العالمية.. وذلك بتمويل من حكومة النرويج.

ويقولون فى أديس أبابا إن الزمن وحده هو الذى سوف يجيب عن السؤال الخطير.. هل حقاً يمكن أن تلجأ مصر للحرب دفاعاً عن حصتها التاريخية فى مياه النيل؟!

ويبدو أن السؤال مطروح بشدة فى أديس أبابا، حيث تبنى إثيوبيا حساباتها على أساس قراءة الواقع السياسى فى مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، وبناءً على هذه الحسابات تستبعد إثيوبيا احتمال لجوء مصر للحرب والنزاع المسلح.

حسابات وتحليلات

وتقول بعض التحليلات فى أديس أبابا إنه لا يوجد ما يدفع مصر للحرب، سوى تعرض حصتها من المياه لانخفاض حاد يعرض بقاء مصر وشعبها للخطر.. باعتبار أن مياه النيل هى شريان الحياة الوحيد فى مصر، لكن إثيوبيا تؤكد أنها لا يمكن أن تعرض بقاء مصر وشعبها للخطر ودول حوض النيل ليس لها أى مصلحة فى إشعال الحرب مع مصر.

وهناك من يقولون إن إثيوبيا ليس بمقدورها أن تفرض نقصاً حاداً فى حصة مصر من المياه سواء فى الوقت الراهن.. أو حتى فى المستقبل المنظور.

ومع ذلك، فإن مخططات إثيوبيا تقول شيئاً آخر تماماً، لأنها تعتمد على أن الحرب من أجل المياه ليس لها وجود فى الأولويات القومية لمصر، كما أن القوات المسلحة المصرية معدة بالطبيعة لخوض حروب الصحراء وليس للحرب فى المناطق الجبلية فوق مرتفعات إثيوبيا، ويتصورون فى إثيوبيا أن مصر سوف تضطر للتراجع فى النهاية وتقبل بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية لإعادة توزيع مياه النيل.

فلا يوجد أمام مصر - فى حساباتهم - أى اختيار آخر سوى الاستسلام والموافقة على شروط إثيوبيا، لأن الحرب من أجل مياه النيل ليست محتملة على الإطلاق.

الخصم الجائر

فى النهاية يتضح أن إثيوبيا تريد الهبوط بحصة مصر من المياه من سقف ٥٥,٥ مليار متر مكعب إلى ٣٧ مليار متر مكعب فقط لا غير، وترى أنها كانت حصة مصر من المياه قبل السد العالى.

وهنا لا أحد يدرى ماذا يمكن أن يحدث فى مصر إذا انخفض منسوب المياه خلف السد العالى فى أسوان إلى حدود ٣٧ مليار متر مكعب من المياه سنوياً؟! لقد كان الفيضان يأتى منخفضاً فى سنوات كثيرة قبل بناء السد العالى.. وكان المصريون يعتبرون أن ذلك كارثة.. فماذا يمكن أن يحدث إذا قررت إثيوبيا ومعها دول حوض النيل الأخرى الهبوط بحصة مصر إلى ٣٧ مليار متر مكعب فقط؟!

وتتعرض مصر للاتهام بأنها تبالغ فى حجم احتياجاتها من المياه.. وذلك بهدف السيطرة الكاملة على فيضان النيل السنوى!!

وتدعى إثيوبيا أنها لا تريد حجز كميات قليلة من المياه لا تبرر الحرب، مع أنهم يريدون حسب بياناتهم خفض حصة مصر من المياه بنسبة ٣٥٪، وهو ما يشكل انخفاضاً جائراً فى حصة مصر من المياه يعادل أكثر من ١٨ مليار متر مكعب.

حسابات الحرب

ويقيمون حساباتهم فى أديس أبابا على أساس أن مصر لا يمكن أن تكسب سوى القليل جداً بالحرب.. لكنها قد تخسر الكثير جداً إذا حدثت الحرب، خاصة أن مثل هذه الحروب لا يمكن أن يخسرها طرف وقد تتحول لحرب طويلة ومرهقة وباهظة التكاليف، لكنها قد تؤدى فى النهاية إلى انتصار كامل، أو هزيمة كاملة!! وفى النهاية لا تتمكن مصر من تحقيق السيطرة الكاملة على مياه النيل دون قيامها باحتلال مرتفعات الحبشة التى تنبع منها مياه النيل.

وحسب التقديرات الإثيوبية، أو بالأحرى حسب الأطماع الإثيوبية فى حصة مصر من المياه، فإنهم يقولون إن مصر لا تحتاج لأكثر من ٣٧ مليار متر مكعب فقط من المياه، ويتهمون مصر بأنها قامت خلال ٣٠ عاماً مضت بالتوسع الزراعى فى الصحراء.. وأقامت مشروعات كبرى تستهلك كميات كبيرة من المياه، وذلك بهدف خلق حقائق على الأرض لتؤكد من خلالها أنها تستغل كل ما يصل إليها من مياه.

وتوجه إثيوبيا لوماً شديداً لمصر بدعوى أنها تشجع الفلاحين لديها على تبديد المياه، لأنهم يحصلون على المياه لرى حقولهم مجاناً وبلا مقابل.

الدائرة المحدودة

وتقيم إثيوبيا حساباتها فعلاً من خلال ما يرويه سيف العزيز ميلاس فى كتابه على أساس أن مصر لن تغامر باللجوء للحرب إذا حصلت على احتياجاتها من المياه فى حدود ٣٧ مليار متر مكعب.

ويتصورون فى أديس ابابا أن دائرة الاختيارات أمام مصر محدودة للغاية، وفى النهاية سوف تضطر مصر للقبول بمطالب إثيوبيا، ورغم أنهم يعترفون بأنه من السابق لأوانه معرفة حجم حصة مصر من المياه فى أى مفاوضات قادمة.. لكن من المؤكد فى تقديراتهم أن حصة مصر الجديدة سوف تكون أقل بكثير من ادعاءات مصر.. ومطالبتها الدائمة بـ ٥٥ مليار متر مكعب من المياه.

من هنا تتضح أبعاد سياسة إثيوبيا التى تستهدف حرمان مصر من أى فائدة كانت من وراء بناء السد العالى.. يريدون أن يفقد السد العالى كل الأغراض التى أقيم من أجلها، سواء تخزين المياه، أو توليد الكهرباء، وهى الخطة الأمريكية القديمة التى وضعها الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى الخمسينيات لحرمان جمال عبدالناصر من طموحاته فى مشروعات التنمية والتقدم فى مصر.. وتخطط إثيوبيا لبناء سلسلة من المشروعات المائية العملاقة فى منابع النيل، وليس سد النهضة فقط، وهذه المشروعات يمكن ألا تنتهى قبل نهاية العقد الحالى.. أى فى عام ٢٠٢٠ وهذا فى حساباتهم يعطى لمصر الفرصة لإعادة النظر وتقدير الموقف بصورة جديدة، وهناك من يؤكدون فى أديس أبابا أنه يمكن إقامة سوق مفتوحة للمياه بين مصر وإثيوبيا والسودان، ومن خلال هذه السوق على من يريد مياهاً أكثر أن يدفع التعويضات المالية المناسبة لدول المنابع، خاصة إثيوبيا.

الرى بالغمر

ويريدون تلقين الفلاح المصرى العريق دروساً جديدة فى فنون الزراعة والرى.. ويطالبون بضرورة أن يعرف الفلاح المصرى أن عصر الرى بالغمر قد انتهى، كما أنه لم يعد مناسباً أن تقوم مصر بزراعة محاصيل تستهلك المياه بكثافة.. خاصة الأرز وقصب السكر والقمح.

من هنا يتضح أن النيل، كما عرفناه فى مصر منذ فجر التاريخ فى خطر، وأن النهر الذى عشنا عليه طوال حياتنا وحياة أجدادنا، معرض لتغيير هائل ونقص حاد فى حصيلة المياه، إنهم يتصورون أن مصر أصبحت هبة النيل على حساب إثيوبيا.. وحان الوقت اليوم لتغيير المعادلة فى حوض النيل لصالح إثيوبيا، وبالخصم الجائر من حصة مصر، هذه هى حسابات إثيوبيا وتقديراتها للموقف على حساب مصر فى مسألة مياه النيل، وتبقى حسابات مصر مفتوحة لا جموح فيها ولا تفريط ولا إفراط، صحيح أن مصر دولة مكتسبة، وهى هبة النيل، كما قال هيرودوت قديماً، لكن النيل أيضاً هبة القدر الجميل لمصر وشعبها، ولا يمكن لمصر أن تفرط فى حقوقها، أو فى هبة القدر لها ولأجيالها القادمة فقد كان النيل هو شريان الحضارة فى مصر منذ فجر التاريخ، ولا يمكن لمصر أن تستسلم أو تفرط فى حقوقها فى مياه النيل، لأنها من حقوق أجيالها القادمة، ورثناها عن أبنائنا وأجدادنا ولابد أن تبقى حقاً لأطفالنا من بعدنا مهما تكن الضغوط والمؤامرات والمخططات التى تحاك فى الظلام ضد مصر ومستقبلها.



هل إثيوبيا تتحدى مصر.. بمشروع سد النهضة!

- تهديدات الحبشة بقطع مياه النيل بدأت فى القرن الثانى عشر
- حركة المياه فى النهر.. صنعت مصر المتوسطية ومصر الإفريقية
- أمريكا خططت لمشروعات منابع النيل لضرب مصر ـ عبد الناصر
- كهنة الفراعنة: المياه المقدسة تهبط من السماء إلى الأرض
- مصر.. البلد الوحيد فى العالم.. الذى ارتبط مصيره بوجود نهر النيل
- الصحافة الإسرائيلية: السد يغلق طريق المستقبل فى وجه المصريين



هناك من يتآمرون على مصر. وهناك من يريدون كسر مصر، وتحطيم شعبها وتمزيقه، وهناك من يقيمون السدود العالية بهدف إغلاق الطريق فى وجه مصر، وحرمانها من الوصول إلى أى مستقبل. وهناك من يريدون الانتقام من مصر، ويقفون حتى ضد وجودها وبقائها، وهى فى لحظة الثورة والضعف التاريخى المصاحب لأعراض وتقلبات الثورة.

ويعترفون فى أديس أبابا بأن إثيوبيا استغلت أحداث الثورة فى مصر، وسقوط نظام الرئيس مبارك لتبدأ فى إقامة سد النهضة، أسفل مساقط المياه الكبرى فى هضبة الحبشة على بعد ٤٠ كيلو متراً من حدود السودان.

وحسب التصميم الهندسى للسد الإثيوبى الهائل، فإن خزانات السد قادرة على استيعاب ٧٢ مليار متر مكعب من المياه وتوليد ٦٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء، وهو بهذه المقاييس يعتبر أكبر السدود فى إفريقيا، وربما فى العالم.

وبلغة لا تخلو من الشماتة، ذكرت الصحف الإسرائيلية مؤخراً أن سد النهضة الإثيوبى يهدد بسد الطريق أمام مصر إلى المستقبل. فقد انفردت إثيوبيا بقرار بناء السد دون العودة لمصر والتشاور معها رغم أن كل الاتفاقيات تؤكد حق مصر فى الاعتراض على أى مشروعات للمياه تقام فى أعالى ومنابع النيل.

ويعترف الخبراء حول العالم بأن سد إثيوبيا ينطوى على تهديد خطير باعتباره يؤدى إلى تغيير هائل فى شكل نهر النيل، وتغيير أكبر فى حركة المياه فى مجراه الطويل.

ولا شك أن أى تغيير يطرأ على حصة مصر من مياه النيل قد يؤدى إلى كارثة.. خاصة إذا كان التغيير بالنقص والخصم من حصة مصر التاريخية فى مياه النيل وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًا.

الخطر قديم جدًا

ويقال إن ملوك إثيوبيا هددوا سلاطين مصر المسلمين فى القرن الثانى عشر بتحويل مجرى مياه النيل إلى البحر الأحمر بعيداً عن مصر لكن هذه التهديدات كانت نظرية وصعبة التنفيذ.. بل ربما كانت مستحيلة التطبيق.

اليوم.. مع إقدام إثيوبيا على بناء سد النهضة دون الرجوع لمصر، والتشاور معها، نجد أن إثيوبيا انتقلت من التهديد النظرى فى القرن الثانى عشر إلى التهديد العملى فى القرن الحادى والعشرين، فهذا السد يعطى لإثيوبيا القدرة المطلقة على فرض سيطرتها الكاملة على مياه النيل، بما يمكنها من تحديد حجم المياه المنصرفة إلى مصر، حسبما تريد وفى أى وقت تريد.

إثيوبيا تتحدى

وتقوم شركة إيطالية حالياً ببناء السد عند منابع نهر النيل الأزرق، أسفل هضبة الحبشة، ولا يمكن تجاهل صراع الإرادات الهائل القائم حالياً بين أديس أبابا والقاهرة. ويبدو أن صانع القرار فى إثيوبيا يراهن حالياً على «فوضى صناعة القرار السياسى» فى مصر.. فى أجواء الثورة وتقلباتها.. وموجة الإرهاب العنيفة التى تتعرض لها مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ويتردد فى الدوائر الأكاديمية الأمريكية والأوروبية أن إثيوبيا تتحدى مصر.. وأصبح هناك من خبراء المياه الأمريكيين والأوروبيين من يؤيدون حق إثيوبيا فى استغلال مياه النيل.. ومع ذلك نجدهم يؤكدون أن سد النهضة فى إثيوبيا ينطوى على تهديد خطير لبقاء مصر القومى.. كدولة وشعب.. ولا ينسى خبراء السياسة والتاريخ فى الجامعات الأوروبية والأمريكية أن يؤكدوا دائماً أن مصر كانت على مر الزمن هى الاستثناء الحضارى العظيم فوق كوكب الأرض.

ماذا يمكن أن تخسر مصر؟!

ومنذ فجر التاريخ لم يكن هناك نهر عظيم، إلا وكان له واد شاسع وخصب صالح للحياة والزراعة، لكن نهر النيل وحده من بين أنهار العالم الكبرى.. انفرد

بأنه احتضن أعظم حضارة على وجه الأرض، وهى الحضارة الفرعونية. فلا يمكننا الحديث عن حضارة متقدمة حقيقية نشأت فى وادى نهر الأمازون فى البرازيل، ولا فى حوض نهر المسيسبى فى الولايات المتحدة، وبعيداً عن أنهار الصين والهند، لا يمكننا الحديث عن الحضارة بالمعانى الراقية التى تقدمها الحضارة الفرعونية.

ويفرض السؤال نفسه: ماذا يمكن أن تخسر مصر إذا ضاع منها نهر النيل؟!

وفى هذين الكتابين «النيل الأزرق» الذى وضعه الرحالة الإنجليزى آلان مورهيد و«النيل والحضارة المصرية» الذى ألفه الفرنسى ألكسندر موريه، سوف نتوقف أمام قيمة نهر النيل فى حياة ووجود مصر، الدولة والشعب، منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

مشروع أمريكى قديم

يقول ألكسندر موريه: إن المصريين كانوا يشعرون بالبؤس إلى حد الكارثة حين كان يأتى فيضان نهر النيل منخفضاً، حيث كانت البشر تهلك بالعطش، ومعها الدواب والشجر والحقول. ومع ذلك، فإن مواسم الفيضانات العالية كانت تغمر أراضى الوادى والدلتا بالمياه.. حتى تتحول إلى بحر هائل من المياه.. يغطى كل شىء، الأرض والبيوت والمعابد والحقول على مدى مائة يوم طويلة.. كانت تسمى الكارثة.. القائمة فى ديار المصريين.

لقد بدأ مشروع سد النهضة الإثيوبى بتخطيط أمريكى رهيب منذ منتصف الخمسينيات. فقد قام الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور بإيفاد بعثة من كبار خبراء المياه الأمريكيين لدراسة منابع النيل فى إثيوبيا.. والبحث فى إمكانية إقامة مشروعات للمياه هناك.. يمكن بها حرمان الزعيم المصرى جمال عبدالناصر من الاستفادة من حلم حياته الذى تركز فى ضرورة بناء السد العالى فى أسوان، وقال أيزنهاور: لا يوجد لدينا رد على قرار عبدالناصر بتأميم قناة السويس وإقامة السد العالى، سوى التخطيط لإقامة مشروعات كبرى للمياه فى منابع النيل بإثيوبيا.

ولعبت المصادفة التاريخية دورها فى منع أمريكا من بناء مشروعات كبرى للمياه فى منابع النيل بإثيوبيا فى ذلك الوقت، وكانت أديس أبابا، ومازالت، إلى

اليوم تعانى من نقص حاد فى الموارد، واليوم استغلت إثيوبيا فوضى الثورة فى مصر بعد سقوط نظام حسنى مبارك وبدأت فى إقامة سد النهضة الرهيب وأسندت لشركة إيطالية عقد تنفيذ وبناء المشروع الكبير.

المصير المشترك لمصر والنهر

ويعترف الأمريكيون ومعهم كل خبراء المياه فى العالم بأن مصير ومستقبل مصر مرتبط تماماً بمصير نهر النيل.

ويقول الرحالة الإنجليزى آلان مورهيد: إن نهر النيل الأزرق مع نهر عطبرة فى إثيوبيا يزود نهر النيل فى مصر بأكثر من ٨٦٪ مما فى مجراه العظيم من مياه. وهو بذلك ينفرد بأنه يهب الحياة لمصر الواقعة تحت حصار الصحارى الواسعة شرقاً وغرباً، وبدون مياه النهر العظيم لا يمكن لمصر أن تبقى وتتواجد ولو حتى ليوم واحد.

ففى الماضى البعيد كان الفراعنة يعتبرون الفيضان المنخفض كارثة مثل الفيضان المرتفع تماماً.. فما بالك إذا انقطع الفيضان.. وتغيرت طبيعة النهر.. كما هو منتظر بعد بناء سد النهضة فى إثيوبيا؟!

منابع هادئة ومنعزلة

إن من يتأمل حركة المياه وهى تتدفق فى هدوء من بحيرة «تانا» إلى النيل الأزرق فى مرتفعات إثيوبيا قد لا يتصور أن هناك شيئاً ما يحدث. فلا توجد مساقط للمياه أو شلالات.. بل إن تيار المياه يكاد ألا يكون ملحوظاً.. ولا يوجد بالفعل ما يوحى بأن هذا التيار الهادئ للمياه يمكن أن يشق طريقه فى رحلة طويلة تمتد لآلاف الأميال حتى شواطئ البحر المتوسط فى مصر.

يقول مورهيد: إن المنبع الأساسى لمياه النيل الأزرق يبدأ فى خليج يقع إلى شمال بحيرة تانا وهى كبري بحيرات المياه العذبة فوق كوكب الأرض.

وهذا المنبع الخطير جداً للمياه فى النيل الأزرق قد لا يلاحظه أحد.. وقد لا يصدق أحد أن هذه الحركة الهادئة للمياه هى التى تغذى نهر النيل العظيم فى مصر بأغلب ما يجرى فيه من مياه تصنع الحياة فى مصر منذ الأزل.

لوحة طبيعية بدائية

هنا عند منابع النيل فى إثيوبيا لم تكن هناك قرى أو مراكز للحياة والعمران لا يوجد سوى أعداد قليلة جداً من صيادى السمك يتحركون فوق صفحة المياه فى زوارق بدائية جداً مصنوعة من عيدان أشجار البردى!!

لا توجد هنا علامة واحدة أو حتى إشارة توحى بوجود حضارة قديمة أو سابقة.. لا يوجد هنا فى منابع النيل عند بحيرة تانا العملاقة سوى الصمت المطبق والعزلة التامة عن البشر، وربما عن الحياة.

ولا يوجد ما يكسر حواجز الصمت والعزلة سوى حركة القردة التى تقفز فوق الصخور فى ليونة ورشاقة، ويستعرض نهر النيل الأزرق هنا تناقضاته ومفاجآته التى تصنعها الطبيعة فى لوحة كونية مثيرة للدهشة والاستغراب تتحرك المياه من البحيرة إلى النهر فى هدوء.. وتشرق الشمس قوية حارقة حتى لجلود البشر، لكن لسعة البرودة الناعمة تهب عند الغروب.

يبدو أن الحياة هنا بلا وجه ولا وجود.. لا يوجد إلا الوحشة والعزلة التى يعيش فيها رهبان الكنائس الأقباط فى إثيوبيا منذ العصور الوسطى.. وحتى اليوم.

لكن يبدو أن هذه الصورة القديمة تتغير الآن بطريقة وحشية.. حيث ينتشر العمال بالآلاف فى موقع بناء سد النهضة يعملون ليلاً ونهارا من أجل إنجاز ما يتصورون أنه مشروع إثيوبيا القومى الذى لابد له أن يقام، رغم أنف مصر والمصريين، لأنهم يؤكدون أن إثيوبيا اكتشفت فى هذا العصر أن لها حقًا فى اقتسام مياه النيل مع مصر.

الهبة والثمن

ويقولون بصراحة: إن إثيوبيا دفعت ثمناً باهظاً من حياتها من أجل أن تكون «مصر هبة النيل» كما قال هيرودوت.

وهنا لابد أن نتوقف أمام ما يقوله الفرنسى ألكسندر موريه فى كتابه العظيم الذى صدرت له طبعة حديثة مؤخراً.. بعد الإعلان عن بناء سد النهضة فى إثيوبيا.. ليجعلنا نتوقف أمام المعنى الكبير لعنوان الكتاب «النيل والحضارة المصرية».

حدود من صنع الطبيعة

يقول ألكسندر موريه إنه لا توجد بلد فى الشرق كله له حدود وضعتها وحددت خطوطها الطبيعية مثل مصر. ففى الشمال نكتشف أن حدود مصر هى البحر المتوسط.. وفى الشرق والغرب توجد الصحراء الشاسعة وفى الجنوب توجد الشلالات جنوب أسوان.

وهذه الحدود كانت دائماً هى الحواجز الطبيعية التى يصعب اجتيازها وخلف هذه الحدود ازدهرت أقدم حضارة عرفها الإنسان على وجه الأرض، وانفردت مصر بين كل شعوب العالم بأنها قفزت قفزة تاريخية كبرى سبقت بها سائر الأمم من فجر التاريخ.. حين انتقلت سريعاً بالتطور الاجتماعى الطبيعى فى وادى ودلتا النيل من القبيلة إلى الإمبراطورية.

ولذلك يقول المؤرخ الإغريقى ديودورس: إن مصر تحولت منذ فجر الزمن والوجود إلى قلعة حصينة.. وفرت لها الطبيعة الحماية اللازمة من جميع الاتجاهات، وامتدت مصر بحدودها دائماً من الشلال الأول جنوب أسوان حتى البحر المتوسط.

وهذه حقيقة سياسية وجغرافية ما زالت قائمة حتى اليوم. وقام نهر النيل العظيم بدور هائل فى صنع ورسم خريطة مصر التى لم تتغير منذ آلاف السنين، وحتى اليوم فقد قام نهر النيل باقتحام أراضى مصر، وفرض سطوته وسيطرته الكاملة عليها، وقام بتغيير لون الصحارى فيها، لأن النيل لم يأت لمصر بالمياه فقط، بل أتى معه بالتربة التى ترسبت فى أراضى الوادى والدلتا على مدى عشرات الآلاف من السنين بما يسبق كل ما نعرفه من التاريخ المكتوب للإنسان فوق كوكب الأرض، ومازال خبراء المياه والتاريخ ينظرون بدهشة بالغة لمجرى نهر النيل العظيم، لأن مياه النهر شقت طريقها بقوة من وسط إفريقيا حتى شواطئ البحر المتوسط فى مصر، ويمتد الوادى فى صعيد مصر بطول ٥٠٠ ميل تقريباً، وبعرض يتراوح بين ستة أميال، وحتى ١٢ ميلاً.

مفاجأة حركة المياه

لكن فى شمال مدينة ممفيس ـ القاهرة حالياً ـ يختلف وجه مصر ويتغير شكلها تماماً، لأن مياه نهر النيل صنعت مفاجأة جغرافية كبرى حين تحولت إلى دلتا بطول ٦٠ ميلاً وعرض ٤٠٠ ميل. وإذا كان وادى النيل الضيق فى مصر

العليا ـ الصعيد ـ يبعث على الدهشة.. فإن السهل المنبسط بطول وعرض الدلتا يبعث على الدهشة والاستغراب أكثر وأكثر.

يقول ألكسندر موريه: إننا نكتشف هنا أن الطبيعة هى التى صنعت مصر المتوسطية ومصر الأفريقية.. والعامل الأكبر للطبيعة بكل تأكيد هو نهر النيل.

ومرة أخرى يقول: تفرض الطبيعة المزيد من الحقائق الجغرافية التى لا تقبل التغيير.. وهى أنه لا يمكن الفصل بين وادى النيل فى الجنوب والدلتا فى الشمال ببساطة، لأنه يوجد انسجام فى الطبيعة والجغرافيا يجمع بينهما بقوة.. فالوادى هو كل الطول على مجرى وشواطئ النهر والدلتا هى كل الاتساع والعرض وهنا تتساوى وتتوازن كل القيم الإنسانية والمادية، خاصة ما يتعلق بالزراعة والاقتصاد.. والسكان. الوادى والدلتا.. هما القوتان اللتان يوازن بعضهما البعض.. ومصر فى النهاية هى الدلتا والوادى.. لا يمكن أن يزدهر الوادى بعيداً عن الدلتا.

والدلتا وحدها تفتقر لثروات الوادى، فى حين أن الوادى دون شواطئ البحر المتوسط يصاب بالعمى الجغرافى، لأنه يكون بلا مخرج على البحر ينفتح على أوروبا. هكذا نكتشف أن نهر النيل العظيم هو الذى صنع حضارة مصر.. وصنع وحدة شعبها العضوية التى لم تكن قابلة للتقسيم منذ فجر التاريخ، وحتى اليوم. ولذلك لم يكن غريباً أن يقول المفكر الاستراتيجى الأمريكى روبرت دى كابلان: إنه لا يوجد ما يوحد المصريين كشعب ودولة سوى واقع مصر الجغرافى.. ووجودها فى شمال شرقى إفريقيا فى وادى نهر النيل العظيم الذى تحاصره الصحارى.. وتعزز من إحساسه بالوجود شواطئ البحرين الأحمر والمتوسط.

من السماء إلى الأرض

فى الماضى البعيد لم يكن هناك مصدر معروف لمياه النيل ومصر بطبيعتها لا تعرف الأمطار الغزيرة.. ولذلك حين تساءل الفراعنة وقالوا من أين تأتى مياه النيل؟! لم يجدوا إجابة.. لأن النهر كان يأتى من منابع مجهولة.. ولذلك قالوا إن المياه المقدسة للنهر العظيم ـ حابى ـ تأتى إلى الأرض من السماء.. ومن كهنة المعابد فى مصر القديمة من قالوا إن مياه النهر تأتى عبر طرق سرية للعالم السفلى.. عالم الشاطين والجن!!

ولذلك أطلقوا على النيل اسم «حابى» وجعلوا منه إلهًا.. ويبقى اسم النيل مجهول المصدر حتى اليوم.

وفى الإلياذة يتحدث هوميروس عن مصر باعتبارها البلد الذى صنعه النهر.. فقد كان الكهنة فى المعابر وهم حملة العلم والمعرفة المقدسة يقولون إن مصر هى هبة النيل. وهنا نكتشف أن هيرودوت لم يفعل شيئاً سوى أنه نقل حقيقة تاريخية وجغرافية كانت تتردد على ألسنة كهنة الفراعنة. والحقيقة أن نهر النيل لم يأت لمصر بالمياه فقط.. لكنه جاء بالتربة مع المياه حتى ارتفع سمك التربة الخصبة فى مصر العليا إلى أكثر من ٨٠ قدماً.. فى حين يزداد سمك التربة فى الدلتا إلى أكثر من مائة قدم. هذا هو نهر النيل.. وهذا هو الدور العظيم الذى قام به فى حياة المصريين منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.. والقصة طويلة ومثيرة.. والخطر ليس بعيدا.



مصر وإثيوبيا..
اعتماد متبادل.. أم صراع؟!

- أديس أبابا ترفض الاعتراف بحقوق مصر التاريخية فى نهر النيل
- الزراعة بالرى، انتقلت بالمصريين سريعاً من القبيلة.. للإمبراطورية
- الملك مينا.. أول من استغل ظاهرة الفيضان فى الزراعة
- أغانى الفراعنة.. تتغنى بالشمس.. المؤلف الأعظم للكون.. لأنها خلقت النيل فى العالم السفلى!!
- سد النهضة.. مشروع بريطانى قديم.. تبناه الأمريكيون فى الخمسينيات
- النيل.. فرض قوانينه وسطوته على شكل الحياة فى مصر



قد تكون أزمات الثورة فى مصر حادة وعنيفة، وقد تكون المعركة ضد الإرهاب طويلة ودموية وشاقة، لكن المصريين يشعرون اليوم بالكثير من التفاؤل والأمل فى المستقبل.. وربما عادت بنا تقلبات ومفاجآت الثورة إلى الوراء، وجعلتنا نعيد فتح كل الملفات القديمة تقريباً، بل إننا رجعنا إلى كل القضايا والمسلمات القديمة، التى تصورنا أننا أغلقنا ملفاتها زمناً طويلاً، خاصة بعد أن استوعب المصريون حقائق العصر والعلم الحديث، منذ عصر محمد على، وحتى اليوم.

لقد تحولت مصر إلى دولة شبه فاشلة فى أواخر ٢٠١٠، وكان فشل الدولة من أهم أعراض وأسباب قيام الثورة وتصحيح الثورة من ٢٥ يناير ٢٠١١، وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ويبدو البعد الاقتصادى لفشل الدولة فى مصر رئيسياً، لكن الحرب ضد الإرهاب والتكفير، وضعت مفهوم الدولة الوطنية فى مصر على قمة أولويات العمل الوطنى فى هذه المرحلة الصعبة من تاريخنا.

ووسط موجات الطوفان الثورى، فى مصر فى يناير ٢٠١١، انطلقت إثيوبيا فى بناء أكبر سدود إفريقيا على نهر النيل الأزرق، الذى يزود نهر النيل فى مصر بـ٨٦٪ مما يجرى فيه من مياه.

هكذا أصبحت كل الملفات فى مصر مفتوحة، بدءاً من الاقتصاد الضعيف، وحتى قضايا الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وهى شعارات الثورة الذهبية.

وأضيف ملف النيل، إلى زحام الملفات المفتوحة فى مرحلة فارقة وعاصفة من تاريخ مصر.

النهر الأب

وتقول الأساطير الإثيوبية إن النيل الأزرق، هو نهر «آباى»، أى النهر الأب لكل أنهار الدنيا، وتطلق الأساطير عليه أيضاً اسم «النيل الأسود»، بسبب لون الطمى الكثيف، الذى يصبغ لون المياه بالأسود، المشبع بالحمرة.

وحسب الواقع الجغرافى للنيل الأزرق، فإنه يشق مجراه بقوة داخل الأراضى الإثيوبية لمسافة ألف كيلو متر تقريباً، قبل أن يخترق الحدود إلى دولة جنوب السودان، والسودان، حتى يلتقى عند مدينة الخرطوم، بشقيقه القادم من أوغندا، وهو نهر النيل الأبيض، ويندمج النهران، فى نهر واحد موحد، ينطلق بقوة من مدينة الخرطوم، ليشق طريقه عبر الصحراء الطويلة، حتى يصب على شواطئ مصر فى البحر الأبيض المتوسط.

وقد ظل نهر النيل العظيم، ينساب بلا عوائق من مناطق البحيرات العظمى فى وسط وشرقى إفريقيا منذ فجر التاريخ وحتى اليوم، ومن خبراء المياه من يقولون إن مصر لم تستورد المياه فقط من مرتفعات الحبشة وأوغندا، لكن الواقع الصحراوى لمصر، يؤكد أن مياه النيل الخالد هى التى افترشت دلتا مصر والوادى فى الصعيد بأخصب أنواع التربة الزراعية فى العالم.

افتراش الرمال بالطمى

وهذا يعنى أن نهر النيل حفر مجراه وسط الصحراء، وافترش رمال مصر بالطمى الأسود، الذى صنع الوادى الأخضر والدلتا المزدهرة، منذ فجر الوجود وحتى اليوم.

ويعترف خبراء المياه بأن اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا، تنطوى على تقنين واضح للأوضاع المائية بين مصر ودول أعالى النيل، خاصة إثيوبيا، وقد أعطت الاتفاقية لمصر حقوقاً تاريخية فى مياه النيل، كما أعطت لمصر حق النقض - الفيتو - على أى مشروعات للمياه تقام فى أعالى ومنابع النيل دون الرجوع لمصر والحصول على موافقة مسبقة منها على أى مشروع.

لكن إثيوبيا ترفض اليوم الاعتراف بمبدأ حقوق مصر التاريخية فى مياه

النيل، وتطالب بتطبيق مبدأ «الاقتسام العادل» لمياه النيل، بما يعنى رغبة إثيوبيا فى الحصول على نصيب من مياه النيل، ومن المستحيل أن يتحقق لإثيوبيا هذا الهدف دون الخصم من حصة مصر المقررة فى مياه النيل بـ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً.

وحين بدأت إثيوبيا فى إقامة مشروع سد النهضة فى أعالى النيل فى يونيو ٢٠١١، ارتفعت فى أديس أبابا أصوات زاعقة تؤكد أن الاقتسام العادل لمياه النيل، قضية حياة أو موت بالنسبة لإثيوبيا، لأنها تعتبر نفسها فى النهاية هى المالك الحقيقى والتاريخى لنهر النيل.

بالواقع وبالسد العالى

ويبدو صعباً جداً على المصريين أن يصدقوا أن نهرهم الخالد يمكن أن يخضع لسيطرة أى قوة أخرى فى العالم، غير مصر، خاصة بعد أن انتهت من بناء السد العالى فى أسوان فى ١٩٧١، ففى هذه اللحظات التاريخية شعر المصريون بأنهم يمتلكون نهر النيل بالقانون والسياسة، وبمشروع السد العالى العظيم.

اليوم اختلفت الأوضاع فى إثيوبيا، واختلفت اللغة أيضاً - لغة الحوار - وقالوا فى أديس أبابا إن سد النهضة، ليس مثل السد العالى، لأنه يقام فى المكان المناسب تماماً، حيث أرادت بريطانيا فى أوائل القرن العشرين أن تقيم سداً عظيماً، وخزاناً هائلاً للمياه يكفى جميع دول حوض النيل، وهكذا نكتشف أن سد النهضة مشروع بريطانى قديم تبناه الأمريكيون فى منتصف الخمسينيات، لضرب مصر - عبدالناصر.

وهنا يفرض السؤال نفسه: إلى أين تتجه العلاقات بين مصر وإثيوبيا؟!، إن أحواض الأنهار العظمى، مثل نهر النيل، تفرض على الدول المطلة على شواطئ النهر المشترك ضرورة الاعتماد المتبادل، وتبادل المنافع، وتوازن المصالح فى استغلال مصادر ومنابع المياه، ولكن الانفراد بالمشروعات وإقامة السدود فى منابع وأعالى النيل يقلب معادلة الاعتماد المتبادل، ويتحول بها إلى معادلات الصراع والنزاع، بكل ما فى ذلك من مخاطر وتهديدات لجميع الأطراف.

ويتردد فى أديس أبابا، علناً، أن إثيوبيا تريد النزول بحصة مصر فى مياه

النيل من ٥,٥٥ مليار متر مكعب إلى ٣٧ مليار متر مكعب فقط، وهذا هو جوهر الأزمة بين مصر وإثيوبيا، وهذا هو سبب الأزمة فى المبدأ البراق الذى تتحدث عنه إثيوبيا، وهو مبدأ الاقتسام العادل لمياه النيل، أى أنهم يريدون فى أديس أبابا اقتسام المياه مع مصر، ويبدو أن هذه هى حقيقة الصراع على النيل فى العصر الحديث.

وفى هذين الكتابين «النيل الأزرق» للرحالة الإنجليزى ألان مورهيد، و«النيل والحضارة المصرية» للمؤرخ الفرنسى إلكسندر موريه، ننطلق فى رحلة طويلة، ربما أطول من النهر العظيم ذاته، نكتشف خلالها أبعاد وأعماق الارتباط العضوى بين المصريين ونهر النيل، منذ فجر الوجود على الأرض، بما يسبق التاريخ المكتوب للبشرية بملايين السنين، وربما القرون.

من القبيلة للإمبراطورية

وربما قلنا، بلا أى تجاوز: إن مصر انطلقت مبكراً جداً من عصر القبيلة إلى الإمبراطورية، وسبقت جميع الشعوب إلى المفهوم العصرى للدولة، بما لم يحدث فى أودية الأنهار الكبرى فى الصين والهند، وكان نهر النيل هو العامل الوحيد الحاسم الذى فرض قوانينه على الوجود الإنسانى للحياة على أرض مصر، ولأول مرة يشعر المصريون بمعنى الوجود، وبمعنى الانتماء للأرض والبلد والوطن، بما يسبق كل نظريات علم الاجتماع السياسى، بل يمكن أن يقال إن المجتمع المتحضر للمصريين الأوائل فى حوض النيل هو الذى صنع نظريات علم الاجتماع السياسى الحديثة، حول نشوء وتطور المجتمع الإنسانى فوق كوكب الأرض.

فرضت الطبيعة قوانينها على المصريين الأوائل، الذين لم يجدوا فى حياتهم سوى نهر النيل العظيم، وشمس مصر الساطعة أبداً على مدى شهور السنة.

١٥٪ من فيضان الأمازون

كانت المعارف قليلة فى العالم القديم، وكانت المعلومات أقرب إلى الأساطير منها إلى الحقائق، وفى العالم الصغير، وربما الضيق للمصريين الأوائل، كان النيل هو أكبر الأنهار المعروفة فى العالم القديم، ولم تتغير هذه الحقيقة كثيراً فى العصر الحديث الذى أثبت أن النيل هو أطول أنهار العالم، وإن كان نهر

الأمازون فى البرازيل يتفوق على النيل، بحجم ما يجرى بين ضفتيه من مياه، لأن فيضان النيل يعادل ١٥٪ فقط من حجم الفيضان فى نهر الأمازون.

لم يتمكن الفراعنة من فك طلاسم اللغز الأكبر فى حياتهم، من أين تأتى مياه النيل؟!، أو بالتحديد من أين تنبع مياه النيل؟

والحقيقة أن منابع النيل ظلت مجهولة حتى القرن التاسع عشر تقريباً، بل إن منطقة البحيرات العظمى فى إفريقيا ظلت بلاداً مجهولة، حتى جاء الاستعمار البريطانى الحديث لأغلب بلدان شرقى إفريقيا، ومصر.

وكان الفيضان السنوى الرهيب للنهر العظيم هو كبري المعجزات فى عيون المصريين القدماء، وقد أصيب المصريون بدهشة كبرى لأن نهر النيل يفيض صيفاً، فى قمة الشمس الحارقة ويقول المؤرخون الإغريق، إن فيضان النيل، كان ظاهرة تثير دهشة من يراه، وتبدو شيئاً لا يصدقه عقل لمن يسمع عنه.

الفيضان فى الصيف.. لماذا؟!

ففى كل أنهار الدنيا، تنحسر المياه وتنكمش صيفاً، إلا نهر النيل الذى تزداد وترتفع فيه المياه يوماً بعد يوم صيفاً، حتى تفيض وتغطى كل مكان فى مصر فى نهاية الصيف.

وقد تصور الإغريق بأساطيرهم أن الفيضان يحدث فى النيل صيفاً بسبب الرياح الشمالية، التى تدفع مياه النيل إلى الخلف، وتمنعها من الوصول إلى البحر المتوسط، وقد نظر هيرودوت لهذا التفسير الإغريقى للفيضان باحتقار بالغ.

وقالت أساطير أخرى: إن فيضان النيل يحدث بسبب البحار والمحيطات الكبرى المحيطة بالأرض، والتى ينبع منها النيل، وذكرت أسطورة أخرى أن الفيضان يحدث حين تنصهر وتذوب الثلوج صيفاً فوق الهضبة العالية، لكن الثلوج لا وجود لها فى مصر، وهى بلد نادر المطر، وأصيب الفراعنة بدهشة حقيقية لأن نهر النيل جعل أراضيهم سوداء، والشمس الحارقة جعلت بشرة الرجال سمراء.

الشكل الهندسى لمصر

ومن يتأمل خريطة مصر، لابد أن يكتشف أن نهر النيل هو الذى فرض على أرض مصر الشكل الهندسى الذى يريده منذ فجر الوجود، بما يسبق أى تاريخ،

فقد اضطر المصريون إلى اختراع الترع والقنوات والمصارف منذ البدايات المبكرة جداً للحياة فى وادى ودلتا النيل، وفرضت شبكة الترع والقنوات تقسيماً هندسياً محدداً على أرض مصر، أو الأرض السوداء، كما كان يسميها الفراعنة، وما زال الفلاحون فى ريف مصر إلى اليوم يتحدثون عن «الأرض السمرا».

هكذا قام نهر النيل بتشكيل خريطة الوادى والدلتا مبكراً جداً، حين أقام المصريون الأوائل فوق هذه الأرض ويسجل التاريخ للملك مينا، أنه أول ملوك الفراعنة الذين نجحوا فى استغلال ظاهرة الفيضان السنوى للنيل فى خدمة الزراعة، فقد اكتشف المصريون بالمتابعة الدقيقة لحركة المياه فى مجرى النيل، أن لهذا النهر العظيم عادات وتقاليد، لا تنقطع، حتى وإن انحسرت يوماً أو عاماً بسبب انحسار الفيضان.

اختراع الزراعة

ومن البدايات الأولى للحياة فى وادى ودلتا النيل اضطر المصريون الأوائل، تحت سطوة الفيضان الصيفى للنهر، إلى اختراع الزراعة، ووسائل الزراعة بالرى، لأن الزراعة بالمطر،لا وجود لها، ببساطة لانعدام المطر وباكتشاف الزراعة بالرى مبكراً، سبقت الحضارة المصرية جميع حضارات العالم الأخرى وكانت الزراعة بالرى هى السبب الأول فى انهيار النظام القبلى فى مصر مبكراً جداً، وهى التى انتقلت بمصر سريعاً من القبيلة للإمبراطورية، فقد فرض النهر على كل سكان مصر، ضرورة الانخراط فى العمل الجماعى، وجعل السكان يدركون معنى وقيمة التضامن والعيش المشترك، وفرض النهر أيضاً على المصريين ضرورة الانضباط فى نظام محدد للحياة الإنسانية والاجتماعية فى الوادى والدلتا، وكان طبيعياً أن ينتهى الانضباط الاجتماعى، بالوحدة بين كل المصريين فى مجتمع موحد، شديد النظام شديد الانضباط.

ومن قمة الوادى فى مصر العليا إلى أدناه، وفى كل الدلتا باتساعها، قام المصريون بتقسيم الأراضى الزراعية إلى أحواض، وما زال الفلاحون إلى اليوم يتحدثون عن الحوض الشرقى والغربى للحقول، وكانت الأحواض الزراعية هى التى تحدد القطاع الزراعى، الذى تطور فيما بعد وأصبح إقليماً.

هكذا انفرد النيل برسم وتشكيل خريطة مصر، منذ فجر الوجود والتاريخ، ومنذ فجر الحضارة الأولى، وهو الذى فرض تقسيم الأراضى الزراعية إلى أحواض، وفرض نظام العمل الجماعى فى الزراعة والرى.

العمل الجماعى الموحد

فرضت قواعد الرى، ضرورة أن يعتمد سكان كل حوض زراعى على أنفسهم، وعلى جيرانهم، لأن المياه كانت تجرى من حوض لآخر، ومن إقليم لآخر، بامتداد مصر كلها، هكذا انخرط المصريون جميعاً فى نظام موحد للزراعة والرى، وفرض مبدأ الانضباط نفسه على الجميع، باعتباره القانون الحاكم والملزم للجميع، بلا استثناء، فماذا حدث للمصريين فى العصر الحديث، أين منا، حضارة آبائنا الأولين؟!

فقد كانت قواعد الزراعة والرى عادلة تماماً، ومرضية للجميع، وكان منطقياً أن يؤدى الانضباط فى المجتمع الزراعى الموحد إلى ظهور السلطة العليا، التى يخضع لها الجميع تماماً للإشراف على التطبيق الصارم لقواعد الرى والزراعة العادلة.

نهر.. أم سلطة عليا؟!

وهكذا أصبح نهر النيل هو السلطة الفعلية التى فرضت مبادئ النظام والمركزية فى مجتمع المصريين الأوائل منذ فجر التاريخ، وكان المجتمع المركزى الموحد، هو نواة الدولة المركزية التي ظهرت لأول مرة فى التاريخ، فى وادى ودلتا النيل فى مصر، ويتساءلون فى العصر الحديث لماذا تستعصى مصر على التقسيم والانقسام؟ لعن الله إخوان الإرهاب فى كل كتاب.

ويسجل المؤرخون أن النيل فرض على المجتمع المصرى القديم ضرورة الاستسلام لسلطة مركزية واحدة وموحدة، سلطة عليا لملك مطلق السلطات، وهو أيضاً القاضى العادل، الذى يمسك بالسلطة، وبعد نجاح الفرنسى شامبليون فى فك رموز الكتابة الهيروغليفية القديمة، اكتشف المؤرخون، أن عصر البطالمة، بما فيه عصر الملكة كليوباترا، لم يقدموا شيئاً جديداً، لنظام الرى فى مصر، كما كانت مصر تحت حكم الرومان تعانى الانهيار والتراجع، ونكتشف فى النهاية أن المصريين القدماء فى العصر الفرعونى سبقوا كل الأمم التالية لهم فى فهم درس النيل وتقاليد وعادات النهر الخالد، قبل كل الحضارات بأربعين قرناً على الأقل.

الشمس خلقت النيل

ويشعر المؤرخون بالدهشة أحياناً، لأن مصر، هى الأقرب إلى المناطق الاستوائية، ذات الشمس الحارقة، من بين كل حضارات العالم القديم، وهذا يجعلنا نتوقف بالكثير من الدهشة والتأمل لدور الشمس وتأثيرها على حياة المصريين منذ فجر الحضارة.

وحقائق الوجود، لا تتغير، فما زالت ساعات الشمس فى مصر ثابتة، لا تتغير تقريباً، صيفاً وشتاءً، فى حين أن ساعات الفجر والشروق، وساعات الغسق والغروب قصيرة جداً، وتلقى الشمس بأشعتها على وادى النيل ودلتاه المنبسطة، فتنتشر النور والضياء فى كل مكان، وترفع درجة الحرارة أيضاً بما لا يحدث فى أى وادٍ آخر للحضارة القديمة، سواء فى الصين أو الهند أو فارس، أو اليونان.

فى مصر العليا، لا يوجد ضباب يخفى مجد الشمس العظيم، ومن النادر جداً أن تظهر سحب داكنة تخفى وجه السماء الأزرق، ولذلك نجد الشمس تلمع وتتوهج، والقمر يضئ، والنجوم ساطعة فى سماء مصر، ببريق خالد، يصل إلى حد المعجزات، وقد أعطت الشمس لمصر مناخاً مليئاً بالنور والإشراق، أكثر من أى بلد آخر فى حوض البحر المتوسط، وقال هيرودوت إن المصريين يشعرون بأنهم يدينون للشمس بالمناخ اللطيف الذى يناسب حياة الإنسان والنبات، وقالوا إن نور الشمس، يطيل من عمر الإنسان!!

وكم تغنى المصريون بقرص الشمس، وقالوا إن الشمس هى التى خلقت النيل فى العالم السفلى، وجاءت به إلى الأرض لتطعم أبناء مصر، وقالوا للشمس، أنت الرب الإله - رع.

وهكذا نكتشف أن النيل هو الإله الذى خلق الأرض السوداء فى مصر والنيل من صنع الشمس، المؤلف الأعظم للكون، الذى يعطى الحياة لكل كائن، وكل شىء، ليكون الإله الشمس هو القوة الأعظم التى تحكم العالم.

هكذا ندرك أن نهر النيل هو المصدر الرئيسى للحياة وللإلهام الحضارى، فى مصر منذ فجر الوجود والتاريخ، وسيبقى ملف النيل فى حياتنا مفتوحاً، ما دامت الحياة والوجود، وما دام وجود النيل فى حياتنا قائماً، مهما تكن الأزمات، ومهما تتصاعد المخاطر، وتبدو قصتنا مع النهر الخالد، أطول حتى من أطول انهار الدنيا؟!



خزان سد النهضة..
يبتلع مياه الفيضان بالكامل!

- النيل.. صنع معجزة مصر.. الدولة والشعب والحضارة
- عصر الأسرة الفرعونية السادسة.. بداية التاريخ المكتوب للإنسانية
- المصريون الأوائل اخترعوا الزراعة.. وتفوقوا فى صناعة الذهب والنحاس
- فى أحضان الوادى والدلتا.. أقيمت الدولة المركزية الأولى
- فى انتظار الفيضان.. تعلم الفراعنة حساب الزمن والسنين
- المهندس الذى بنى الهرم الأكبر.. أقام أكبر معجزة معمارية فى التاريخ



تؤكد كل الشواهد والمعطيات أننا نقف أمام بداية جديدة لمصر فى القرن الحادى والعشرين، ويبدو أن انتخاب رئيس جديد لمصر، بالإرادة الحرة للمصريين، هى نقطة الانطلاق الصحيحة على الطريق الطويل والصعب، للديمقراطية والتنمية الشاملة وتروى بقايا حضارة الماضى البعيد، وتحكى شواهد العصر الحديث القصة المجيدة الحقيقية لمصر، الدولة التى عاشت دائماً على ما حققه أبناء شعبها من معجزات.

لم يبالغ كثيراً، الذى اعتبروا أن أهرامات الجيزة من كبرى معجزات الدنيا فى أى عصر، قديماً وحديثاً، ويعترف واقع الوجود الإنسانى منذ فجر الزمن، بأن مصر فى حد ذاتها، الدولة والشعب والحضارة، هى كبرى المعجزات فى تاريخ الإنسانية.

وحين أعلن كهنة آمون فى المعابد أن مصر، هبة النيل، كانوا يؤكدون فى الواقع أن مصر، هى المعجزة الإنسانية والحضارية التى صنعها النيل، وفى إلياذة هوميروس، تغنى الشاعر الإغريقى القديم بمصر، البلد الذى صنعه النهر!!

ولا يوجد نهر آخر فى العالم، صنع معجزة حضارة ومعجزة شعب ومعجزة وطن، مثل نهر النيل فى مصر ويعترف كبار المهندسين فى العصر الحديث بأن المهندس الفرعونى العبقرى الذى خطط لبناء الهرم الأكبر منذ أكثر من أربعة آلاف عام، لم يكن يدرى أنه يخطط لصنع وبناء معجزة معمارية وإنشائية فى أى عصر وعلى مر الزمن.

لكن حضارة مصر العظيمة تروى قصة التفاعل الخلاق بين الإنسان المصرى القديم، والمكان الذى عاش فيه، وهذا التفاعل الخلاق بين الإنسان والأرض والنهر هو الذى صنع عبقرية المكان، عبقرية مصر، ومعجزة الحضارة الكبرى على أرضها منذ فجر التاريخ المكتوب للإنسانية.

ويقال: إن المصريين الأوائل حين عاشوا واستوطنوا الأرض فى وادى ودلتا النيل، وجدوا أنفسهم أمام تحديات هائلة، لأن الحاجة للمياه، جعلتهم يستسلمون للحياة على شواطىء نهر النيل العظيم، ولكن الخوف من الفيضان، والرغبة الجامحة فى استغلال مياهه، دفعتهم لإقامة أول وأعظم حضارة فوق كوكب الأرض، ربما قلنا إن الحضارة لا تصنع بتخطيط مسبق، لكن المنجزات الإنسانية المتوالية والمتراكمة على مر الزمن هى التى تصنع ما نسميه فى النهاية باسم الحضارة.

هكذا فرض واقع الأرض والنهر على المصريين الأوائل ضرورة التفوق، على أنفسهم وعلى الواقع الذى يعيشون فيه، فقد كان فيضان النهر الرهيب فى نظرهم، هو أكبر الوحوش التى تهدد وجودهم، لكنهم نجحوا فى النهاية فى استئناس وحش الفيضان، وعاشوا معه وعلى مياهه الغنية بكل أسباب الحياة، يكفى أن الفيضان هو الذى جعلهم يلجأون للزراعة بالرى، لأول مرة فى التاريخ.

مياه من العالم السفلى

واعتقد المصريون قديماً، أن مياه النيل، تهبط من السماء على الأرض، أو أن الإله آمون، مؤلف الكون الأعظم هو الذى يأتى بمياه النيل من العالم السفلى.

ولسنا ندرى حتى الآن، لماذا قامت صاحبة الجلالة حتشبسوت، ملكة مصر بزيارة بلاد بونت- إثيوبيا حالياً؟! هل كان هناك إدراك مصرى قديم بأن مياه النيل تنبع من الحبشة؟ سؤال ليست له إجابة، لكن الزيارة حدثت قديماً، بما يؤكد اتساع قطاع علاقات مصر الدولية فى العالم القديم، من أقصى أعماق إفريقيا فى الجنوب، وحتى اليونان وسوريا ولبنان، وشبه الجزيرة العربية، بل إن صحراء مصر الشرقية كانت تسمى صحراء العرب.

وهذا يؤكد، بالجغرافيا والتاريخ أن إثيوبيا دولة قديمة، إن لم تكن مثل مصر، فهى على الأقل قريبة منها، والقاعدة الذهبية فى العلاقات الدولية تؤكد استحالة الصراعات والنزاعات بين الدول والشعوب التى تجمع بينها أحواض الأنهار الكبرى، أو الدول التى تشترك فى أرض أو نهر أو بحر.

البحث عن حسن الجوار

ولذلك اخترع السياسيون والدبلوماسيون تعبيرات حسن الجوار، والاعتماد المتبادل، وتوازن المصالح، فى محاولة واضحة لاستبعاد أسباب ودوافع الصراع فى أى علاقات دولية وهذا يعنى أن إثيوبيا ليست عدواً، ولا يجب أن تكون أبداً عدواً فى يوم من الأيام، ربما كانت مصر مأخوذة دائماً بالانفتاح على أسباب وأبواب التقدم والحضارة فى شمالى البحر المتوسط فى أوروبا أو حتى أمريكا، لكن هناك حقيقة جغرافية أبدية فى حياتنا، هى نهر النيل، الذى يفرض على مصر ضرورة ألا تنسى جذورها الإفريقية، لأنها هى الأصل فى وجود وبقاء دولة صنعها النهر، هى مصر.

وفى هذين الكتابين «النيل والحضارة المصرية» للمؤرخ الفرنسى إلكسندر موريه»، و«النيل الأزرق» للرحالة الإنجليزى آلان مورهيد، نتوقف بالتأمل والفحص أمام معجزات النيل فى مصر، فقد فرض واقع النهر والأرض على المصريين الأوائل ضرورة التفوق على أنفسهم وعلى الواقع الذى يعيشون فيه، كما يفرض الواقع على المصريين اليوم بعد ثورتى يناير و٣٠ يونيو ضرورة التفوق على أنفسهم وتغيير الواقع الذى يعيشون فيه، وصنع معجزة جديدة لمصر وشعبها.

ربما كان هناك فى الغرب، وبالتحديد فى إسرائيل وأمريكا وبعض دول أوروبا، من يخططون لتوريط مصر فى نزاع رهيب على المياه فى الجنوب، وفى أمريكا وأوروبا وإسرائيل خبراء كبار هم الذين ابتكروا تعبير «صراعات المياه» باعتبارها كبري أزمات القرن الحادى والعشرين، وهذا يكشف أن المؤامرة قادمة من الشمال، إسرائيلية وأمريكية وأوروبية، رغم أنها تحدث فى أقصى الجنوب.. فى إثيوبيا.

الحصار بالأزمات

وتجرى المحاولات الواسعة بوضوح لحصار مصر بالأزمات من كل اتجاه، ففى الداخل نجد مصر تعيش تحت حصار جرائم الإرهاب والأزمة الاقتصادية الخانقة، وفى الخارج يجرى وضع سيناريو رهيب للصراع على المياه مع إثيوبيا والحقيقة أن إثيوبيا لم تتوفر لها مطلقاً فى أى عصر، القدرة على استغلال مياه النيل الأزرق، المصدر الرئيسى لكل ما لدى مصر من مياه، وعجزت إثيوبيا عن استغلال مياه النيل الأزرق لأسباب اقتصادية وسياسية وفنية وتكنولوجية.

لكن إثيوبيا تبنى اليوم سداً هائلاً فى منابع النيل، قرب الحدود مع السودان، والخزان الهائل الموجود خلف السد، يتسع لاستيعاب فيضان المياه بالكامل على مدى عام ونصف العام، ولا يمكننا تجاهل حقيقة أن لهذا السد نتائج سلبية على مصر والسودان، ويعترف خبراء المياه حول العالم بأن لسد النهضة العظيم فى إثيوبيا قصة دولية طويلة ومعقدة تقف وراء السد، وعملية البناء والتمويل، وهذه خيوط المؤامرة الدولية التى تقف وراء بناء السد المفاجىء، فى أعقاب انفجارات وتقلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويتردد فى عواصم عربية وعالمية أنه توجد أصابع غريبة تحاول العبث بأمن مصر المائى، باعتبارها الدولة الوحيدة على كوكب الأرض التى تعتمد بالكامل على مياه النيل، فى وجودها وبقائها، وفى قصة مياه النيل، لا يوجد لدى مصر ما يمكن أن تتنازل عنه.

التعايش مع الخطر

وفى كتابه «النيل والحضارة المصرية» يؤكد الفرنسى إلكسندر موريه أن أحداً لا يدرى كم من القرون مرت على أرض مصر، حتى أقام فيها هؤلاء المصريون الأوائل، الذين توفرت لديهم القدرة على مواجهة مخاطر فيضان النيل السنوى فى كل صيف، من البداية ابتكر المصريون الأوائل بأسلوب هندسى فريد الوسائل القادرة على احتواء خطر الفيضان الجارف، وقاموا بحفر الترع والمصارف الموازية لنهر النيل، لاستيعاب مياه الفيضان الزائدة، كما أقاموا الحواجز العالية على شواطىء النهر لحماية بيوتهم من خطر المياه المرتفعة، بل إنهم حرصوا على إقامة بيوتهم أيضاً فى أماكن مرتفعة بعيدة عن مستوى مياه الفيضان المرتفع.

لم يبق من المصريين الأوائل سوى الأدوات التى ساعدتهم على الحياة، والأسلحة التى وفرت لهم الحماية فى مواجهة خطر الحيوانات المفترسة، أو هجمات القبائل الرحل، القادمة من صحراء العرب والصحراء الشرقية أو الصحراء الليبية، وهى الصحراء الغربية حالياً، فقد كان نهر النيل يتواجد تحت حصار الصحراء من الشرق والغرب، وما زال هذا الواقع الجغرافى يستعصى على التغيير حتى اليوم.

ولا ندرى حتى الآن، ما هى التكنولوجيا التى توفرت للمصريين القدماء

وجعلتهم يصنعون أسلحتهم من أحجار الجرانيت المسنونة الحادة، رغم أنها أحجار شديدة الصلابة.

كما أنهم ابتكروا الكثير من أدوات الزينة المصنوعة من العظام ومن العاج، لكن السر الأعظم يكمن فى تلك التكنولوجيا القديمة بالغة التقدم التى جعلتهم يصنعون الذهب والنحاس، وهما من أغلى المعادن حتى اليوم.

حرث الأرض

وحين أقام المصريون الأوائل فى وادى النيل قاموا بتربية الماشية والدواجن لكن التطور الحضارى الحقيقى كان فى اختراع الزراعة ومعرفة الإنسان كيف يمكنه حرث الأرض، ومن البداية عرف المصرى القديم كيف يمكنه استغلال الثيران القوية فى حرث الأرض، وهى تكنولوجيا ظلت قائمة فى مصر على مدى آلاف السنين، ربما حتى اليوم لكن المصرى القديم الذى اخترع الزراعة بالرى لأول مرة فى التاريخ، تمكن أيضاً من التقاط النباتات القابلة للزراعة، وربما كان المصريون القدماء أول من زرعوا القمح والشعير والذرة لإنتاج الخبز، لكنهم أيضاً نجحوا فى زراعة الكتان، لإنتاج المواد القابلة للغزل والنسيج وصناعة الملابس.

اكتشف المصريون الأوائل، وفى وقت مبكر جداً، أن الحمير هى أفضل وسائل المواصلات، وتروى التوراة أن نبى الله إبراهيم قام بزيارة لفرعون مصر، الذى أهداه قطعاناً كبيرة من الأبقار والأغنام والحمير، قبل خروجه من مصر، ولا يمكن لأحد اليوم إحصاء متى وفى أى زمن عاش سيدنا إبراهيم، لكن الواقع التاريخى يكشف أن حضارة مصر الفرعونية، سبقت كل الحضارات القديمة فى اليونان وفارس بأربعين قرناً على الأقل.

واستغل الفراعنة أيضاً نهر النيل فى السباحة فوق مياهه بزوارق صغيرة، كانت تنقلهم من مكان إلى مكان، باعتباره وسيلة آمنة للمواصلات.

تعايش وتطبيع

هكذا بدأت عملية التعايش والتطبيع البطيئة جداً بين المصريين الأوائل ونهر النيل العظيم، لم تكن هذه العملية سهلة أو بسيطة لأنها تطلبت الكثير من الجهد والصبر والفكر، والفهم لطبيعة الأرض والنهر، وعاداته وتقاليده السنوية التى لا

تنقطع فى كل صيف، حين ترتفع مستويات المياه فى مجراه، بصورة جارفة شديدة الخطر على حياة الإنسان والحيوان والنبات.

ولم تحدث عملية التعايش والتطبيع فى العلاقات بين المصريين الأوائل والأرض والنهر، إلا من خلال نظام اجتماعى بالغ التطور والقوة، انتقل بالمصريين سريعاً من عصر القبيلة إلى عصر الدولة المركزية والإمبراطورية.

تاريخ بلا وثائق

ربما لا توجد وثائق مكتوبة تحكى لنا قصة ما حدث، لكن سكان مصر القديمة تركوا لنا ما يدل عليهم، وعلى حقيقة الحياة فى عصرهم، فقد رسموا صورهم فوق جدران المعابد، وفوق الأوانى، وتركوا وراءهم بقايا البيوت التى عاشوا فيها، والزوارق التى سبحوا فيها فوق مياه النيل.

ونقش المصريون القدماء أيضاً صور الصقور والفيلة على جدران المعابد والقصور، ووقف الفراعنة دائماً أمام قرص الشمس فى انبهار وإعجاز وتقديس، والعجيب أن أدوات الحياة وأسلحة هؤلاء الأقدمين ظلت مستعملة حتى نهاية الحضارة المصرية القديمة، وتروى نصوص وبرديات الهرم المسجلة منذ الأسرة الفرعونية السادسة، أن هذا العصر البعيد جداً، لم يكن سوى بداية التاريخ المكتوب للإنسانية كلها، فوق كوكب الأرض ففى هذا العصر كان «الكبير» أوساروهو الذى يحكم القبيلة، وهو ما يسميه خبراء علم الاجتماع السياسى اليوم بأنه عصر الخضوع لحكم «كبير القبيلة» أو عصر الجيرونقراطية.

سلطان النيل وسطوته

من الواضح أن قروناً طويلة مرت وانقضت، قبل أن يدرك الإنسان المصرى القديم، كيف يمكنه حرث الأرض، وكيف يمكن أن يزرع المحاصيل، ويرويها بمياه النيل العظيم، وكيف يحصد محاصيله فى نهاية الموسم الزراعى، وما زال مدهشاً حتى اليوم، كيف حافظ المصرى القديم على التربة الخصبة للوادى والدلتا، التى جاء بها نهر النيل من العالم المجهول على مدى آلاف السنين، وربما ملايين السنين.

وقد فرض نهر النيل سطوته بقوة على حياة المصريين الأوائل، وفرض عليهم

ضـرورة التـحـول والانتـقـال السـريع من الحـيـاة القـبليـة البـدائيـة، إلى الحـيـاة الاجتماعيـة الحـديثـة جداً، ويمكن أن يقـال إن نهـر النيل هو الذى انفـرد بصنع وتشكيل المجتمع فى مصـر القديمـة، فقـد فـرض التـحكم فى مـياه النهـر على المصريين الأوائل ضرورة العيش المشترك، والتعاون فى الزراعة والرى.

وهكذا انتقل المصريون من حياة القبيلة إلى الإقليم، وحين تعددت الأقاليم فى مـصـر العليـا والدلتـا، سـرعـان مـا توحـدت الأقـاليم تحت سلطة مـركـزية مـوحدة، هـى سلطة الدولة، أو سلطة الملك الإله، ومن هنا بدأ عصـر الأسـرات الفرعونية. اخترع المصريون الكتابة، بالنقش على الحجر، وقد تعمدوا النقش على أشـد الأحـجـار صلابة، وهـى أحـجـار الجـرانيت لأنهم اعـتقـدوا فى قضـيـة الخلود، وأن لغـة الحـروف المقدسـة الهـيـروغليـفـيـة غـيـر قـابلة للزوال، مـثل حضارتهم.

فى البـدايـة، سـجلوا اسـمـاء الملوك، وتـاريخ الحـروب والأحـداث السـيـاسـيـة الكبـرى، ربما لأن الإنسـان كـائن سيـاسـى بطبـعـه، وسـرعـان مـا تحـولت التـقـاليد الشـفـهيـة المتوارثة إلى عقـائد دينـية، وسـرعـان مـا تحـول المجتـمع الإنسـانى فى مـصـر القـديمـة إلى دولة مـركـزية انتقلت بمصـر من عـصـر القـبـيلة إلى عـصـر الإمبراطورية.

تحت قيادة الملك الإله

وتخلص المصـريون مبكراً جـداً من عـصـر القـبـائل والعـشـائر، وفـرض عليـهم النيل ضرورة تقسيم أراضـى الوادى والدلتا إلى أحواض زراعية، كل مجموعة من الأحـواض تشكل إقليمـاً وتتـوحـد أقـاليم الـوادى والدلتـا، تحت قـيـادة الملك الإله، وهنا جـاءت أول دولة فـى التـاريخ، وقـد ارتبط المصـريون الأوائل بـالأرض وبالنهـر من أجل العمل والاشتغال بـالزراعـة، وتوفيـر أسـبـاب الحياة، ويبـدو أن المجتـمع المصرى القـديم تـوافـرت فيـه كل أسـبـاب التـقـدم الحـضـارى، ففـى العـصـور التى انشغل فيها البشـر حول العـالم بالصـيد، والزراعـة بالمطر عـرف المصريون مـعنى الاسـتقـرار فوق الأرض وفى الوطن، واقتسـموا العـمل فيـمـا بينهم، ليقـوم بعضـهم بزراعـة الأرض، ويقـوم بعضـهم بصناعـة أدوات الحـيـاة، ويقـوم آخـرون بصـنـاعـة الأسلحـة وتوفيـر أسـبـاب ووسـائل الدفـاع عن المجتمع المصـرى القـديم وحـمـاية تقدمه.

الأرض هى الأهم

وبالفعل قام المصريون بتقسيم الوادى والدلتا إلى أقاليم، توفر الإطار العملى لنظام السكان، وفى هذا النظام لم يكن المهم هو الإنسان، لأن الأرض كانت هى الأهم دائماً وبقيت الأرض وملكية الأرض وزراعة الأرض هى أهم القضايا فى حياة المصريين الأوائل، ولم تختلف القضية حتى اليوم.

وكان كل إقليم زراعى، يتكون من أرض، ومدينة هى العاصمة ولا يمكن فى هذه المرحلة المبكرة جداً من تاريخ مصر أن نتصور أن سكان المدينة كانوا يختلفون عن الفلاحين الذين يعملون فى زراعة الأرض، فقد كانت المدينة هى المكان المحاط بالحصون التى توفر الحماية للجميع، فهى المكان الذى يعود إليه الفلاحون والصيادون ورعاة الماشية، الذين يقضون نهارهم فى العمل الشاق، ليعودوا إلى المدينة «عندما يأتى المساء».

وأطلق المصريون القدماء على المدينة اسم «نوت»، وهى محاطة بالقلاع والحصون على شكل دائرة، لتوفير الحماية للسكان ضد هجمات القبائل الرحل القادمين من صحراء العرب- الصحراء الشرقية، أو الصحراء الليبية الغربية حالياً.

حساب الزمن

وربما كان أفضل ما تعلم المصريون من حياتهم فى أحضان نهر النيل، هو أنهم تعلموا حساب السنين والزمن، ووضعوا أول تقويم للسنة الشمسية فى التاريخ، وعرفوا أن أيام السنة تمتد ٣٦٥ يوماً، تنقسم إلى ١٢ شهراً، كل شهر منها ٣٠ يوماً، بالإضافة إلى شهر واحد يمتد لستة أيام فقط فى نهاية العام.

ولو بدأ تاريخ مصر القديمة بوضع التقويم لحساب السنين، فإن هذا يعطى للحضارة المصرية مساحة طويلة من الزمن، تمتد لأربعة آلاف عام على الأقل، ولا يمكن للمؤرخين إحصاء وحساب السنين بالآلاف ببساطة لأن رحلة المصريين القدماء فى التحول من العصر الحجرى إلى عصر النظام السياسى والاجتماعى للدولة المركزية الموحدة والملك الإله كانت طويلة جداً وتستعصى على أى حسابات، فى غياب الوثائق والكتابات التى توفر المعلومات.

العمالة الماهرة

مرت على الإنسانية خمسة آلاف عام تقريباً، قبل ظهور المسيحية، لم يترك الإنسان القديم فيها سوى أدوات عصره وحياته، لا أحد يدرى حتى اليوم، كيف اكتشف المصريون القدماء صناعة الزجاج والنحاس والذهب وصناعة الغزل والنسيج.

لكن يلاحظ المؤرخون فى هذا العصر أن المصريين القدماء كانوا شعباً لا نظير له فى توفر العمالة الماهرة جداً المتخصصة فى صناعة المعادن والأسلحة، وانفرد المصريون بالحياة الاجتماعية المختلفة، حيث أقاموا المجتمع الإنسانى الواسع، الذى تذوب فيه القبيلة والعشيرة، وتتوحد فيه أقاليم الدولة تحت سلطة الملك الإله، الذى يمثل السماء على الأرض.

ومن الواضح أن المصريين تعلموا فى أحضان النهر العظيم حساب الزمن والسنين منذ ما قبل عصر الملك مينا، موحد القطرين، الوادى فى مصر العليا، والدلتا فى مصر السفلى فى عام ٣١٥٠ قبل الميلاد وقد كانت مصر، الدولة الموحدة خاضعة لديكتاتورية الملك الإله الذى يحكم بالحق الإلهى، لأن الملك، إن لم يكن هو ظل الإله على الأرض، فهو الإله نفسه!!

ولذلك كانت كل المؤسسات والمصالح الاجتماعية والسياسية والدينية مركزة فى يد الملك الإله.

ولذلك قالوا قديماً إن نهر النيل، كان سبباً فى وجود مصر أول دولة فى تاريخ العالم، وكانت مصر دائماً معجزة تسبق عصرها، ولا شك فى أن الذين ربطوا وجودهم بنهر النيل فى الماضى البعيد، لا يمكنهم التفريط اليوم فى السبب الوحيد لبقائهم، وهو نهر النيل، ويكفى أن النيل يجعلنا نتحدث عن الماضى وكأنه حدث بالأمس، وليس من آلاف السنين، ويبقى النيل فى حياتنا هو قصة الأمس واليوم والغد، ولذلك فهى قصة طويلة جداً.



نهر النيل.. صاحب السيادة

- الفراعنة، صنعوا الحضارة، دفاعاً عن وجودهم
- التوراة: أنهار الجنة، تشبه أنهار مصر!
- ٣٤١ تمثالاً فى معبد الكرنك، بعدد ملوك مصر القديمة!
- المصريون قاموا بأول ثورة فى التاريخ ضد الملك الإله
- كيف جلس ٧٠ ملكاً على العرش فى ٧٠ يوماً؟!
- لماذا ظل نهر النيل لغزاً غامضاً حتى القرن الـ ١٨؟!



يمكننا أن نقول الآن إن ملفات مصر الكبرى قد أصبحت فى أيد أمينة، مسئولة أمام الشعب، وأمام التاريخ عن مستقبل هذا الجيل من المصريين.

فقد أعطى الشعب كلمته، ومنح ثقته الكاملة للمشير عبدالفتاح السيسى، ولم يبق علينا وعليه، سوى أن نحدد لأنفسنا الطريق الجديد الذى يجب أن نسير فيه لبناء مصر من جديد.

ولن نبالغ إذا قلنا إن كل الملفات فى مصر أصبحت ذات أولوية وأهمية بالغة، الاقتصاد، ليس أقل أهمية من الأمن، ومياه النيل لا تسبق العدالة الاجتماعية، والحقيقة أن الثورة فى مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، قد كشفت كل نقاط الضعف التى تعانى منها مصر، وفى النهاية لابد أن نعترف بأن نقاط الضعف والألم فى حياة المصريين هى التى فتحت الأبواب واسعة لحدوث انفجار الثورة، وما تلاها من تقلبات حادة وعنيفة ودموية فى أحيان كثيرة.

ويبقى ملف مياه النيل شائكاً، لأنه يرتبط بوجود مصر الدولة والشعب والأرض، منذ فجر الزمن وحتى اليوم.

لم يتغير شىء فى مصر، على مدى أكثر من ٢٥ ألف سنة هى عمر الحضارة والحياة المتقدمة فوق أرض مصر.

فقد عاشت مصر وعاش المصريون على مياه النيل، وكم توالت الأعوام والقرون بالآلاف، وبقى نهر النيل دائماً هو مصدر الحياة والبقاء، لمصر وللمصريين.

وهذه هى الحقيقة الكبرى فى حياتنا وفى تاريخنا التى تستعصى على التغيير، منذ فجر الوجود والزمن، وحتى اليوم.

تلك هى إذن مصر، بلد النيل، التى شقت الترع والقنوات لاستيعاب مياه الفيضان الهائجة، ولترويض النهر، واستغلاله فى الزراعة والرى، وتوفير المياه العذبة الضرورية لحياة الإنسان والنبات والحيوان.

هذه هى مصر التى يقول المؤرخ الإغريقى هيرودوت: إنها لم تتغير، منذ آلاف السنين، البلد الذى يمتد من مدينة ممفس - منف والقاهرة حالياً - حتى أسوان.

وظل نهر النيل هو اللغز الغامض، المثير للحيرة فى حياة المصريين، ومن البدايات التى لم يسجل عنها التاريخ شيئاً، نظر المصريون إلى نهر النيل باعتباره معجزة كبرى، ولم يملك أحد منهم تفسيرًا واضحاً لتيار المياه المعجز الذى يجرى بين الضفتين فى قوة صاخبة تزيح كل ما يقف فى طريقها فى موسم الفيضان.

، وفى كل العصور، نظر المفكرون والشعراء إلى نهر النيل فى دهشة وانبهار، كيف تنساب مياه النهر بهذه القوة الرهيبة وسط صحراء العرب فى الشرق، والصحراء الليبية فى الغرب، ربما لا يوجد نهر آخر فى العالم تحدى حصار الصحراء، مثل نهر النيل؟!

ما سر هذا الجمال الفريد ؟!

لا يوجد تفسير جاهز وواضح لهذا الجمال وهذا الغموض الذى صنعه النهر فوق أرض مصر، ويمكن أن يقال اليوم إن نهر النيل، ينفرد بين كل أنهار العالم، بأنه نهر ذو سيادة، فرض سيادته على الأرض والبشر فى مصر، وهو الذى رسم خريطة مصر حسب إرادته المطلقة، بلا تدخل من أحد، وبلا دعوة من أحد، وشق طريقه لمصر عبر رحلة طويلة تمتد لآلاف الأميال فى أواسط إفريقيا، وحتى البحر المتوسط.

بهذا التوصيف، يكون النيل، نهراً لا نظير له بين أنهار العالم، قد لا يكون النيل أكبر أنهار الدنيا، وهو بالتأكيد ليس أكثر مياهاً، لكن من المؤكد أن تاريخ هذا النهر الخالد يرتبط بالبدايات الأولى للوجود الإنسانى ذاته فوق كوكب الأرض.

متى بدأت ؟

ومازلنا حتى اليوم - نرى ونشاهد حركة المياه بين ضفتى النهر، لكننا باليقين، لا نعرف متى بدأت؟، ولا كيف شقت طريقها الطويل الصعب وسط الصحارى، لتتحول الرمال الصفراء إلى تربة طينية شديدة الخصوبة؟.

لم يبالغ الذين قالوا إن مصر بلد مكتسب، هبة النيل، لأن مصر فى الواقع استوردت المياه من أعماق إفريقيا البعيدة، ولحسن الحظ أن المياه لم تأت وحدها، بل جاءت معها بالطمى الذى غطى الرمال الصفراء بأخصب تربة فى التاريخ.

وفى هذين الكتابين «النيل والحضارة الفرعونية» للمؤرخ الفرنسى إلكسندر موريه، و«النيل الأزرق» للرحالة ألان مورهيد، نكتشف أن نهر النيل هو الذى فرض هذا التعبير الخالد على ألسنة البشر منذ بدايات التاريخ الأولى وهى الحقيقة التى أقر المصريون بها واعترفوا بأن بلادهم هى «هبة النيل».

وكم تغير الزمن، وتغير وجه التاريخ والوجود على مدى آلاف السنين، وبقيت حقيقة واحدة لا تتغير حتى اليوم، وهى أن مصر مازالت هبة النيل، وما زال وجودها وبقاؤها يعتمد فقط على استمرار وجود المياه بين ضفتى النهر، قوية وغنية، هى المصدر الرئيسى لكل أسباب الحياة، وبدون مياه النيل - لا قدر الله - تتحول مصر من الوجود إلى العدم!

اذن مصر هى البلد التى صنعها وأقامها النهر، وهى البلد التى رسم النهر خطوطها وحدودها، وعاشت بالنيل وعليه، منذ الأزل وحتى اليوم.

اللغة والحضارة

ومع نهر النيل، تبقى مصر دائماً هى البلد الملئ بالألغاز والمعجزات التى ليس لها تفسير حتى اليوم، فلم يبق من المصريين القدماء أحد يحكى لنا قصة ذلك الماضى البعيد المجيد، لم يبق سوى آثار المعابد والقصور، لم يبق سوى الأهرامات، وهى الآثار، التى نحاول ويحاول المؤرخون من خلالها أن يتعرفوا على قصة الحضارة المصرية، وقصة لغة الحروف المقدسة، وهى اللغة الهيروغليفية القديمة، التى تشبه إلى حد كبير اللغة القبطية، التى ما زالت تقام بها الصلوات فى الكنائس القبطية المصرية.

ويؤكد هيرودوت ومعه مؤرخون كثيرون أن حضارة مصر القديمة تمتد لأكثر من ٢٥ ألف عام، وليس سبعة آلاف عام كما يتردد أحياناً، لأن الحياة والحضارة فى مصر تطورت من عصر إلى عصر، ومن زمن إلى زمن، على مدى آلاف السنين.

بين أنهار الجنة وأنهار مصر!

وبفضل النيل، قامت فى مصر أول دولة فى التاريخ، وحقاً صنع النيل وجود الدولة وحدودها، وأعطى للإنسان المصرى القديم الفرصة والقدرة على مواجهة تحديات الوجود والبقاء، والحقيقة أن الإنسان المصرى القديم قد دافع عن حياته ووجوده، حين اتجه إلى ترويض النهر والفيضان، واستغلال مياه النهر فى ممارسة الزراعة بالرى، التى ازدهرت وتطورت على مدى آلاف السنين، لتصنع حضارة مبهرة فى أى عصر وأى زمن.

ويتساءل المؤرخون وعلماء المصريات فى دهشة وانبهار، ويقولون: هل حقاً أن قصة الوجود الإنسانى فوق كوكب الأرض، قد بدأت فى مصر؟!

إن القصص الواردة فى التوراة، أقدم الكتب الدينية المعروفة، تذكر أن أنهار الجنة، تشبه أنهار مصر!!

صدق أو لا تصدق!! ولذلك قالوا: إن مصر هى أرض الامتداد فى الزمن والسنين بلا حدود، أو هى أرض الخلود، والخلود، هو الحلم الأثير لدى ملوك الفراعنة، أبناء الآلهة، الذين كانوا يقومون بدور الوسيط بين الإنسان والسماء!!

يقول هيرودوت: منذ خمسة آلاف سنة، إن مصر كانت دائماً هى مصر وعلى مدى آلاف السنين، فى قصة تاريخية لم تنقطع أبداً، وكان كهنة آمون فى معبد الكرنك العظيم يشيرون إلى تماثيل الملوك فى فخر واعتزاز، حيث تم إحصاء ٣٤١ تمثالاً لملوك توارثوا حكم مصر، منذ بداية العالم، وكانت مصر دائماً تخضع لحكم ملك واحد، وخالد، الملك - الإله.

صدمة حضارية قديمة

ويعترف هيرودوت بأنه تعرض لصدمة حضارية أدارت رأسه حين دخل إلى مصر وزارها لأول مرة، حيث وجد كل شئ يثير الدهشة والإبهار والتأمل، والحقيقة أن ما يرويه هيرودوت يقدم لنا فى النهاية قصة اكتشاف مصر وحضارة مصر.

فى عصر الأسرات، من الأسرة الثالثة حتى الرابعة، كان يطلق عليها اسم «أسرات ممفيس الملكية»، بعد أن انتقل المركز السياسى للسلطة من تانيس إلى ممفيس، ومدينة الشمس، هيلوبوليس، فى هذا العصر ازدهرت الحياة فى وادى ودلتا النيل، وبلغت مرحلة كبرى من النضج الحضارى، فى ظل نظام ملكى صارم كان الملوك يحكمون فيه بالحق الإلهى، لكن حدث تراجع مفاجىء، وانهارت سلطة الملك الإله تحت ضغوط ومؤامرات من الكهنة والنبلاء، وشهدت مصر فى عصر الأسرة الخامسة أول اضطرابات اجتماعية وسياسية، تحولت لأول مرة ثورة كبرى فى التاريخ، يقول المؤرخون: إن هذه الثورة هددت وجود مصر ذاتها، فقد حدث بين نهاية الأسرة الثامنة فى ٢٨٦٠ قبل الميلاد، وبداية الأسرة الثانية عشرة تغيير هائل، وتوفرت الظروف التى أدت لحدوث ثورة اجتماعية كبرى، أثرت على الاستقرار السياسى والاجتماعى للجماهير الواسعة من المصريين.

فقد تعرضت سلطة الملك للضعف، بعد حكم الملك بيبى الثانى وحدثت الفوضى، ويقول المؤرخ اليهودى القديم مانثو: إن المجتمع المصرى القديم فى هذا العصر تعرض لفوضى كبرى، خاصة بعد أن ظل الملك بيبى الثانى فى الحكم لفترة طويلة جدا، ويقال إن سبعين ملكاً توارثوا حكم مصر، خلال سبعين يوماً أى فى كل صباح كان هناك ملك يسقط، ليرتفع على عرش مصر ملك آخر جديد، وربما كان درس التاريخ القديم يشير هنا إلى أن طول بقاء الملك أو الحاكم، أياً كان اسمه فى السلطة، يورث الفوضى والثورة والانهيار، حتى فى مصر القديمة.

أين كنا؟وكيف أصبحنا؟!

قد لا يكون من المنطق أن نقول أين كنا فى مصر؟! وأين كان الآخرون؟! والحقيقة أن قصة السبق الحضارى لمصر، ارتبطت دائماً بقصة وجود النيل فى حياة المصريين.

ويؤكد المؤرخون أن هناك ارتباطاً عضوياً بين أحواض الأنهار الكبرى والحضارة، وهذا هو ما حدث فى مصر القديمة، وفى الصين والهند.

ومع ذلك فقد ظل نهر النيل لغزاً جغرافياً وتاريخياً يستعصى على الفهم حتى أوائل القرن الثامن عشر، حين بدأت رحلات المغامرين الأوروبيين حول العالم، فقد تأخرت عملية رسم خريطة دقيقة لحوض ومنابع النيل طويلاً، حتى بعد اكتشاف الأمريكتين واستراليا ونيوزيلندا..

وفى النهاية تحول نهر النيل إلى مصدر للإغراء والإلهام للكثيرين من الرحالة الأوروبيين، خاصة الإنجليز والفرنسيين وفى كتابه «النيل الأزرق» يحكى الرحالة الإنجليزى ألان مورهيد، قصة رحالة إنجليزى آخر سبقه فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، يدعى جيمس بروس قام بجولات ورحلات واسعة فى مختلف أنحاء إثيوبيا، حاول من خلالها اكتشاف منابع النيل الأزرق وبحيرة تانا.

رحلة فى عمق الزمن

يقول جيمس بروس: إن مشاهد الحياة فى إثيوبيا خلال القرن الثامن عشر، وبالتحديد فى ١٧٧٢، كانت واضحة المعالم والخطوط، وعادت به مشاهد الحياة حول أنهار إثيوبيا الكبرى إلى الوراء فى عمق الزمن، وبالتحديد إلى العصور الوسطى، فقد تحولت صراعات ومعارك القبائل إلى مشاهد من الحرب والرعب والفزع التى تتراكم أكواماً فوق أكوام، وتمتلىء ساحات المعارك بجثث القتلى والجرحى ملقاة على الأرض فى وحشية بلا معنى أو هدف سوى إراقة الدماء من أجل إراقة الدماء، رغم انتشار المسيحية القبطية والكنيسة القبطية فى إثيوبيا من أقدم كنائس العالم وهى تنافس الكنيسة المصرية من حيث القدم والعمر الزمنى.

ووقف الرحالة الإنجليزى جيمس بروس فى ذهول، لا يدرى ما هو السر وراء معارك القتل وإراقة الدماء بين قبائل إثيوبيا فى ذلك الوقت، ويقول إن هذه المعارك الدموية كانت تصنع ضوضاء هائلة من الرعب والفزع فى قلوب البشر، ولم يجد ما يقوله سوى أن هذا العالم المسيحى البربرى، يبدو مثيراً للدهشة، مع أن الدين هو الذى يصنع الحضارة، وهنا فى إثيوبيا، جاء الدين مبكراً، ومع ذلك تأخرت الحضارة، بمعنى لم تأت!!

الطبيب الماهر

يقول جيمس بروس: إن رؤساء القبائل فى إثيوبيا رحبوا به باعتباره طبيباً ماهراً، ولولا ذلك، لقاموا بقتله!

ويروى أنه اكتشف خلال أربعة أيام فقط من أيام ديسمبر ١٧٧١، أن إثيوبيا كلها تحولت إلى ساحة حرب واسعة بين القبائل، وفى أجواء القتل وإراقة الدماء، استحال عليه العودة إلى لندن مرة أخرى، وعلى مدى شهور، أتيحت له

الفرصة لمراقبة المجتمع فى إثيوبيا، ومحاولة فهم طبيعة السكان الذين يعيشون على صيد السمك بوسائل بدائية فى بحيرة تانا.

ومن الملاحظات الأولى لبروس، أن مياه بحيرة تانا فوق مرتفعات إثيوبيا الشاهقة - على ارتفاع عشرة آلاف قدم تقريباً - كانت باردة جداً بما يكفى لطرد التماسيح منها، لكن البحيرة مع ذلك كانت مليئة بالكثير من الحيوانات المائية الضخمة، خاصة فرس النهر، وعلى الشواطئ تمرح قطعان الغزلان والجاموس الوحشى بحرية تامة.

لحوم حمراء وجنس حر

لكن المثير للدهشة هنا هى قدرة الناس من أبناء قبائل إثيوبيا على التهام اللحوم النيئة، بلا طهو أو شواء..

كان الخوف يسكن قلوب أشجع الرجال والشباب، خوفاً من أن يتم سحبهم بالقوة إلى ساحات المعارك والقتال، حيث لا يكون فى انتظارهم شىء، سوى الموت، أما من ينجو من الموت ويسقط فى الأسر، فإن مصيره يكون أسوأ، لأن الأعداء يمثلون بجثث الأحياء بوحشية لا نظير لها، حيث يتم قطع الأيدى والأرجل والأنوف للأسرى وهم أحياء، فقد كانت هذه هى النتائج المؤكدة لما بعد أى معركة بين القبائل فى إثيوبيا فى ذلك العصر، والعجيب أن المناخ الحار، كان ينشر الأوبئة والأمراض على نطاق واسع، ليجد السكان المسالمون أنفسهم تحت حصار المعارك والأمراض من كل مكان!

صراخ البقر

، وما بين المعارك، يحلو لرؤساء القبائل اقامة الاحتفالات والولائم الكبرى، التى يقدم فيها اللحم الأحمر نيئاً للضيوف فى كرم واسع، وحين يعلو صراخ البقر عند الذبح يكون هذا جرس الإنذار، الذى يدعو الضيوف للجلوس حول مائدة الطعام، وبعد ذلك تقام حفلات الجنس الجماعى للرجال والنساء، بلا خجل أو أى قيود، كل شىء مباح، بلا أى احساس بالعار، وبعد جهد هائل شق جيمس بروس طريقه الطويل من إثيوبيا إلى صحراء السودان، حتى وصل إلى مدينة أسوان فى مصر فى ديسمبر ١٧٧٢، حيث شعر بأنه عاد للحضارة، رغم أن مصر كانت تعيش رهينة لحكم المماليك والعثمانيين المظلم.

هكذا نكتشف أن النيل نبع وجاء إلى مصر من إثيوبيا، لكنه لم يفرض سيادته على حياة الناس فى إثيوبيا، لكن منذ الوجود، فرض سيادته على حياة المصريين، وقام بتشكيل خريطة مصر، كما نعرفها ونراها اليوم.

، وربما قلنا إن سد النهضة هو أول محاولة من جانب إثيوبيا للاستفادة من مياه النيل، ولكن ليس على حساب حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل، والقصة جديرة بالتأمل والدراسة والحديث المطول.



سد النهضة..
ونهاية الزمن ونهاية إسرائيل

هل حقاً.. تجف مياه النيل .. وتجف أنهار العالم فى أواخر الأيام؟!



يمكن للإنسان تقدير حسابات كل شىء.. إلا حسابات الموت والحياة.. ويمكن للإنسان أن يدعى العلم بكل شىء.. إلا حسابات بداية الزمن.. ونهايته!

أحياناً.. تبدو نهاية الزمن.. أقرب مما نتصور.. وأحياناً أخرى تبدو أبعد مما نتصور.. والمسألة ليست حسابات بشر إذن.. وإذا كانت نهاية الزمن.. وعداً من الله حقاً.. فإن معادلات الفيزياء والرياضيات الحديثة.. تؤكد أن نهاية الزمن والحياة قادمة لا محالة.. لكن تبقى الحقيقة أكبر من قدرة الإنسان على الحساب والتحليل.. وأبعد من قدرة الإنسان على تحديد الموعد!

ربما أدرك الإنسان بما توفر لديه من علم.. أن للحياة على الأرض نهاية.. هو فى الطريق إليها.. بلا إرادة منه.. لكن موعد هذه النهاية خارج كل ما لدى الإنسان من علم وحسابات ومعادلات.. وما أوتينا من العلم إلا قليلا!! ويبدو أنه قليل جداً جداً جداً.

ولكن علماء اليهود وأحبارهم.. وقفوا هناك بعيداً على الشاطئ الآخر للزمن.. ينتظرون أن تتحقق نبوءاتهم.. أو نبوءات التوراة.. التى كتبوها بأيديهم.. ويقولون «هى من عند الله»!!

نعم يجلس أحبار اليهود فى تل أبيب.. بعد أن ابتدعوا الأكاذيب على الله وأنبياء الله.. فى انتظار نهاية الزمن.. ونهاية دولة إسرائيل.. فقد أقام اليهود الصهاينة دولة إسرائيل.. ظلماً وعدواناً.. ووقفوا فى معابدهم.. ينتظرون نهاية

إسرائيل.. وينتظرون علامات نهاية الزمن كما وردت فى التوراة.. ومنها نبوءات كتبها الأحبار بأيديهم.. فى الزمن القديم وفى العصور الوسطى.. وحتى فى العصر الحديث.. ولم يكن غريباً أن يقال فى قلب تل أبيب إن الأحبار فى المعابد.. يكتبون النبوءات بأيديهم.. وينتظرون أن تتحقق!!

ونبوءات أحبار اليهود الصهاينة كثيرة جداً.. خاصة ما يتعلق بنهاية دولة إسرائيل.. وهى من علامات نهاية الزمن!!

وقد تعمد الاستعمار البريطانى التآمر لإنشاء دولة إسرائيل فى فلسطين.. لأن بعض باباوات الكنيسة الإنجليزية الصهاينة أفتوا.. بأن إقامة دولة لإسرائيل فى القدس وفلسطين.. من شأنه أن يعجل بنزول المسيح.. وأصبح أحبار اليهود وباباوات المسيحية فى أوروبا فى انتظار المسيح.. أحبار اليهود ينتظرون مجىء المسيح.. على اعتبار أنه لم يأت بعد.. والتوراة بشرت بقدومه.. لكنه لم يأت بعد!! وباباوات المسيحية.. ينتظرون عودته.. ليحكم فى الأرض!!

علامات ونبوءات

هذه هى نبوءات وعلامات نهاية الزمن.. التى يتحدثون عنها فى إسرائيل هذه الأيام.. والنبوءات بالمئات.. والعلامات.. يتوه فيها العقل.. وتتعطل فيها كل الحسابات والمعادلات.

ومن نبوءات التوراة المشهورة جداً.. أن الله سوف «يرفع» العلم والمعرفة.. ويحرم البشر منهما.. عند اقتراب نهاية الزمن!! لكن النبوءة الأخطر على وجه الإطلاق.. هى الحديث عن جفاف كل أنهار العالم.. وكل بحيرات المياه العذبة وينابيعها عند اقتراب نهاية العالم.. أى أن البشر سوف يتعرضون للحرمان من أهم أسباب الحياة والبقاء.. وهو الماء.. الذى جعل منه الله «كل شىء حى».

تؤكد النبوءة التوراتية الأولى.. أن نهر الفرات.. فى العراق وسوريا سوف يتعرض للجفاف.. لفتح الطريق أمام ملوك الشرق.. وهم ملوك إسرائيل طبعاً!

ماذا قيل لإبراهيم؟!

ويقولون فى إسرائيل.. إنهم يتابعون تطورات الزمن بدقة.. ويوماً بيوم.. خاصة أن نهر الفرات.. يمثل الحدود الفاصلة بين الشرق الأوسط وآسيا.. وفى التوراة أن «الرب قال لإبراهيم إنه سوف يعطى شعبه ـ المختار ـ كل

الأرض بين الفرات والنيل» وقد ورد ذلك فى سفر التكوين.. السفر الأول فى التوراة.

ونهر الفرات.. هو أيضاً النهر الذى سيقوم فيه أربعة من الملائكة - الشياطين.. بتنفيذ حكم وقضاء الله.. بقتل ثلث البشر على الأرض خلال ٢٥ ساعة.. أى خلال يوم واحد.. وساعة واحدة.. ويقولون أيضاً إن الفرات واحد من الأنهار الأصلية التى نبعث من جنات عدن.

ولا أحد يدرى لماذا أعطت التوراة اهتماماً كبيراً بنهر الفرات.. هل لأن مملكة سليمان تعرضت للغزو والدمار على أيدى جيوش مملكة بابل.. التى حطمت هيكل سليمان فى بيت المقدس.. وأخذوا الهيكل والتابوت.. وفيه «بقية مما ترك آل موسى وآل هارون».. ووقع كل اليهود فى الأسر.. وتم نقلهم إلى بابل.. عبيداً وسبايا.. لكن نهر النيل أيضاً.. يبدو واسع الذكر فى التوراة.. وفى النبوءات.

وتقول التوراة إنه قد ألقى بالنبى موسى وهو طفل فى سلة من الخوص فى مياه النيل.. وهذا النهر هو الحدود الغربية للأرض الموعودة فى فلسطين.. وهو شريان المياه الرئيسى الذى تعيش عليه مصر.

أسفار وأكاذيب

وقد وردت النبوءات الخاصة بجفاف مياه النيل فى ثلاثة مواضع من التوراة.. وبالتحديد فى سفر إسحاق وفى سفر حزقيال وفى سفر زكريا.. وكلها أسفار مليئة بالأكاذيب.

ويقول أحبار إسرائيل.. الذين يدعون أنهم «يراقبون الزمن» وتطوراته.. وأحداثه.. إنه توجد طرق عديدة يمكن أن يجف بها النهر.. منها أن يأمر الرب النهر بأن يجف.. أو أن يقوم الرب بحرمان النهر من المياه مباشرة بلا وسطاء! أو أن يقوم الإنسان بتغيير مجرى النهر.. بإقامة السدود أو بإقامة نظام لحبس المياه ومنع تدفقها وجريانها فى النهر.. كما حدث فى التاريخ القديم الذى تحكى عنه التوراة.. حين قام داريوس بغزو بابل.. فقام بتغيير مجرى نهر الفرات.. الذى تدفقت مياهه تحت الأسوار العالية للمدينة.. وبذلك أتيح له اقتحامها.. أو كما فعل حزقيا.. ولم يقولوا لنا ماذا فعل؟! لكنهم يقولون إنه ربما يجف النهر بفعل الزمن.. وربما تحول وتغير مجراه بفعل الزمن أيضاً.. مع حدوث تغيير ما فى الأرض فهذا هو ما حدث فى نهر «جيهون» الذى كان ينبع من جنات عدن.. كما ورد فى سفر التكوين.

هوية النهر

ويقولون إن النيل.. نهر هائل.. له وجوده وشخصيته فى التوراة.. ويعيش اليوم ٨٣٪ من سكان مصر على مياه النيل.. وبالقرب منه.. وهو أطول أنهار العالم.. وهو ينبع من إثيوبيا.. ثم ينطلق فى رحلة طويلة جداً تمتد مسافة أربعة آلاف و٨٠٠ ميل.. وخلال رحلته الطويلة يمر بعشر دول.. حتى يصل إلى مصر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.. وتأتى أكثر من ٨٠٪ من مياه النيل.. عن طريق نهر النيل الأزرق.. الذى يبدأ من بحيرة تانا فى مرتفعات إثيوبيا.

والفيضان السنوى لنهر النيل معروف جيداً.. منذ فجر الزمن وبدايات التاريخ المكتوب للبشرية.. ومن قبلها أيضاً بأزمان سحيقة.. وهو من الظواهر الطبيعية شديدة الانتظام على الأرض.. مثل شروق الشمس.. وغروبها.

وقد كتب اليهودى الصهيونى جون فينسى عما أسماه.. «الفيضان الأخير للنيل» وقال إن النيل ينبع من الصحراء القاحلة من منابع تقع فيما وراء كل الآفاق.. وقد أثار نهر النيل دهشة الدنيا بأسرها على مدى عشرات الآلاف من السنين.. وهو منتظم الفيضان.. فى منتصف الصيف الحارق من كل عام.

بلا سحابة فى الأفق

والغريب أن يأتى الفيضان الهائل بالمياه الغزيرة التى تغرق مصر كلها من جنوبها إلى شمالها.. دون أن تظهر فى الأفق.. قطرة مطر واحدة.. أو سحابة واحدة فى السماء.. سماء مصر الزرقاء.. الصافية تماماً.. الخالية من كل السحب.. خاصة فى الصيف!!

وحين يقترب الزمن من نهايته.. وتجف كل أنهار الأرض.. دون سبب ظاهر.. سيبقى النيل شامخاً فى كل عام بالفيضان.. الذى يأتى على مدى ثلاثة أشهر.. فى صيف كل عام.

وكان الفراعنة القدماء.. يعرفون بدقة بالغة موعد الفيضان.. باليوم والساعة.. لكنهم أبداً.. لم يتمكنوا من معرفة حجم الفيضان وكمية المياه الواردة فيه.. لم يستطيعوا أبداً التنبؤ بحجم الفيضان قبل أن يأتى.

ثروة ورفاهية

وقد اعتمدت ثروة ورفاهية مصر منذ فجر التاريخ على نهر النيل.. وتمكن المصريون منذ القدم من قياس حجم المياه فى النيل بدقة بالغة.. وكانوا يقيسون ارتفاع المياه فى كل عام.. وقد أقيمت مقاييس النيل من الشلالات جنوب أسوان.. وعلى امتداد مجرى النهر.. حتى دمياط ورشيد.

وعلى مدى أربعة آلاف عام.. فى الزمن القديم.. كان المصريون يعرفون بدقة حجم المياه اللازمة لرى حقل كل صاحب أرض.. فى مصر القديمة.. أو بلاد الأرض السوداء.

لكن هناك شيئاً ما منع المصريين القدماء من معرفة أين توجد منابع تيار المياه العظيم الذى يجرى بين ضفتى النيل.

أسرار خفية

ويبدو أن النيل.. كان ومازال يخفى الكثير من الأسرار فى منابعه وبين شواطئه.. وفى مياهه.. فهناك الشلالات التى تتدفق المياه من حولها.. ويرتفع صوت الماء فيها بخشونة مخيفة.. وعلى مدى مجرى النهر الطويل جداً.. توجد ستٌ من سلاسل الشلالات.. فى مسافة لا تزيد على ألف كيلو متر.. ويبدو أن هذه الشلالات تتولى حراسة منابع النيل العليا.

ولكن يبدو أن هذه الشلالات كانت من بين الأسباب الرئيسية.. التى جعلت الفراعنة.. لا يمتدون بمملكتهم إلى منابع النيل.. فيما وراء الشلالات.. وعجز ملوك روما أيضاً عن القيام بغزو مناطق الشلالات.. الواقعة فى مجرى النيل.

ويوجد فيما وراء هذه الشلالات.. فى عمق جنوب السودان أراضٍ واسعة من الأحراش البرية.. التى تمتلئ بأشجار البوص.

أحراش وبرارى

وقد ظلت هذه الأحراش البرية فى جنوب السودان من العلامات البارزة على نهاية العالم المعروف فى ذلك الوقت.. أى أن هذه الأحراش.. ينتهى عندها الحد الأقصى للعالم فوق الأرض.. وظلت هذه الأسطورة ثابتة لا شك فيها.. حتى القرن التاسع عشر!!

وتحدثت الأساطير طويلا.. وعلى مدى مئات الأعوام عن الذين حاولوا عبور هذه الأحراش.. وفشلوا فى العودة مرة أخرى.. وقالوا.. لم يحدث مطلقاً أن حاول أحد اختراق أحراش البوص البرى هناك وعاد مرة أخرى، أى أنها كانت الطريق المشهور لمن «يروح ومايرجعش!!».

لم يتم اكتشاف منابع النيل إلا منذ مائة وخمسين عاماً.. أو أكثر قليلاً.. لم يكتشف منابع النيل سوى الرحالة والمغامرين القادمين من أوروبا بأموال كبار أثرياء القارة البيضاء.. لاكتشاف الأراضى المجهولة فى أفريقيا وآسيا.. فقد كانت الخرائط والمعلومات قليلة وأحياناً مغلوطة.. وقليلة الانتشار.. وكان فيها من الأساطير ما يفوق العلم والمعلومات.. وقد اكتشف الرحالة الأوروبيون سلسلة من البحيرات الاستوائية فى قلب أفريقيا.. وعلى ارتفاع خمسة آلاف متر فوق مستوى هذه البحيرات الهائلة.. بالتحديد عند خط الاستواء.. بين أوغندا والكونغو.. توجد جبال ريونزوريس.. التى تنتشر الثلوج فوق قممها العالية بكثافة مدهشة.. ويبدو أن هذه الثلوج العالية تتحدى الشمس الحارقة عند خط الاستواء.. ولذلك قالوا.. إنها جبال القمر.. التى تتحدى الشمس.. وتحدثوا.. وقالوا الكثير عن هذه القمم الثلجية الصامتة.. وقالت الأساطير إن هذه الجبال العالية.. تمسك بالمياه المتجمدة للمحيطات.. ومن العجيب أن نهر النيل الأبيض يبدأ من عند هذه الجبال.. لكن هذه لم تكن الإجابة الكاملة عن السؤال القديم.. من أين تأتى مياه النيل.. ولماذا يرتفع منسوب المياه فى النهر فى الصيف من كل عام بشكل غامض؟!.. ولماذا تغرق مصر بالفيضان؟!

اكتشاف النيل الأزرق

ظل الطريق إلى الشرق صعباً.. يستعصى على كل من يحاول الخوض فيه.. خاصة الأجانب.. فالأحراش البرية فى أقصى الجنوب.. مثل الشلالات بالغة التوحش.. وتقف إثيوبيا عالية.. فوق أبراج الجبال والمرتفعات الشاهقة.. لتهبط المياه غزيرة من فوقها.. إلى صحراء السودان ومصر.. واتضح أخيراً.. أن إثيوبيا هى السر النهائى وراء فيضان النيل الرهيب فى الصيف من كل عام.. وقد ظل الفيضان مجهول المصدر على مدى آلاف السنين.. حتى تم اكتشاف نيل آخر.. هو نهر النيل الأزرق.

ومنذ أن قال المؤرخ الإغريقى القديم هيرودوت إن مصر.. هبة النيل.. اتضح

أن النيل هو نبع المياه الذى لا ينتهى.. والذى قام بدور محورى خالد فى ازدهار حضارة مصر.

ذرات نحاسية

ومنذ فجر الزمن.. اعتادت مياه النيل أن تكتسح القشرة الترابية لجبال ومرتفعات إثيوبيا.. وهى تندفع بقوة من أقصى ارتفاع لها.. لتهبط فجأة نحو صحارى السودان ومصر.. وهى تحمل ذرات التراب النحاسى الأحمر.. الذى أطلق عليه المصريون الغرين.. الذى ترسب فوق رمال الصحارى.. على مدى آلاف السنين.. وهزم الرمال الصفراء.. وأقام فوقها تربة مصر الزراعية.. شديدة الخصوبة.. وهذه معجزة.. من معجزات النيل.. لا نظير لها فى كل أنهار العالم.

فلم يحدث أن جاء نهر بالمياه والتربة.. ولذلك قال المؤرخون وعلماء الجغرافيا إن مصر تستورد المياه والتربة الزراعية من إثيوبيا!!

ويقول العلماء إن مياه النيل وصلت إلى مصر.. وهى محملة بالغرين.. الذى ترسبت ذراته الكثيفة فوق رمال الصحراء فتحولت على مدى مئات الآلاف وربما ملايين السنين إلى أرض خصبة.. فى الواقع أخصب الأراضى الزراعية فوق كوكب الأرض.

ما قبل الفراعنة

وتمكن المصريون القدماء.. حتى قبل عصر الفراعنة بآلاف السنين من الزراعة والتجارة فى القمح والمحاصيل الأخرى وتحكى نبوءات التوراة.. أنه فى مستقبل الزمن ونهاية الأيام سوف تجف الأنهار.. ويجف نهر النيل.. كما فى سفر إسحاق.. الذى يقول فى نبوءة ضد مصر مباشرة.. إن مياه البحر سوف تجف.. وإن النهر سوف يجف.. وسوف تتحول القنوات إلى أماكن مليئة بالقاذورات.. وسوف تختفى فروع النيل.. الدلتا المشهورة التى كانت تتكون من سبعة فروع وسوف تجف المياه فيها.. وتهلك أشجار البوص على طول شواطئ النيل.. التى سوف تتحول إلى أماكن قاحلة.

وتحكى التوراة أن الصيادين سوف يبكون بحرقة.. ضياع المياه.. وغياب السمك.. لأن كل من يلقى بشبكة فى النيل لن يجد أسماكا للصيد.. ومع غياب الزراعة لن يكون هناك خيوط لغزل ونسيج الملابس.

على الشاطئ الآخر

يقف أحبار اليهود الصهاينة فى تل أبيب على الشاطئ الآخر للزمن يراقبون وينتظرون أن تتحقق نبوءات التوراة التى يبدو أنهم كتبوها بأيديهم.. ويقولون «هى من عند الله» وربما كتبوها بأحقادهم على مصر وغيظهم من شعبها العظيم وتراثه الحضارى الخالد.

ربما كان فى سد النهضة الذى تقيمه إثيوبيا فى أعالى النيل نوعا من المؤامرة، لأن خطط مشروع السد وضعها علماء المياه الامريكيون فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بعد قرار الرئيس عبدالناصر تأميم قناة السويس وبناء السد العالى، وقدمت إسرائيل كل المساعدات الفنية الممكنة لإثيوبيا لمساعدتها فى بناء سد النهضة وفى النهاية التقط أحبار اليهود الصهاينة فى تل أبيب الخيط، وبدأوا يتحدثون عن نهاية الزمن ومخاطر جفاف نهر النيل وأن بناء السد يعنى تحويل مجرى النيل.

من تل أبيب إلى أديس أبابا

ويقولون فى تل أبيب.. ويتردد الشىء نفسه فى أديس أبابا إن إثيوبيا قد أرهقها أن مصر تفرض سيطرتها على نهر النيل منذ فجر الوجود ولذلك قررت إثيوبيا إقامة السد لتغيير موازين القوى فى حوض نهر النيل.. حتى يمكنها أن تتحكم فى منابع النيل.. وفى حركة المياه على طول مجراه الرهيب ويتخذون مما حدث فى أمريكا مثالا، ويؤكدون أنه حين يعبث الإنسان بالنهر يصبح كل شىء خطأ مثلما حدث فى غربى الولايات المتحدة حين قامت بتغيير مجرى نهر كلورادو وحدث خطأ هندسى شنيع وغير مقصود مما أدى إلى نشأة بحيرة سالتون بدلا من نهر كلورادو الذى جف واختفى ولم يعد له وجود.

ويتحدثون أيضا عن مصر وما حدث بعد الانتهاء من بناء السد العالى فى أسوان عام ١٩٧٠ فقد ترسب الغرين القادم مع مياه الفيضان خلف السد فى بحيرة ناصر وهذا الغرين الغنى بالخصوبة كان هو السماد الطبيعى الذى يجدد التربة فى وادى النيل ودلتا مصر.

وبعد اختفاء الغرين اضطر الفلاحون فى مصر إلى استهلاك أكثر من مليون طن من السماد الصناعى سنويا لتعويض غياب الغرين فى مياه النيل.

عبث الإنسان

ولذلك قالوا إنه حين يعبث الإنسان بالتدفق الطبيعى للمياه تحدث نتائج سلبية غير مقصودة؛ لأن الإنسان يكون بذلك قد عبث بالأشياء التى خلقها الله.

ويتساءلون ماذا يمكن أن يحدث حين تنتهى إثيوبيا من بناء سد النهضة؟! ويقولون إنه سوف تحدث نتائج مقصودة ونتائج أخرى غير مقصودة، فقد سارعت إثيوبيا إلى بناء السد دون إجراء أية دراسات للجدوى حول المشروع الكبير.

بلا دراسات جدوى

تعمدت إثيوبيا الإسراع ببناء السد، واختصرت الإجراءات الدولية الواجب اتخاذها عند إقامة مشروعات عملاقة.. مثل سد النهضة.

لم تتعاون إثيوبيا وتفتح أبوابها أمام خبراء المياه العالميين لدراسة وتقدير الآثار السلبية للسد بل إن الدراسة الوحيدة التى أجريت حول الآثار السلبية المتوقعة للسد لم تتم إلا بعد البدء فى عملية إنشاء السد بعامين كاملين.

وينظرون فى أديس أبابا إلى دراسات جدوى المشروعات الكبرى باعتبارها نوعا من الرفاهية، ويعترف بيهيرت ديبيبا رئيس شركة الكهرباء فى إثيوبيا بأن دراسات الجدوى لسد النهضة ليست إلا نوعا من الرفاهية التى لا تقدر عليها اثيوبيا!! وقال المسئول الإثيوبى إن أفريقيا تعيش فى الظلام بدون كهرباء.. ولو اعتمدت إثيوبيا على الشروط المسبقة الواجب توفرها لبناء سد النهضة فلن نتمكن من إقامة أى مشروعات لتوليد الكهرباء من المساقط المائية.

مياه كافية

ويتصورون فى تل أبيب أن مصر لا تشعر بالدهشة لأن الخلاف مع إثيوبيا حول سد النهضة مازال قائما. ورغم أن الأبحاث الجديدة تشير إلى أنه توجد بين ضفتى نهر النيل من المنابع حتى المصب النهائى الكثير من المياه الهائلة الكافية لاحتياجات دول حوض النيل العشرة لكن مصر تشعر بالقلق وهذا حقها وأحيانا واجبها وهذا ما يدعو الخبراء حول العالم إلى تأكيد أن سد النهضة الإثيوبى يمكن أن يهدد الاستقرار الإقليمى فى دول حوض النيل.. وهو نوع نادر من الاستقرار الذى ظل قائما وثابتا منذ فجر الوجود ولكن سد النهضة اليوم يبدو خطرا داهما يهدد هذا الاستقرار الموغل فى القدم.

صندوق النقد على الخط

وحدث بالفعل أن طلب صندوق النقد الدولى من إثيوبيا وقف وتعليق العمل فى بناء سد النهضة، وتركيز البحث والدراسات على مبادرات ومشروعات اقتصادية أخرى أكثر جدوى.. لكن إثيوبيا رفضت بشدة وقد نفت مصر بشدة أى نيات لاستخدام القوة لتدمير سد النهضة لكنها مازالت تشعرب القلق البالغ تجاه سد النهضة وما يمثله من خطر على حقوقها فى مياه النيل.

واليوم ترفض إثيوبيا التوقف عن البناء فى المشروع بل وتخطط للانتهاء من السد العملاق بين عامى ٢٠١٥ و٢٠١٧ ويقول المسئولون فى أديس أبابا إنهم سيقومون ببناء سدين آخرين أصغر حجما من سد النهضة لتوليد الكهرباء والطاقة من السدود الثلاثة بما يعادل ثمانية آلاف ميجاوات. ويبدو أن إثيوبيا قد انتهت حتى الآن من بناء أكثر من ٣٠٪ من السد الذى سيكون الأكبر فى أفريقيا.

حروب نهاية الزمن

وتتحدث نبوءات التوراة عن حروب كبرى عديدة سوف تحدث فى العالم، بالإضافة إلى الحرب العامة الشاملة التى سوف تنشب فى جميع أنحاء العالم عند نهاية الزمن والقيامة وما بعدها كما تقول مزامير داود وكما يقول سفر النبوءات.

وتتحدث التوراة عن حرب نهاية الزمان التى سوف يسعى المشاركون فيها إلى محو دولة إسرائيل من الوجود، وحددت التوراة قائمة بأسماء الدول التى سوف تشارك فى هذه الحرب خاصة أن مزامير داود تتحدث بلغة دقيقة للغاية وحين يتحدث العرب والمسلمون فى إيران عن إبادة دولة إسرائيل ومحوها من الوجود، كدولة وشعب فإنهم فى الواقع يرددون النبوءات الدقيقة التى وردت فى سفر النبوءات منذ أكثر من ألفى عام.

تقول النبوءات إن الجيوش سوف تنطلق من «خيام إيدون» التى يعيش فيها الفلسطينيون ومن جنوبى الأردن ومن أبناء إسماعيل - السعوديين - ومن مكان فى وسط الأردن.. ومن هاجريت - مصر - ومن الجبل ومن أماليك عرب سيناء وأسيريا - سوريا - وشمال العراق.

الحرب التى تغلى

ويتحدث سفر حزقيال عن حرب يأجوج ومأجوج وتشمل تركيا وإيران وروسيا وأرمينيا ودول شمال أفريقيا والسودان وإثيوبيا وليبيا.

ويقول الأحبار فى تل أبيب إنهم حين يقرأون عن نقص المياه والسدود وشعوب أفريقيا الذين يمسكون بخناق بعضهم البعض فإن كل هذه الاضطرابات ليس لها نهاية سوى الحرب التى سوف تغلى بين كل هذه الشعوب.

أخيرا يعترف الأحبار الصهاينة فى تل أبيب بأن كراهية إسرائيل سوف تسود وتنتشر فى كل مكان حول العالم ورغم كل الخلافات بين الدول فإنهم سوف يأتون معا للهجوم على إسرائيل.

ومن النبوءات القديمة فى التوراة التى يتحدثون عنها كثيرا فى تل أبيب أن جيوش العرب سوف تتحالف مع جيوش روسيا لتدمير دولة إسرائيل فى أواخر الزمن ونهاية الأيام.

كراهية إسرائيل

يتحدث أحبار اليهود منذ قديم الزمن عن العداء للسامية وهم يقصدون كراهية العالم لليهود فى كل عصر وكل زمن وفى كل مكان حول العالم منذ بداية التاريخ المكتوب للديانات الإبراهيمية السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام.

ويتوقفون حول نبوءة جفاف النيل فى نهاية الزمن ويقولون إن دراسة التاريخ الطبيعى وجيولوجيا البلاد التى تقول التوراة إن جيوشها سوف تقوم بتدمير دولة إسرائيل من شأنها أن تقدم المساعدة فى فهم وإدراك النبوءة الخاصة بجفاف نهر النيل.

مخلب الأسد

ويقولون إنه حين يستخدم الرب ويتخذ من مخلب الأسد مثالا فإننا ندرك كيف يكون مخلب الأسد وكيف يزأر بعنف لإرهاب فريسته قبل الانقضاض عليها.

وحين تتحدث النبوءات عن مياه نهر النيل يكون المقصود هو أن نتأمل صورة

الصراع الرهيب القادم حول المياه والأرض والقبيلة والغذاء والقضايا الاقتصادية والسياسية الكبرى التى سوف تظهر وتنتشر فى العالم.

ويتوقع أحبار اليهود فى تل أبيب أنه لن يمضى وقت طويل حتى تلجأ مصر إلى تنفيذ وعدها بتدمير سد إثيوبيا وهذه من علامات نهاية الزمن كما يتصورها الأحبار فى معابد اليهود فى تل أبيب.

وهنا نكتشف أن أحبار اليهود قد كتبوا نبوءات التوراة بأيديهم وجلسوا ينتظرون أن تتحقق بقلوب وعقول مليئة بالحقد والكراهية لمصر والعرب ولكل من ليسوا يهودا من شعوب العالم حيث يطلقون عليهم اسم «الأغيار»أى غير اليهود.

وهنا نكتشف أن إسرائيل وأمريكا قامتا بدور مشترك فى إقناع إثيوبيا بإقامة سد النهضة وقدموا لها الخبراء الذين قاموا بالتخطيط وقدموا الرسومات الهندسية الكاملة لتصميم السد وكيفية بنائه.

التحريض

فى واشنطن حدد صانع القرار الأمريكى فى الخمسينيات الرئيس وايت أيزنهاور أهدافه بدقة وهى ضرورة إقامة مشروعات مائية فى أعالى ومنابع النيل خاصة فى إثيوبيا لتفريغ السد العالى فى مصر من معناه وحرمان مصر - عبدالناصر من أية فائدة للمشروع العظيم الذى أقيم فى أسوان.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى السابق جرت عملية تحريض أمريكية وإسرائيلية واسعة لدفع إثيوبيا إلى البدء فى إنشاء سد النهضة ليس فقط لأسباب وأهداف اقتصادية ولكن بهدف توريط مصر فى صراعات بعيدة عن إسرائيل هناك بعيدا فى قلب أفريقيا مع إثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل.. مصر التى لم تتلوث أيديها يوما بالحرب مع جيرانها فى أفريقيا يريدون لها أن تتورط بالخطأ فى الحسابات أو بالتحريض للتورط فى أى صراع أو أى حرب فى أى مكان بعيدا عن إسرائيل.

وتبدو الصورة واضحة فى تل أبيب وهم يعترفون بأن معاهدة السلام مع مصر لا تعنى الاستبعاد المطلق لخطر الحرب رغم أن إسرائيل عاشت فى سلام تام مع مصر على مدى ٣٥ عاما حتى الآن. ويؤكد الخبراء السياسيون فى تل أبيب أن إسرائيل وحدها مهما تكن لا تستطيع الوقوف فى وجه قوة سكانية

وسياسية كبرى مثل مصر. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف اليوم مع إسرائيل ضد العرب والفلسطينيين فإن الحقائق القائمة على الأرض تؤكد أن الدعم العسكرى و المالى الأمريكى لإسرائيل ليس أبديا ولن يبقى إلى الأبد ومن هنا جاء التخطيط الجهنمى وجاءت المؤامرة التى أوعزت لإثيوبيا القيام ببناء سد النهضة العملاق فى أعالى مساقط المياه فى النيل الأزرق.

لكن مصر على وعى كامل بالمؤامرة وسوف تعطى للسلام الفرصة الكاملة حتى لا تتحقق نبوءات أحبار اليهود السوداء التى يكتبونها بأيديهم ويقولون هى من عند الله!!

ويسقط أحبار تل أبيب وتسقط نبوءاتهم السوداء عليهم وباءً ووبالا!



هـــل حقـــاً
هبة النيل فى خطر..؟

- هل حقا أن..سد النهضة مؤامرة فى منابع النيل؟!
- مصر.. والتحدى الأكبر فى القرن الجديد
- سد النهضة.. الأزمة والحل
- هبة النيل.. أسطورة تبحث عن مستقبل!
- هبة النيل.. لا ترتضى بالخلود بديلاً
- هبة النيل.. وحلم المجد الدائم!



علماء.. ضد السدود

يسعى خبراء وعلماء المياه حول العالم.. للبحث عن النقطة السحرية التى تتصالح عندها وتتلاقى.. مصالح الدول الرئيسية فى أحواض الأنهار الكبرى.. خاصة مصر وإثيوبيا.. فى حوض نهر النيل.

لم يعد خبراء المياه فى العالم.. يرحبون بإقامة السدود العملاقة على الأنهار الكبرى.. وهذه مفاجآت علمية خطيرة.. قد تكون مصدر إحباط هائل.. لكل من يخططون ويريدون إقامة مشروعات كبرى للسدود العملاقة.. مثل سد النهضة الذى تقيمه إثيوبيا حالياً داخل أراضيها.. فى منابع نهر النيل.

وفى دراسة بالغة الأهمية لمجموعة من خبراء المياه فى جامعة أوكسفورد البريطانية.. اتفق الخبراء والحكماء على إصدار حكم لا استئناف له.. برفض إقامة السدود الكبرى على الأنهار.. وقال العلماء الإنجليز فى حيثيات «الحكم» العلمى الرافض لإنشاء السدود الكبرى.. إن مثل هذه المشروعات العملاقة تكلف ميزانيات الدول مبالغ مالية طائلة.. رغم أن مشروعات السدود.. بطبيعتها.. تدمر البيئة الطبيعية.. وتثير الصراعات وتنتهك حقوق الإنسان.

وهذا يعنى أن السدود العظمى.. مشروعات بلا جدوى اقتصادية.. أو على الأقل جدواها الاقتصادية موضع شك.

وقد تناولت الدراسة التى قام بها علماء جامعة أوكسفورد البريطانية نحو

٢٤٥ سداً من السدود العظمى حول العالم.. وقد أقيمت جميعاً خلال الفترة من ١٩٣٤ وحتى ٢٠٠٧.. أى قبل أن تبدأ إثيوبيا فى إقامة سد النهضة المشهور بأربعة أعوام كاملة.

وقد أنفقت دول العالم المختلفة مبالغ مالية طائلة على مشروعات السدود العملاقة.. وقد تجاوزت ٧٥٪ من هذه السدود الميزانيات المالية المخصصة لها.. وتجاوزت كل ما هو مخطط من مبالغ مالية.. وأحياناً أضعاف ما هو مخطط ومتوفر من أموال.

ولم يتم الانتهاء من أى سد من هذه السدود فى الموعد المحدد له.. وتأخرت كل السدود عن موعد الافتتاح بأعوام طويلة.. زادت من أعباء التكاليف.. وقللت من الفوائد والعوائد.. وهددت البيئة بتغييرات كارثية.

لا يوجد سد أقيم فى أى مكان حول العالم.. ولم يؤد إلى آثار سلبية سيئة على حياة الإنسان والبيئة.. رغم التكلفة الباهظة.. ويقال إن السدود تقام كوسيلة لإيجاد حلول لمشاكل الفقر والزراعة.. لكن مشاكل الفقر والزراعة تتفاقم دائماً.. سواء بالسدود أو بدونها.. وتبقى بلا حل.. وكثيراً ما تؤدى السدود إلى مشاكل أخرى من نوع جديد.. لم يتصورها أحد.. ولم يخطط لمواجهتها أحد.

يؤكد خبراء جامعة أوكسفورد أن السدود العظمى بطبيعتها تستهلك فترات طويلة جداً من الزمن حتى يتم الانتهاء من إنشائها.. ويصعب عادة إحصاء السنوات اللازمة لإنشاء أى سد بدقة علمية.. لأن فترة الإنشاء أكبر من أى حسابات.. مما يجعل هذه السدود.. عديمة الجدوى.. وعاجزة عن إيجاد الحلول اللازمة للأزمات الملحة.. الخاصة بتوليد الكهرباء والطاقة.

ومن المزعج.. أن أخطاء الماضى فى بناء السدود العملاقة.. لم يتوقف أمامها أحد.. ولم يحاول الخبراء الوقوف أمامها بالدرس والفحص.. لأن خبراء المياه يفضلون دراسة إنشاء السدود.. على دراسة عيوبها وعيوب إنشائها.. وأثبتت كل التجارب أن الدراسة المسبقة لتكاليف إنشاء أى مشروع لسد عملاق.. تكون دائماً خاطئة.

ويوصى علماء أوكسفورد.. كل دولة تخطط أو تقوم بإنشاء سد جديد عملاق على أى نهر فى العالم.. بضرورة أن تأخذ فى اعتبارها أن الميزانية المبدئية للإنشاء.. غير دقيقة.. وأن تكاليف إقامة السد سوف تتجاوز هذه الميزانية

وربما تقفز لأضعافها.. ولن يتم الإنتهاء من السد.. مهما يكن فى الموعد المحدد له.

وكل هذا يحرم المشروع من أى جدوى اقتصادية.. كما أن كل المخططات والرسوم الهندسية لإقامة أى سد.. لا تأخذ فى الاعتبار الآثار السلبية للمشروع على البيئة.. مما يؤثر بالسلب على مشروعية إقامة السد.. خاصة إذا تعلق الأمر بالسعى لتوليد الكهرباء والطاقة.

ويتصور البعض أن توليد الكهرباء من السدود والمساقط المائية.. يوفر مصدراً نظيفاً للطاقة.. وهذه ليست إلا أكذوبة علمية كبرى.. لأن توليد الكهرباء من المساقط المائية يؤثر بالسلب على البيئة.. خاصة بسبب الغازات السامة التى تنتج عن ذلك.. ولم يكن يتحسب لها أحد من قبل.

أحلام.. وأحقاد فى أديس أبابا

ومع ذلك.. يجرى الحديث على نطاق واسع فى إثيوبيا عن سد النهضة باعتباره حلم الأجيال.. الذى أصبح حقيقة قائمة فى وجه التاريخ.. فى يوم ٢ أبريل ٢٠١١.. حين قام ميليس زيناوى رئيس وزراء الحكومة الفيدرالية لإثيوبيا بوضع حجر الأساس لإقامة السد.. وتعمدت إثيوبيا أن تبدأ عملية البناء بعد أسابيع قليلة من سقوط الرئيس حسنى مبارك فى القاهرة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويتحدثون عن سد النهضة فى إثيوبيا.. باعتباره المشروع العملاق.. الذى سوف يغير التاريخ.. تاريخ إثيوبيا.. وتاريخ نهر النيل.. لأن حجز مياه الفيضان خلف السد.. يعنى تغيير طبيعة المياه فى مجرى النيل.. ولن تنساب المياه إلى مصر على مدى ثلاثة أشهر فى كل صيف.. ومن المؤكد أن استكمال بناء سد النهضة فى إثيوبيا من شأنه أن يؤدى إلى إحداث تغيير هائل فى جدول مياه النيل فى مصر.

ومن البداية.. وبعد استكمال السد.. وفى فترة ملء الخزان الرهيب وراءه.. سوف يتغير جدول ومواعيد المياه خلف السد العالى فى أسوان وفى بحيرة ناصر.. وسوف يتغير جدول توليد الكهرباء من توربينات السد العالى العملاقة!

ولن يحدث كل ذلك إلا إذا حدث تصالح فى المصالح بين إثيوبيا ومصر.. والفرصة متاحة بقوة لحسابات حسن الجوار التاريخى بين البلدين.. ولحسابات

التعاون المشترك.. وحسابات الروابط التاريخية والأبدية التى تربط مصر وإثيوبيا.. ويبدو أنه حدث شرخ ما.. فى علاقات الصداقة التاريخية بين مصر وإثيوبيا.. فقد تغيرت لغة الحديث عن مصر فى أديس أبابا.. ولم يعد هناك من يتحدث عن مصر باعتبارها الشقيقة الإفريقية.. التى ساندت حركات التحرر من الاستعمار فى جميع أنحاء أفريقيا، ورغم أنه لم يحدث فى كل تاريخ مصر الحديث أن تحولت مصر إلى دولة غزو وتوسع.. فإنه يوجد حالياً فى أديس أبابا من يتهمون مصر بأنها دولة لديها طموحات توسعية.. وأنها تسعى لبناء التقدم والتنمية على حساب دول حوض النيل.. وقائمة الاتهامات الموجهة لمصر فى صحف أديس أبابا.. تشمل مشروعات التنمية العملاقة.. التى جرى الحديث طويلاً عنها فى عصر الرئيس حسنى مبارك.. ولم تنفذ.. خاصة مشروع توشكى.. ومشروع زراعة شمال سيناء.

يقول الصحفى الإثيوبى هابتا نوباى: إن إثيوبيا تشعر بالقلق البالغ تجاه المشروعات الزراعية العملاقة التى خططت مصر لإقامتها.. اعتماداً على مياه النيل.. خاصة مشروع توشكى.. وخزان توشكى للمياه.. الذى يعادل مشروع السد العالى.

ورغم أن حكومة الرئيس مبارك تكاسلت وربما تراجعت عن استكمال المشروع.. لضعف الإرادة السياسية والوطنية.. فإن الأحاديث الإعلامية المطولة عن مشروع توشكى.. أثارت القلق البالغ فى إثيوبيا.. وهو نوع من القلق.. يصل إلى درجة الحقد الدفين.

ويعترف الإعلام الإثيوبى أن أعراض الشعور بالقلق قد عادت إلى أديس أبابا بعد قرار الرئيس عبدالفتاح السيسى.. بإحياء مشروع توشكى.. وتوفير الاستثمارات اللازمة لاستئناف العمل فيه.

لكن هناك مشروعات أخرى جرى الحديث عنها طويلاً فى القاهرة.. ولم تتحقق.. ولكنها مع ذلك أثارت القلق البالغ فى إثيوبيا.. وكانت مصدراً للشائعات والأكاذيب الواسعة.. التى يعود بعضها بكل تأكيد إلى مصادر إسرائيلية.. فقد تحدثت الصحافة الإثيوبية عن مشروع إقامة جسر يربط بين مصر والمملكة العربية السعودية على خليج العقبة.. جنوب شرم الشيخ.. وقالوا إن هذا ليس مجرد كوبرى هائل أو جسر كبير يربط الأراضى المصرية بالسعودية.. لكنه مشروع لجسر يحمل بين طياته أيضاً أنابيب هائلة لنقل مياه النيل العذبة وتحويلها إلى الأماكن الإسلامية المقدسة فى مكة والمدينة المنورة.

ورغم أن المشروع لم يتم.. وربما لن يتم.. فإن الشائعات حوله فى أديس أبابا ما زالت قائمة.. تقاوم الحقيقة القائمة على الأرض.. وهى أن مشروع الجسر الذى طال الحديث عنه ربما لا يتحقق على الإطلاق... كما أنه لم يتضمن مطلقا أى مشروعات لخط أنابيب لنقل مياه النيل للسعودية.. لكنها أكاذيب الصحافة الإسرائيلية.. وأكاذيب عملاء الموساد والمخابرات الإسرائيلية.. التى تجد آذانا صاغية فى إثيوبيا وفى كل مكان.. ورغم أن الدنيا كلها تعلم جيداً أن جهاز المخابرات الإسرائيلى الموساد.. هو المصدر الرئيسى لكل الشائعات والأخبار الكاذبة فى العالم.. فإن الناس فى كل الدنيا تحب أن تسمع أى شئ.. حتى ولو الأكاذيب.. التى لن يصدقها أحد.

كما جرت أحاديث طويلة فى صحافة وإعلام القاهرة حول المشروع القومى لزراعة ٢٥٠ ألف فدان فى منطقة سهل الطينة بشمال سيناء.. مشروع ترعة السلام ونقل مياه النيل فى سحارات ضخمة أسفل قناة السويس.. لرى الأراضى الصحراوية هناك وتحويلها إلى حقول خضراء.. ورغم أن مثل هذه المشروع يستهدف التوسع الزراعى اللازم لتوفير الغذاء الأكثر من تسعين مليونا من البشر هم تعداد سكان مصر حالياً ..فإن إثيوبيا تنظر لمثل هذه المشروعات ربما بنوع من الغيرة وربما الحقد.. ويقولون إن مصر تبالغ فى الإسراف فى استغلال مياه النيل فى زراعة الصحراء.. مع أن إثيوبيا وشعبها يعانون منذ زمن طويل من مخاطر المجاعات والفقر.. الذى يهبط بمستوى معيشة البشر إلى مستوى معيشة الحيوانات البرية فى الغابة.. ويتوقفون أمام المشروعات القومية العملاقة التى جرى الحديث عنها طويلاً فى عصر مبارك.. ولم يتحقق منها شئ.. مثل المشروع القومى لإقامة المحطات النووية لتوليد الكهرباء فى الضبعة.. وبرنامج الفضاء المصرى الطموح.. ويقولون إن كل هذه المشروعات توكد أن الآفاق مفتوحة أمام مصر.. لتحقيق كل طموحات شعبها.. لكنهم يعترفون أيضاً بأن المشروع القومى للمحطات النووية.. لا يعتمد على مياه النيل فى شئ.. وأيضاً برنامج الفضاء المصرى.. الذى يوجد مثيل له فى الهند وإسرائيل والعديد من دول العالم التى سبقت مصر فى التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الفضاء.

ويبدو أنهم أصبحوا فى أديس بابا يتابعون أخبار مصر باهتمام بالغ.. وهذا من حقهم.. ولكن من الواضح أن طموحات مصر التنموية تثير القلق وأحياناً الخوف لديهم.

.. ويعترفون فى أديس أبابا بأن مصر.. هبة النيل.. وصاحبة حضارة عظيمة وقديمة.. والسودان وإثيوبيا أيضاً من دول الحضارات الكبرى فى أفريقيا السمراء.. وإذا كانت مصر تسعى بقوة لاستعادة ماضيها العظيم.. فلماذا لا تدخل إثيوبيا أيضاً فى السباق من أجل صنع الحضارة.. ويكون سد النهضة هو نقطة الانطلاق؟!

وتتحدث صحف إثيوبيا عن كيمياء السياسة والجغرافيا.. المليئة بالتفاعلات السلبية حالياً بين مصر وإثيوبيا.. ويقولون.. إن مصر تستحق التحية والتقدير.. لأنها تمتلك من كبار العلماء والمثقفين.. الذين لديهم القدرات والمواهب العظيمة اللازمة للتخطيط لمثل هذه المشروعات الكبرى.. لكن مثل هذه المشروعات تؤثر بالسلب.. على إثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى.. ببساطة لأن مصر تبدو فى سباق رهيب مع الزمن لإقامة مشروعات زراعية كبرى فى صحاريها.. طولاً وعرضا.. شمالا وجنوبا.. وكل هذه المشروعات تنطوى على اختيارات سلبية فى مجالات استغلال المياه والإسراف فيها.. وربما إهدارها داخل الصحراء.

ويرصدون فى إثيوبيا المشروعات العملاقة.. التى يجرى الحديث عنها فى مصر.. بإسراف.. خاصة مشروعات استصلاح الأراضى فى الصحراء الواسعة.. حيث الشمس حارقة.. ومعدلات البخر بالنسبة للمياه مرتفعة والتجمعات السكانية تكاد تكون معدومة!

ففى صحارى مصر.. ترتفع مخاطر فقدان المياه بالتبخر.. كما أن زراعة الأراضى الصحراوية تتطلب كميات هائلة من المياه.. ويحدث ذلك فى وقت ندرك فيه جميعاً أن معدلات تدفق المياه فى النيل غير ثابتة.. وكميات المياه محدودة.. وستكون أكثر ندرة فى المستقبل.. بسبب مخاطر الجفاف والتصحر فى أفريقيا كلها.. وليس فى دول حوض النيل وإثيوبيا فقط.. وهنا يحدث التناقض.. بين سعى مصر لزراعة الصحراء .. وسعى إثيوبيا ودول حوض النيل لمكافحة المجاعات والجفاف والتصحر.

والأسوأ من كل ذلك أنهم يتحدثون.. عن أسباب خفية وبرامج سرية لدى مصر تدفعها للإصرار على زراعة الصحراء .. والإسراف فى استغلال المياه.. فى مجال ليست له جدوى اقتصادية.

وهنا.. يبدو أن إثيوبيا تنسى جيوش العاطلين من شباب مصر.. الذى

يحلمون بفرصة عمل فى أى مجال يدر عليهم دخل خصوصاً الزراعة.. حرفة الآباء والأجداد.

كما أن مصر.. تنفرد بين كل دول حوض النيل بأن مساحة الأرض الزراعية فيها.. على ضفتى النيل بالوادى والدلتا.. لا تزيد على سبعة ملايين فدان.. مجهدة من طول الاستزراع منذ آلاف السنين.. ومن طول الموسم الزراعى فيها.. الذى يمتد لثلاثة مواسم سنوياً وثلاثة محاصيل.. والمعروف أن كل بلاد الدنيا.. بما فى ذلك أمريكا.. وهى أكبر بلد زراعى فى العالم.. لا تزرع حقولها إلا بمحصول واحد سنوياً.. حسب الاحتياج.. وحسب الرغبة.

ورغم أن مصر.. تعانى من أزمة أمن غذائى منذ السبعينيات.. ونقص حاد فى القمح والحبوب.. واللحوم وزيوت الطعام.. لكنهم فى إثيوبيا ينصحون مصر بأن يقتصر استغلال المياه لديها على الأغراض الصناعية والسياحية.

ومرة أخرى.. نأتى لصداع المطالب الإثيوبية.. التى تدعو إلى الاقتسام العادل لمياه النيل.. وهو تعبير دبلوماسى رشيق.. ليس له سوى معنى واحد.. هو الرغبة الجامحة فى الخصم من حصة مصر الثابتة فى مياه النيل وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً.

وقد بدأ التوتر يتصاعد حول المياه.. وهو ما ينذر بمواجهات حادة مع دول منابع وأعالى النيل الأخرى.. وليس إثيوبيا فقط.. بل هناك.. أوغندا وكينيا وتنزانيا.. فقد تحول العطش لمياه النيل إلى جوع قارس فى دول حوض النيل.

وتبدو إثيوبيا فى حيرة أمام موقف الرئيس الراحل أنور السادات وكرمه الزائد عن الحد.. حيث تحدث عن نقل مياه النيل إلى إسرائيل.. وهى ليست من دول حوض النيل.. ورغم أن السادات لم يكن يتحدث بجدية فى هذا الموضوع.. ودفع حياته ثمناً لمشروع السلام الذى خاض فيه.. ومات السادات وماتت كل مشروعات وأحلام السلام من بعده.. لكن إثيوبيا.. ما زالت تتوقف بالكثير من الشك عند كلام السادات.. والحرب من أجل المياه.. ونقل مياه النيل لإسرائيل.. وهو مشروع يستحيل أن يتحقق فى أى وقت وأى عصر فى مصر.

وتتردد الشائعات حول مياه النيل.. وما أكثرها فى أديس أبابا.. ويؤكدون أن الزعيم الليبى الراحل معمر القذافى أجرى مباحثات مع الرئيس الأسبق حسنى مبارك.. لتحويل مياه النيل إلى صحارى ليبيا.. وهذه نكتة سياسية سخيفة أخرى.. لا تجد شفاه يمكن أن تضحك لها فى أى مكان.

ويقولون فى أديس أبابا.. إن هذا الكرم المصرى.. الزائد فى إهداء مياه النيل إلى جيران لا وجود لهم فى حوض النيل.. كان فى الماضى يبعث على القلق.. لكنه أصبح الآن مثيراً للأزمات.

وعلى مدى سنوات طويلة.. وبالتحديد منذ منتصف السبعينيات.. وعصر أنور السادات.. وحتى اليوم.. خسرت مصر الكثير من رصيدها التاريخى والحضارى فى أفريقيا، فقد تجاهلت مصر.. حقيقة جغرافية غير قابلة للتغيير.. وهى أنها بلد يقع فى أقصى شمال شرق أفريقيا.. وظلت مصر تركز بصرها ونظرها كله.. على وهم الاستثمارات والتكنولوجيا القادمة من أمريكا وغرب أوروبا.. ونسيت تماماً البعد الأفريقى.. وحتى العربى.. لوجودها.. ووجود شعبها.

وكانت النهاية الحتمية للوهم الأمريكى والأوروبى فى مصر.. هى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

على مدى أكثر من ٤٥ عاماً مضت ضاع من مصر رصيدها الأفريقى العظيم.. حين كانت رائدة التحرر الوطنى فى أفريقيا.. وحلم كل ثوار القارة السمراء.. من نيلسون مانديلا.. إلى كوامى نيكروما وأحمد سيكتورى.. وحتى إمبراطور إثيوبيا هيلا سياسى.. الذى كان ضيفاً دائماً على القاهرة فى كل مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية.. ومنظمة التعاون الأفروآسيوى.

اليوم.. ضاع وتبدد كل هذا الرصيد السياسى العظيم لمصر - جمال عبدالناصر.. وأصبحت مصر فى قفص الاتهام.. وبصراحة تستغل إثيوبيا ذلك لصالحها بشدة.. ويتهمون مصر بأنها تعيش على مياه النيل القادمة من إثيوبيا فى قلب أفريقيا.. رغم أنها تنظر باحتقار وعدوانية لجيرانها الدائمين فى أفريقيا، ويتهمون مصر بالسيطرة على مياه النيل والهيمنة عليها!!

ويأخذون على مصر تهديدات الرئيس الإرهابى المعزول محمد مرسى.. الذى قال إن كل الاختيارات على المائدة.. بما فى ذلك الاختيار العسكرى لحل أزمة سد النهضة.

ويقولون: إن مصر تلوح بقوتها العسكرية.. لأنها لا تتصور نهر النيل دون أن تنفرد بالهيمنة عليه.. ولذلك فإن مصر تسعى للضغط على جيرانها فى الجنوب حتى يقوموا بالانحناء دائماً أمام شروطها.. وإلا تحركت عسكرياً.

وتتعرض مصر أيضاً للاتهام بالإسراف فى استغلال واستخدام نهر النيل.. فى المقابل على إثيوبيا أن تقبل بالموت جوعاً وفقراً.. وهذا يؤكد أن مصر.. ما زالت دولة ترفض التخلى عن طموحاتها التوسعية.

بالطبع لا يوجد دليل واحد فى كل تاريخ أفريقيا.. القديم والحديث.. يؤكد أن مصر كانت يوماً دولة عدوان وتوسع.. لكنهم يتهمون مصر أيضاً بتجاهل دول منابع وأعالى النيل وتطلعاتهم المشروعة فى التنمية والتقدم.

.. وتدعى إثيوبيا بأن لها حقاً مشروعاً.. ونصيباً عادلاً فى مياه النيل.. باعتبارها تسهم بـ ٨٦٪ من المياه التى تجرى بين ضفتى النهر.. من خلال الأمطار الغزيرة التى تسقط صيفاً فوق مرتفعات الحبشة.

وتقول إثيوبيا إنها تطالب بنصيب عادل متواضع فى مياه النيل.. لا يقارن بما تحتاجه إثيوبيا لإطعام تعداد سكانها المتضخم.. الذى يصل إلى ٩٠ مليوناً من البشر.. كما أنها بحاجة لتوليد الكهرباء.. حتى لا تبقى فى الظلام مثل سائر أفريقيا.

ويتحدثون عن نصيب عادل ومتوازن فى مياه النيل.. لأن سكان إثيوبيا يتعرضون حالياً لمخاطر المجاعات والفقر.. وتؤكد كل الإحصاءات أن تعداد سكان إثيوبيا سوف يتضاعف خلال العشرين عاماً المقبلة ليصل إلى ١٨٠ مليون نسمة.. فماذا سيكون عليه الموقف.. لدولة عاجزة حالياً عن توفير الطعام اللازم لسكانها.. بتعدادهم الراهن.. وطبعاً إثيوبيا ليست وحدها.. لأن كل دول أعالى ومنابع النيل تواجه الكارثة نفسها.

وبصوت يبدو حكيماً.. وهو ملئ بالأطماع.. يطالبون فى أديس أبابا بضرورة ألا تتحول مياه النيل إلى لعنة تصيب كل دول حوض النهر بالصراعات.. ولذلك يجب استغلال مياه النيل فى فتح الآفاق الواسعة للتعاون المشترك.. وفى النهاية فإن إثيوبيا لا تريد أن تتعرض مصر للعطش!

ويقولون: إننا نعرف ونؤكد لمصر أن النيل الذى كان دائماً المصدر الوحيد للمياه لديها.. سيبقى كذلك دائماً.. نعم سيبقى النيل فى مصر دائماً.. ولكن سعى إثيوبيا إلى طمأنة مصر على أمنها المائى.. لا يعنى السماح لمصر باحتكار النيل.. واستغلال مياهه فى مشروعات واسعة لاستصلاح الأراضى فى الصحراء.

وهذه النقطة بالذات تجعل المصريين يشعرون بالفزع.. لأن غزو الصحراء بالزراعة والعمران هو حلم المصريين على مر الأجيال.. كلما ضاقت بنا الآفاق بالوادى والدلتا.. وآفاق الوادى والدلتا بالغة الضيق ولا تزيد على ٣,٥٪ من مساحة مصر كلها.

وتبقى الحقيقة.. فى قضايا المياه.. أنه لا يمكن حسم النزاعات لصالح طرف على حساب طرف.. ولابد دائماً.. كما يقول خبراء المياه حول العالم.. أن يتم البحث عن حلول يكسب بها الجميع.. ويفوز بها الجميع.. ولا بد من التوصل إلى مرحلة تتصالح فيها المصالح بين مصر وإثيوبيا وكل دول حوض النيل.. لكن حصة مصر التاريخية فى مياه النيل تبقى حقاً من المستحيل أن تتنازل عنه مصر.

Refrences

Seifulaziz Milas, Sharing the Nile
Alan Moorhead, The Blue Nile
Alan Moorhead, The White Nile
Alexandre Moret, THE NILE AND EGYPTAIN

CHVHLISATION
Heneri BEER, From Tribe to EMPIRE
ROBERT D. KAPLAN, THE REVENGE OF GEOGRAPHY
OKOTH-OWIRO, 'THE NILE TREATY: State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of The Nile Water Treaties' Occasional

ÅThe Case of the Ethiopian
Renaissance (Nile) Dam
Habtamu Alebachew,
Mekelle University,

D. G. Knott and R.M. G. Hewett (1990) History of the Nile Flows, in P.P Howell and J. A. Allan (eds.) The Nile: Resources Evaluation, Resource Management, Hydro-politics and Legal Issues, prepared for Publication for a Conference held in London at the Royal Geographic Society and School of Oriental and African Studies, University of London.

James McCann (1981) "Ethiopia, Britain and Negotiations for the Lake Tana Dam 1922-1935,'' International Journal of African Historical Studies,: U.S Department of the Interior, Land and Water Resources of

the Blue Nile Basin: Ethiopia 17 vols., (Washington D.C.: Government Printing Office, 1964).

Terje Tvedt, (1992), the Management of Water and Irrigation: the Blue Nile, in M. Doornbos, et, al, (eds) Beyond Conflict in the Horn of Africa. James Curry Limited: London .

Daniel. Egypt and the Hydro-Politics of the Blue Nile River Northeast African Studies , Volume 6, Number 1-2, 1999 (New Series), pp. 141-169 (Article) Published by Michigan State University Press.

Alexander Gibb and Partners (1990), Blue Nile Pump Schemes Modernization Study. Final Report.

F. BERBER, (1959),Rivers in International Law. London.

الفهرس

رقم الإيداع :
الترقيم الدولى :

طبع بمطابع دار الجمهورية للصحافة

هذا الكتاب

أجمع المؤرخون على أن النيل كان سبباً فى وجود مصر أول دولة مركزية فى تاريخ العالم، واتصفت بعبقرية المكان كما قال د. جمال حمدان.

وإذا كان المؤرخ الإغريقى هيرودوت قد قال «إن مصر هبة النيل» فإننا أيضاً مع القائلين بأن مصر كانت هبة المصريين أيضاً لأنهم سيطروا وتحكموا فى النيل فأقاموا أول حضارة فى العالم، ولم تقم حضارات فى دول أخرى ينبع منها ويجرى فيها هذا النيل.

ولذا فقد انتبه الغرب إلى هذه الحقيقة فحاك المؤامرات على مصر منذ القرن الثانى عشر ووصل تآمر القادة الأوروبيين بالاتفاق مع ملوك إثيوبيا إلى حد التفكير فى تحويل مجرى النيل حتى لا يصل نهائياً إلى مصر ولكنهم باءوا بالفشل ولم ينقطع التفكير فى تهديد أمن مصر المائى حتى جاءت أمريكا فقدمت المال والدراسات لإثيوبيا لتقيم السدود وكان هذا فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وقالت أمريكا «من يريد السيطرة على مصر يسيطر على النيل الأزرق».

وما كانت هذه المساعدة الأمريكية لإثيوبيا إلا رداً على الزعيم الخالد جمال عبدالناصر لبنائه السد العالى أعظم مشروع هندسى فى القرن العشرين كما وصفته الأمم المتحدة.

وإذا كان المصريون قد تحدوا مخاطر النيل وروضوه لبناء حضارتهم العظيمة فإن التحدى الأكبر الآن بل فى المستقبل هو حماية حقهم فى مياهه، وأن يكونوا على وعى بما حدده وأكده الإستراتيجيون «أن مياه اليوم هى بترول الغد والذهب بعد الغد».

وإستجابة لهذا التحدى لإفشال مؤامرات أمريكا والعدو الصهيونى الداعم والمستفيد من إضعاف مصر وتهديدها فى حقها المائى التاريخى ندعوك - عزيزى القارئ - أن تقرأ هذا الكتاب القيم بمعلوماته الموثقة الراصدة لتلك المؤامرات والكاشفة حتى تكون واعياً وتعرف من الذى يتآمر على مصر وإن تخفى فى ثياب الصديق والحبيب !!

سيد حسين
رئيس التحرير

الثمن ١٠ جنيهات